الجمهورية التونسية
RÉPUBLIQUE TUNISIENNE

وزارة المالية
MINISTÈRE DES FINANCES

التقرير السنوي للقدرة على الأداء
لمهـمة المـــالية
لسنة 2016

وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بوزارة المالية

أكتوبر 2017

الفـهـــــرس

1- التقديم العام.....2
- تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة خلال سنة 2016.....3
- هيكلة برامج مهمّة وزارة المالية.....4
- نفقات وزارة المالية حسب البرامج.....7

2- البرنامج عدد 1 : الديوانة.....11
- تقديم البرنامج وإستراتيجيته 12
- نفقات برنامج الديوانة.....20
- نتائج القدرة على الأداء 21

3- برنامج الجباية.....36
- تقديم البرنامج وإستراتيجيته.....37
- نفقات برنامج الجباية.....41
- نتائج القدرة على الأداء..... 46

4- برنامج المحاسبة العمومية 58
- تقديم البرنامج وإستراتيجيته.....59
- نفقات برنامج المحاسبة العمومية.....62
- نتائج القدرة على الأداء..... 69

5- برنامج مصالح الميزانية 93
- تقديم البرنامج وإستراتيجيته.....94
- نفقات برنامج مصالح الميزانية.....97
- نتائج القدرة على الأداء.....105

6- برنامج الدين العمومي.....111
- تقديم البرنامج وإستراتيجيته.....112
- نفقات برنامج الدين العمومي.....113
- نتائج القدرة على الأداء.....117

7- برنامج القيادة والمساندة.....128
- تقديم البرنامج وإستراتيجيته.....129
- نفقات برنامج القيادة والمساندة.....131
- نتائج القدرة على الأداء.....140

المحور الأول

التقـــديـــــم العـــــام

التقــديم العــام

I- تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة خلال سنة 2016:

تتمثل المهمة الأساسية لوزارة المالية في إعداد وتنفيذ السياسة المالية والنقدية والجبائية للدولة وتطويرها قصد المساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرسومة وبالتالي تحقيق أهداف التنمية.

وفي هذا الإطار، تتولى الوزارة إقتراح السياسة المالية للدولة بمشاركة الهياكل المختصة والإشراف على الشؤون المالية والجبائية وذلك في حدود القوانين النافذة والسياسة العامة للدولة. وتتمثل مشمولات الوزارة في:

1. إقتراح السياسة المالية للدولة بمشاركة الهياكل المختصة،
2. الإشراف على الشؤون المالية والجبائية وذلك في حدود القوانين النافذة والسياسة العامة للدولة،
3. إعداد مشاريع قوانين المالية الأصلية والتكميلية،
4. ضمان ديمومة ميزانية الدولة قصد الإيفاء بالتعهدات والإلتزامات والمحافظة على التوازنات،
5. ضبط تقديرات ميزانية الدولة في إطار مخططات التنمية والميزان الإقتصادي وعلى أساس برمجة متوسطة المدى،
6. إعداد مشاريع النصوص ذات الصبغة الجبائية والديوانية والسهر على تنفيذ التشاريع الجاري بها العمل ذات العلاقة،
7. إعداد مشاريع النصوص المتعلقة بمحسابة الدولة والجماعات المحلية مع مراعاة مقتضيات اللامركزية واتخاذ كل التدابير الضرورية لتطبيقها،
8. إعداد مشاريع النصوص المتعلقة بتنظيم نشاط مؤسسات التمويل الصغير، وإسناد التراخيص لمؤسسات التمويل الصغير بعد أخذ رأي سلطة رقابة التمويل الصغير،
9. مراقبة المحاسبين العموميين فيما له مساس بممارسة المهمة المسندة لهم بمقتضى القوانين والتراتيب الجاري بها العمل،

10. تولي الإشراف من الناحية المالية على الجماعات العمومية المحلية بمشاركة الوزارة المكلفة بالشؤون المحلية وإبداء الرأي خاصة في الشؤون البلدية أو الجهوية التي تكون لها إنعكاس مالي وذلك مع مراعاة مقتضيات اللامركزية،
11. تولي التصرف في الدين العمومي وسيولة الخزينة خاصة من خلال:
- تعبئة موارد الإقتراض لتغطية حاجيات الميزانية من التمويلات مع السعي إلى ضمان ديمومة الدين العمومي،
- إحكام التصرف في سيولة الخزينة،
- تنويع مصادر الدين وآلياته والضغط على كلفته والتصرف في المخاطر المتعلقة به،
- العمل على تطوير السوق الداخلية لرقاع الخزينة.
12. منح، بمشاركة الوزارة أو الوزارات المعنية، مساعدة الدولة للمؤسسات حسبما هو وارد بالنصوص التشريعية والترتيبية الجاري بها العمل. ولهذا الغرض، فهي مكلفة بالخصوص بتنفيذ أحكام مجلة التشجيع على الإستثمار فيما يخص الإمتيازات الجبائية والمالية،
13. تحديد وتنفيذ السياسة التي ترسمها الدولة في ميدان التمويل بصفة عامة والمشاركة في الإشراف على البنوك والمؤسسات المالية ومؤسسات التمويل الأخرى في نطاق التشاريع والتراتيب الجاري بها العمل،
14. مراقبة تصرف وحسابات مختلف المصالح والجماعات والمؤسسات والمنشئات العمومية أو ذات المساهمة العمومية والجمعيات والمجامع المهنية والشركات التعاونية المركزية والتعاونيات والهياكل الأخرى التي تنتفع بصفة مباشرة أو غير مباشرة بمساعدة أو دعم من الدولة أو الجماعات المحلية، وتدقيق حسابات المشاريع الممولة بموارد خارجية، عن طريق هيئة الرقابة العامة للمالية،
15. مراقبة التصرّف في ميزانية الدولة وحسابات المؤسسات العمومية والجماعات المحلية والمنشآت العمومية والشركات ذات الإقتصاد المشترك وبصفة عامة المنظمات من كل

نوع التي تطلب بصفة مباشرة أو غير مباشرة مساعدة الدولة أو إحدى الجماعات العمومية من خلال الهيكل المكلف بالرقابة العامة للمالية،

16. تسطير وتنفيذ السياسة التي تسلكها الدولة في الميدان النقدي وفي ميدان المالية الخارجية وذلك بمشاركة البنك المركزي التونسي حيث تقوم الوزارة المكلفة بالمالية بـ:

- إعداد النصوص التشريعية والترتيبية المتعلقة بالصرف بعد أخذ رأي البنك المركزي التونسي،
- المشاركة في إعداد وإبرام إتفاقات الدفع،
- متابعة تطور ميزان الدفوعات مع البنك المركزي التونسي،
- إبداء الرأي بشأن حركات رؤوس الأموال مع الخارج،
- المشاركة في إعداد الإتفاقات المالية وفي التفاوض بشأن القروض الأجنبية وضبط برامجها.

17. إبداء الرأي بشأن كل المسائل ذات الصبغة الاقتصادية أو الإجتماعية المعروضة،
18. إعداد معايير المحاسبة العمومية والخاصة والإشراف على المهن المحاسبية.

وعلاوة عن المشمولات التقليدية لمهمة المالية، أحدثت لجنة وطنية لدى وزارة المالية تتولى التصرف في الأموال والممتلكات العقارية والمنقولة المعنية بالمصادرة وتلك التي يتم استرجاعها لفائدة الدولة من الأموال الموجودة بالخارج والمكتسبة بصورة غير مشروعة.

وتتمثل مهام هذه اللجنة خاصة في:

- اتخاذ جميع الإجراءات المتعلقة بالحقوق والإلتزامات المرتبطة بالأوراق المالية والحصص والسندات المعنية بالمصادرة أو الإسترجاع،
- التصرف في محفظة الأوراق المالية والحقوق المرتبطة بها والحصص والسندات والممتلكات العقارية والمنقولة المعنية بالمصادرة والإسترجاع،
- اتخاذ الإجراءات المستوجبة المتعلقة بالعقود الجارية وخاصة لضمان مواصلة تنفيذها،اتخاذ التدابير اللازمة لضمان المحافظة على السير العادي للشركات

ذات المساهمات المعنية بالمصادرة أو الإسترجاع. وتنقسم مهمة المالية إلى ستة برامج:

البرنامج	الهياكل المتدخلة
برنامج عدد1: الديوانة	- الإدارة العامة للديوانة - المركز الطبي للديوانة
برنامج عدد2: الجباية	- الإدارة العامة للأداءات - الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي - الإدارة العامة للإمتيازات الجبائية والمالية
برنامج عدد3: المحاسبة العمومية	- الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص
برنامج عدد4: مصالح الميزانية	- الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة - الإدارة العامة للموارد والتوازنات - الإدارة العامة للتأجير - الإدارة العامة للتدقيق ومتابعة المشاريع الكبرى - وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف - خلية الظرف الإقتصادي والدراسات ومتابعة الإصلاحات المالية - الإدارة العامة لمتابعة تأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة
برنامج عدد5: الدين العمومي	- الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي
برنامج عدد6: القيادة والمساندة	- الديوان - هيئة الرقابة العامة للمالية - الإدارة العامة للتصرف في الموارد البشرية - الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات - الإدارة العامة للبناءات - الإدارة العامّة للمساهمات - الإدارة العامّة للتمويل - الإدارة العامّة للشراكة بين القطاعين العام والخاص - مكتب التنظيم والأساليب والإعلامية والتنسيق العام - ديوان المساكن لأعوان وزارة المالية - المدرسة الوطنية للمالية

واصلت وزارة المالية في سنة 2016، إنخراطها في سياسة الإصلاحات الهيكلية ذات علاقة بمجال تدخلها. كما أخذت بعين الإعتبار حاجيات ومتطلبات الظرف الإقتصادي للبلاد في إطار إعداد قانون المالية التكميلي لسنة 2016 الذي تضمن أحكاما تتعلق خاصة بـ:

- مواصلة تدعيم الإمكانيات للتصدي للإرهاب،
- تدعيم الإستثمار ومواصلة الجهود لبلوغ الإنتعاش الإقتصادي،
- مواصلة العمل على تدعيم العدالة الجبائية والشفافية،
- مواصلة الإصلاح الجبائي خاصة في اتجاه:

. التحكّم في قاعدة الأداء من خلال تفعيل آليات المراقبة الجبائية والتركيز على توفير المعلومات ذات الصبغة الجبائية ومعالجة الإشكاليات المتعلقة بتطبيق التشريع الجبائي،

. تكثيف البحث عن السبل الكفيلة لترشيد منظومة إستخلاص الديون الجبائيّة والموارد الأخرى لفائدة ميزانية الدولة وذلك من خلال المتابعة المكثفة للنتائج المحققة ومدى تحقيق الأهداف المرسومة والتنشيط المستمر للملفات ومساندة المصالح لحل الإشكاليات بالنسبة للعديد من الملفات موضوع مطالب مقدمة من قبل المطالبين أو موضوع صعوبات معينة،

- مواصلة إصلاح المنظومة البنكية من خلال الشروع في تنفيذ البرامج الرامية إلى إعادة هيكلة البنوك العمومية بهدف تدعيم الصلابة المالية لهذه البنوك وتحسين طريقة حوكمتها وتسييرها وضمان تطبيقها لمعايير التصرف الحذر الدولية إضافة إلى الحد من حجم الديون المصنفة.

تعصير الديوانة: وتقوم إستراتيجية تعصير الديوانة على هدفين رئيسين هما دفع الإقتصاد عبر تبسيط وتسهيل الإجراءات والحد من ظاهرتي الغش والتهريب عبر وضع منظومة ناجعة في الغرض.

- وتضمن مخطط عمل تعصير الديوانة إجراءات عملية لتنفيذ هذه الإستراتيجية أهمها إصلاح المعاليم الديوانية والمعلوم على الإستهلاك التي تم الشروع في تنفيذها في إطار قانون المالية لسنة 2016 إلى جانب تبسيط إجراءات التوريد والإنطلاق في تركيز نظام معلوماتي جديد ومراجعة التنظيم الهيكلي وتطوير القدرات والتصرف في الموارد البشرية. مواصلة إصلاح منظومة التأمين من خلال:

  - الإعتماد على مخرجات التقييم الذاتي للإطار التشريعي الوطني المنظم لقطاع التأمين بالمقارنة مع المعايير الدولية الصادرة عن المنظمة العالمية لمراقبي التأمين،
  - مواصلة الجهود المتعلقة بتعديل الإطار القانوني للتأمين وتعزيز آليات الرقابة وحماية المؤمن لهم،
  - مواصلة متابعة وتجسيد محاور الدراسة المتعلقة بإعداد مشروع لعقد برامج قطاع عام /قطاع خاص كمشروع إستشرافي وإستراتيجي يضبط التوجهات العامة للخطة الإصلاحية المستقبلية...

- تدعيم الإدماج المالي:

تدعيم التوازن بين التمويل عن طريق القطاع البنكي والمؤسسات المالية وأشكال التمويل الأخرى،تدعيم الإدماج المالي[1] وتطوير منظومة التمويل الصغير،تيسير شروط التمويل لدعم الإقتصاد،

II- تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2016:

بلغت جملة الإعتمادات المنجزة لمهمة المالية لسنة 2016 ما قدره 681722 أد مقابل 833457 أ د حسب تقديرات نفس السنة أي بنسبة إنجاز قدرت بـ 93%.

وبالتالي، فقد بلغت نسبة إنجاز الإعتمادات المخصصة لنفقات التأجير العمومي 99.95% حيث تم صرف 540769 أ.د مقابل جملة الإعتمادات المرصودة بعنوانها بقيمة 541057 أ.د.

1 الإدماج المالي يعني وضعا يسمح لكل الأفراد والمؤسسات بالتمتع بالخدمات المالية التي تتناسب مع إحتياجاتهم.

أما بالنسبة لنفقات وسائل المصالح فقد بلغت جملة الإعتمادات التي تم صرفها بعنوان سنة 2016 قيمة 40121 أ.د مقارنة بجملة الإعتمادات المرسمة والمقدرة بـ 42234أ.د وبالتالي كانت نسبة الإنجاز 81%.

كما بلغت جملة الإعتمادات التي تم صرفها بعنوان الإستثمارات المباشرة سنة 2016 ما قدره 66693أ.د مقارنة بجملة الإعتمادات المرسمة والمقدرة بـ 96727 أ.د وبالتالي فإن نسبة الإنجاز بلغت 68 %.

تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2016 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات	تقديرات 2016	تقديرات 2016	إنجازات 2016	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		1-	2-	المبلغ	النسبة (%)
	ق م أ	ق م ت		(1) -(2)	(1)/(2)
نفقات التصرف	548244	585371	581917	-3454	99,4%
تأجير عمومي	521057	541057	540769	-288	99,95%
وسائل المصالح	42254	42254	40089	-2113	94%
تدخل عمومي	2060	2060	1059	-1001	51,41%
نفقات تنمية	248727	148727	99784	-48943	67,14%
إستثمارات مباشرة	96727	96727	66693	-30034	68%
على الميزانية	96727	96727	66693	-30034	68%
على القروض الخارجية	-	-	-	-	-
تمويل عمومي	152000	52000	33091	-18909	63,64%
على الميزانية	152000	52000	33091	-	-
على القروض الخارجية	-	-	-	-	-
صناديق الخزينة	100	100	2	-98	2%
المجموع العام	814198	833457	681722	-151735	81%

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية سنة 2016

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

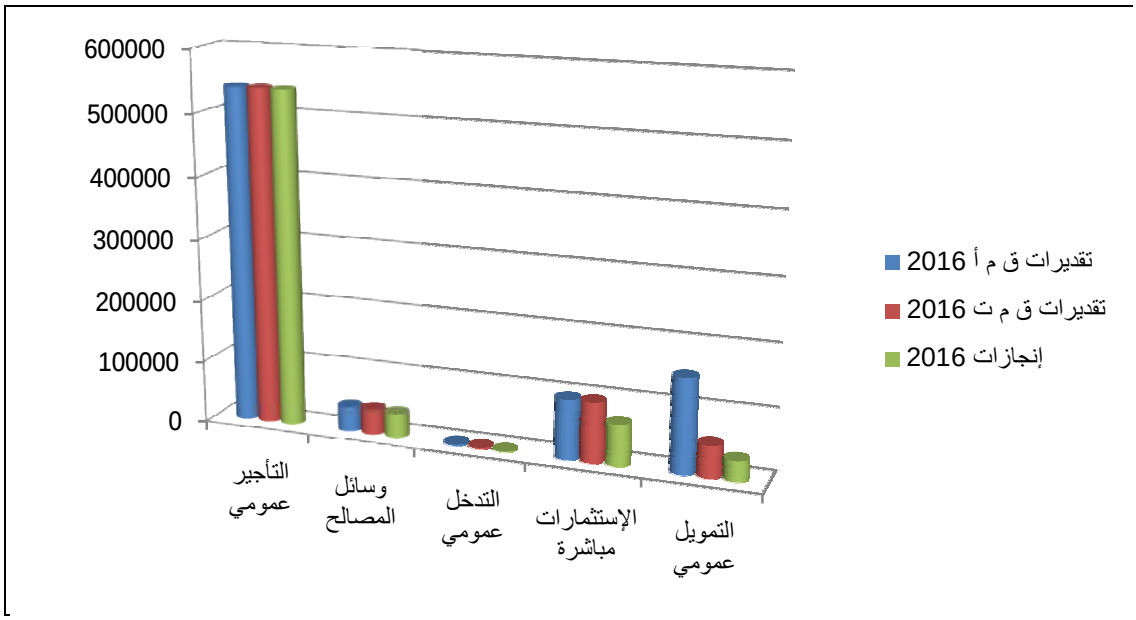

تنفيذ ميزانية وزارة المالية لسنة 2016 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البـــرامج	تقديرات ق م 2016	ق م ت 2016 (1)	إنجازات 2016 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (1) -(2)	النسبة (%) (1)/(2)
البرنامج 1: الديوانة	297681	306223	290098	-16125	94.7%
البرنامج 2: الجباية	129888	129888	128479	-1409	98.9%
البرنامج 3: المحاسبة العمومية	195056	205341	202786	-2555	98,7%
البرنامج 4: مصالح الميزانية	6738	6738	6213	-525	92,2%
البرنامج 5: الدين العمومي	1250	1250	1234	-16	98,7%
البرنامج 6: القيادة والمساندة	183585	184044	52912	-131132	28,7%
المجموع العام للبرامج	814198	833457	681722	-148920	83.8%

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية سنة 2016

التوزيع حسب البرامج (إع الدفع)

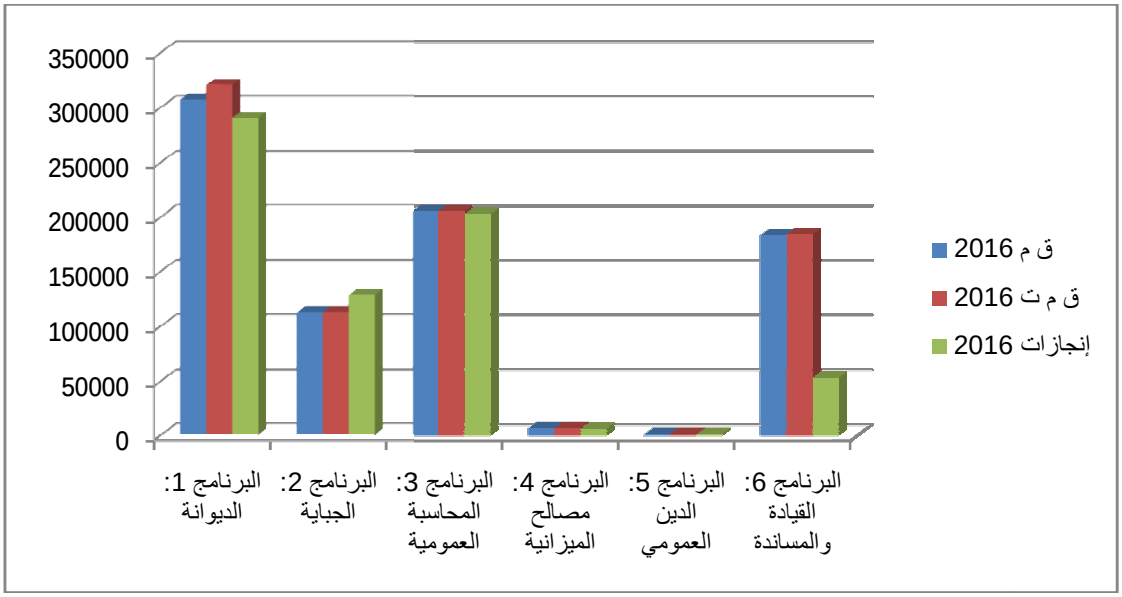

المحور الثـــــاني

تقديـــــم برامـــج الوزارة

برنامج الديوانة

تقديم رئيس البرنامج (المسؤول عن البرنامج):

تم تعيين السيد العادل بن حسن مديرا عاما للديوانة ورئيس برنامج الديوانة منذ 04 ماي 2015.

1- التقديم العام لبرنامج الديوانة واستراتيجيته:

1.1. التعريف بالبرنامج وهيكلته ومشمولاته:

1.1.1- تعريف البرنامج:

تحتل الديوانة التونسية موقعا إستراتيجيا هاما بالنسبة للاقتصاد الوطني وحمايته، وتعتبر عنصرا فاعلا في مجال التبادل التجاري للبلاد التونسية وموازنة الأموال العمومية.

الديوانة التونسية جهاز إداري تابع لوزارة المالية منظم حسب:

- الأمر عدد 556 لسنة 1991 المؤرخ في 23 أفريل 1991 (المتعلق بتنظيم وزارة المالية كما تم تنقيحه بالنصوص اللاحقة) مكلفة بالسهر على تطبيق التشريعات والقوانين المرتبطة بتحركات الأشخاص، البضائع والمنقولات عند الدخول والخروج من التراب الوطني،

- الأمر عدد 1845 لسنة 1994 بتاريخ 06 سبتمبر 1994 المنظم للإدارة العامة للديوانة كما تمّ تنقيحه بالنصوص اللاحقة والذي أفضى إلى تصميم الجهاز الإداري كالآتي:

- تنظيم الإدارات المركزية التي أصبحت تتكوّن من إدارات تقنية وإدارات مراقبة وإدارات إسناد ومكاتب مختصة.
- إعادة هيكلة المصالح والإدارات حسب تقسيم التراب الديواني إلى 07 مناطق جغرافية تسمى الإدارات الجهوية بما تشمله من مكاتب حدودية وجهوية.
- إحداث المدرسة الوطنية للديوانة والمجلس الأعلى للديوانة والرقابة العامة للديوانة.
- إحداث إدارة حرس ديواني كهيكل مراقبة وحراسة ليغطي كامل التراب الديواني برا وبحرا.

2.1.1- هيكلة البرنامج:

الإدارة العامة للديوانة:

تضمّ الإدارة العامة للديوانة الهياكل التالية:

- مجلس الديوانة
- كتابة الديوانة
- الرقابة العامة للديوانة
- الإدارات المركزية (12 إدارة مركزية: 4 إدارات فنية و4 إدارات مراقبة و4 إدارات إسناد و9مكاتب مختصة)
- الإدارات الجهوية (8 إدارات)
- الحرس الديواني
- المدرسة الوطنية للديوانة

وذلك طبقا للمخطط الموالي:

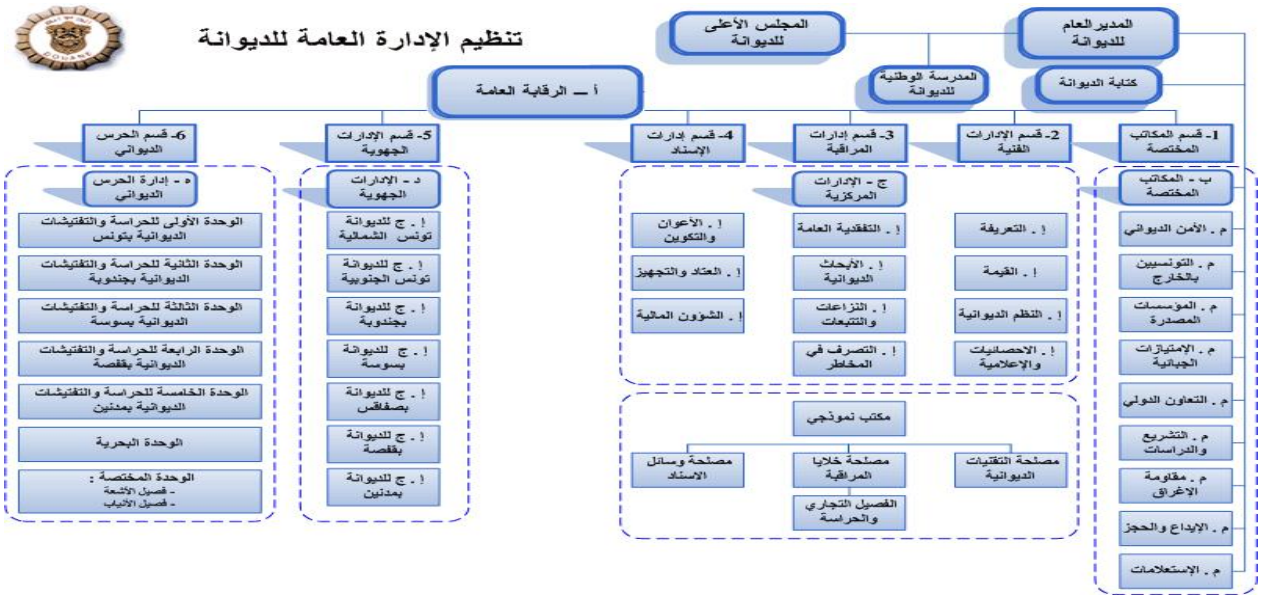

المركز الطبي للديوانة:

يتولى المركز الطبي تقديم خدمات متعلقة بالوقاية والتشخيص والإسعافات الإستعجالية والعلاج لفائدة أعوان الديوانة وأزواجهم وأبنائهم والذين في كفالتهم.

يشتمل المركز الطبي على:

- إدارة فرعية للشؤون الإدارية والمالية والتجهيز يديرها طبيب اختصاصي أول يعيّن بمقتضى أمر.
- إدارة فرعية طبية يديرها أطباء مختصون.

يسير المركز الطبي للديوانة مدير يعيّن بمقتضى أمر يتمتع برتبة وامتيازات مدير للديوانة.

3.1.1- مشمولات البرنامج:

تضطلع الإدارة العامة للديوانة بثلاثة مهام رئيسية تتمثل في:

§ المهمة الجبائية:

تقوم الديوانة باستخلاص المعاليم والآداءات والرسوم الموظفة على البضائع عند التوريد والتصدير لفائدة ميزانية الدولة وأيضا الرسوم شبه الجبائية لصالح صندوق الدعم أو صناديق الحرفيين. وتسهر الديوانة على ضمان الاستخلاص الصحيح لتلك المعاليم والآداءات وتساهم في مقاومة التهرّب الجبائي.

§ المهمة الاقتصادية:

يعتبر الدور الاقتصادي للديوانة امتدادا طبيعيا لدورها الجبائي التقليدي باعتبار أن المعلوم الديواني إضافة لكونه أداة لتمويل خزينة الدولة فهو كذلك يهدف لحماية الصناعة الوطنية والموارد الفلاحية.

غير أن التحولات الاقتصادية العميقة للتجارة الدولية واختيار تونس لاقتصاد السوق أفضى تطورا في نسق المبادلات التجارية بما يستدعي من الديوانة ضرورة معايشة هذه التطورات وتغيير طرق عملها لتكون في مقدمة الهياكل التنموية للاقتصاد التونسي.

وفي هذا الصدد، تسعى الإدارة باستمرار إلى تبسيط الإجراءات توريدا وتصديرا وخلق نظم ديوانية اقتصادية متطورة وتدعيم القدرة التنافسية للمنتجات ذات المنشأ التونسي، هذا إلى جانب تشجيع الاستثمار والتصدير بإرساء علاقة شراكة وتعاون مع المتعاملين الاقتصاديين والتشاور معهم حول السبل الكفيلة لرفع التحديات والعراقيل. وبقدر حرصها على تشجيع القدرة التنافسية للإنتاج التونسي تسهر الديوانة على ضمان سلامة التنافس النزيه من الممارسات غير الشرعية مثل الإغراق والتقليد إلى جانب مراقبة المواصفات والجودة. كما تساهم في ضبط الإحصائيات المتعلقة بالمادة الديوانية (توريد وتصدير) لتسهيل اتخاذ القرارات من قبل السلط العمومية.

§ **المهمة الأمنية:**

وتتمثل في مراقبة حركة البضائع والأموال داخل البلاد وعبر الحدود فتسهر على:

- مكافحة التهريب عند التصدير أو التوريد بجميع أنواعه: بضائع ومخدرات ومصوغ وعملة وأعمال فنية وتحف...
- حماية الثروة الحيوانية والنباتية المهددة بالانقراض،
- حماية المستهلك من المواد غير المطابقة للمعايير الصحية ومعايير السلامة.

ولهذا، يتمّ الأخذ بعين الاعتبار لهذه المهام في **الإستراتيجية** العامة لعمل الديوانة.

2.1. إستراتيجية وأهداف وأولويات البرنامج:

1.2.1 - استراتيجية البرنامج:

ما فتئت إدارة الديوانة في السنوات الأخيرة تدعم دورها الاقتصادي وذلك لمعاضدة جهود المؤسسات في إيجاد موقع لها محليا ودوليا وبالتالي تحسين جاذبية تونس للاستثمارات.

وعلى هذا الأساس تعمل الإدارة على الإصغاء إلى الفاعلين الاقتصاديين ودعمهم وقد تمّ أخذ هذه التوجهات بعين الاعتبار في برنامج تعصير الديوانة الذي أقرّته الحكومة خلال المجلس الوزاري المضيّق بتاريخ 07 سبتمبر 2015 والذي أقر جملة من التدابير تهدف إلى تدعيم الحوكمة على غرار تطوير وتحسين نوعية الخدمات وتعصيرها وتبسيطها وتأمين السلسلة اللوجستية وتسهيل التجارة الدولية مع الحفاظ على مرونة حركة البضائع من خلال اعتماد نظام معلوماتي جديد يمكّن من **تسهيل الإجراءات الديوانية**.

وقد عرفت البلاد بعد ثورة سنة 2011، استغلال المهربون الوضع الأمني الهش لتكثيف نشاطهم وارتفعت بذلك عمليات التهريب مما أثّر سلبا على الاقتصاد وذلك بتطور السوق الموازية وتسريب البضائع المهربة بصفة كبيرة إلى السوق المحلية ولذلك وفي إطار تدعيم الحوكمة تمّ التركيز في العنصر الثاني من برنامج تعصير الديوانة على احتواء المخاطر ومزيد التصدي لظاهرة التهريب **بمكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة**.

كما أنّ تكدّس البضائع المحجوزة بمستودعات الحجز شكل عائقا كبيرا أمام سيولة حركة البضائع وتعرض بعضها للتلف بحكم طول مدّة مكوثها وتدهور قيمتها ودفع للتفكير بجدية في تحسين طرق التصرّف فيها سواء بالبيع أو الإحالة أو الإتلاف.

وقد تم تكوين لجنة مكلفة بدراسة هذه الوضعية واقتراح الحلول المناسبة لتحسين التصرف في البضائع المحجوزة.

ومن ناحية أخرى تبيّن أن استخلاص الديون لا يتمّ بالمستوى المطلوب ونتج عنه نقص في بعض الموارد الديوانية. وفي إطار تدعيم التحكم في الموارد، تّم العمل على الرفع من مردود المصالح الديوانية بتحسين نسبة استخلاص الديون.

وتجدر الإشارة إلى أن النقائص المسجلة على مستوى تعقيد الإجراءات وطولها أدت إلى غلق عدة مؤسسات مشغلة وقلصت بصفة هامة من نجاعة الاقتصاد التونسي هذا مع تردي نوعية الخدمات وانعدام الشفافية على عدة مستويات.

لذا ارتأت مصالح الديوانة تأكد تدارك النقائص واحتواء المخاطر المنجرّة عنها وضرورة تطوير وتحسين نوعية خدماتها وذلك للمساهمة في النهوض بالاقتصاد مع الحرص على الحفاظ على مرونة حركة البضائع وتأمين السلسلة اللوجستية للمبادلات التجارية. وعلى هذا الأساس تم تنزيل الإستراتيجية في شكل **أهداف** تتم متابعة مدى تحقيقها عبر مؤشرات موضوعية في الغرض.

2.2.1: أهداف وأولويات البرنامج:

عملا على معاضدة جهود المؤسسات في إيجاد موقع لها محليا ودوليا وبهدف تحسين جاذبية تونس للاستثمارات، تعمل الإدارة العامة للديوانة على:

- الإصغاء إلى الأطراف الاقتصادية ودعمهم بتسهيل الإجراءات الديوانية : (**الهدف** 1) .
- الحد من عمليات تهريب البضائع وتسريبها بصفة كبيرة في السوق المحلية ممّا يؤثر سلبا على الاقتصاد: (**الهدف** 2).
- الحد من تكدس البضائع المحجوزة بمستودعات الحجز مما شكل عائقا أمام سيولة حركة البضائع وتعرض بعضها للتلف بحكم طول مدة مكوثها وتدهور قيمتها خاصة بمينائي رادس وحلق الوادي، وذلك بالتعجيل باتخاذ الإجراءات الضرورية للتصرف فيها سواء بالبيع أو الإحالة أو الإتلاف: (**الهدف** 3).
- تفادي النقص الحاصل في استخلاص الديون المثقلة وتحسين أداء المصالح الديوانية في هذا المجال بتطوير طرق متابعة استخلاص هذه الديون (**الهدف** 4).

وعليه، تمّ تحديد **أربعة أهداف** و12 **مؤشرا** لقيس الأداء الخاصة ببرنامج الديوانة كما يلي:

الأهداف	المؤشرات
1.0.1- تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع	1.1.0.1: معدل آجال التسريح الديواني للبضائع
	2.1.0.1 : عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين
	3.1.0.1 : نسبة لامادية الإجراءات الديوانية
	4.1.0.1 : عدد الخدمات على موقع الواب
2.0.1 - مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة	1.2.0.1 : عدد المحاضر للحدّ من الغش التجاري
	2.2.0.1: عدد المحاضر للحدّ من التهريب
	3.2.0.1: نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة
3.0.1- تحسين التصرّف في المحجوز	1.3.0.1 : عدد البيوعات بالمزاد العلني
	2.3.0.1 : عدد الإحالات
	3.3.0.1 : عدد محاضر الإتلاف
4.0.1- تحسين نسبة استخلاص الديون المثقلة الممكن إستخلاصها	1.4.0.1 : نسبة إستخلاص الديون المثقلة الممكن إستخلاصها
	2.4.0.1 : نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها

2- تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج:

1.2. أهمّ الإصلاحات الإستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج:

يتواصل العمل على تنفيذ الإصلاحات التالية :

- تسهيل الإجراءات الديوانية خاصة في المعابر الحدودية الهامة بكل من ميناء رادس ومعبر راس جدير.
- تنشيط عمل أعوان المكاتب الديوانية وفرق المراقبة الديوانية لمقاومة التهريب.
- تحسين التصرف في البضائع المحجوزة لدى المصالح الديوانية بحثّ قباض الديوانة على القيام بعمليات البيع والإحالة والتحطيم في الإبّان.

- حث قباض الديوانة على الرفع من نسق استخلاص الديون المثقلة الممكن استخلاصها وقطع آجال التقادم.

2.2. أهمّ الانجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تمّ القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج وعلاقتها بالنفقات التي تمّ تنفيذها على مستوى البرنامج:

- الهدف 1: تمّ تسجيل نتائج تعتبر مقبولة في الجملة بالنسبة لجل المؤشرات.
- الهدف2: هناك مجهود واضح في مقاومة الغش التجاري والتهريب من خلال عدد المحاضر المرفوعة وتواجد فرق المراقبة الديوانية.
- الهدف 3: تمّ تحقيق نتائج طيّبة لكل المؤشرات.
- الهدف 4: تمّ تسجيل ارتفاع في مبلغ تغطية الديون المثقلة.

في إطار برنامج تعصير الديوانة الذي يرمي إلى الرفع من قدرات مصالح الديوانة في مقاومة التهريب والتصدي للجريمة الاقتصادية، تمّ اتخاذ جملة من الإجراءات ساعدت على تحقيق أهداف البرنامج، نذكر من أهمها:

- التعزيزات بالإمكانيات المادية واللوجستية (اقتناء معدات وتجهيزات جديدة ومتطوّرة من سيارات رباعية الدفع وأسلحة وذخيرة لفرق الديوانة وأجهزة سكانار وكاميرات مراقبة وشبكة اتصالات خاصة)،

وبلغت قيمة النفقات المالية بعنوان هذه الإجراءات حوالي 200 مليون دينار.

3- نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2016:

1.3. تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2016:

بلغت جملة الإعتمادات المنجزة لبرنامج الديوانة بعنوان سنة 2016 بـ 290098 ألف دينارا مقابل 306223 ألف دينار حسب تقديرات نفس السنة أي بنسبة إنجاز قدرت بـ85.65 %.

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2016 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات	تقديرات *2016 (الأصلي ق.م)	تقديرات 2016 (ق.م التكميلي) -1	إنجازات 2016 -2	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (2)-(1)	نسبة الإنجاز% (2)/(1)
نفقات التصرف	213489	223231	234269	11038	%104
التأجير العمومي	192377	202119	215368	13249	%106
وسائل المصالح	20500	20500	18818	-1682	%91
التدخل العمومي	612	612	83	-529	13,6%
نفقات التنمية	84192	82992	55829	-27163	%67,3
الإستثمارات المباشرة	84192	82992	55829	-27163	
على الميزانية	84192	82992	55829	-27165	
على القروض الخارجية	0	0	0	0	
التمويل العمومي	0	0	0	0	
على الميزانية	0	0	0	0	
على القروض الخارجية	0	0	0	0	
صناديق خزينة	0	0	0	0	
المجموع العام	297681	306223	290098	-38201	%85.65

*تم إعتماد تقديرات قانون المالية الأصلي المصادق عليه بإعتبارها المرجع للمقارنة وليس تقديرات المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2016.

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج الديوانة لسنة 2016

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

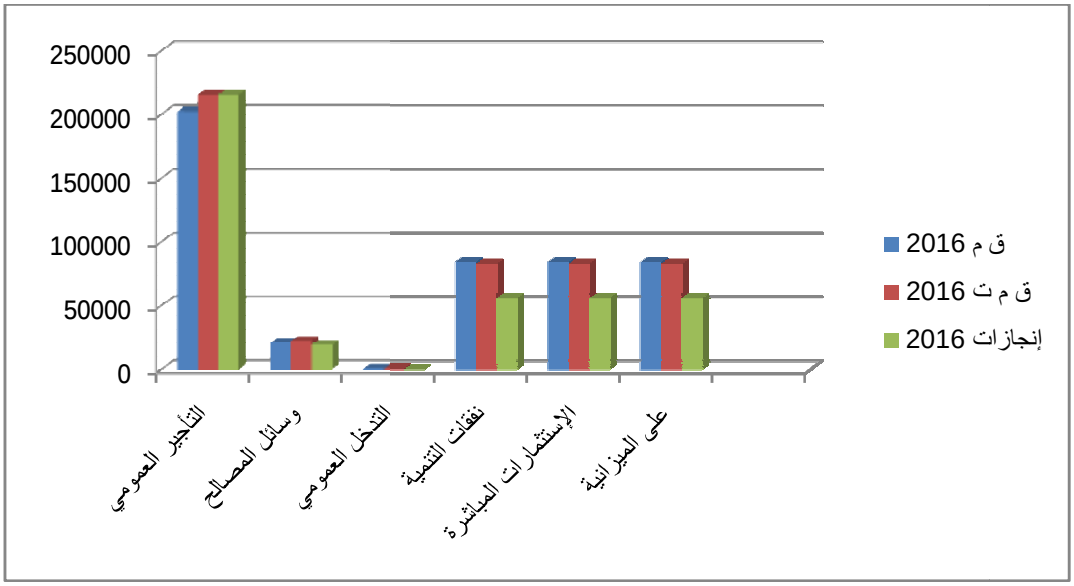

- التأجير العمومي: شهدت كلفة الأجور خلال سنة 2016 نسبة إنجاز تقدر بـ 100%
- وسائل المصالح: تم إنجاز الإعتمادات المخصصة لوسائل المصالح بعنوان 2016 بنسبة 86.6% وتعكس هذه النسبة توفق الإدارة العامة للديوانة لإنجاز أغلبية برامجها التي تم رصد تنفيذها خلال سنة 2016.
- الإستثمارات المباشرة: بلغت نسبة تنفيذ نفقات التنمية بعنوان سنة 2016 ما قدره 67.3% وذلك نظرا لصبغة بعض المشاريع التي يتجاوز تنفيذها السنة المالية.

2.3- تقديم لنتائج القدرة على الأداء لسنة 2016 وتحليلها:

1.2.3 - الهدف 1.0.1 : تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع:

تقديم الهدف: إنّ الديوانة، كإدارة خدمات، مكلّفة بتسهيل المبادلات التجارية على الصعيد الدولي، وهي ملزمة بمسايرة متطلبات هذه التحديات وذلك بضمان تبسيط الإجراءات الديوانية وسرعتها وتأمينها والعمل على خلق علاقات شراكة مع المؤسسات العاملة في ميدان التجارة

الدولية بالاعتماد على مبدأي شخصنة الخدمات المقدّمة والثقة بهذه المؤسسات مما يجعلها مطالبة بتعديل مستوى المراقبة حسب جدية المخاطر.

من بين التسهيلات وتبسيط الإجراءات على مستوى مصالح الديوانة، نذكر:

- التسهيلات المقدمة للأطراف الاقتصادية.
- تقليص عدد الوثائق وتبسيط الإجراءات وذلك لـ:
  - اختصار الآجال،
  - تخفيض الكلفة،
  - التقليل أو تفادي التنقل،
  - جعل المؤسسة أكثر تنافسية وذلك بإسنادها صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد، وجعل الإجراءات الديوانية لامادية وتخفيض مدّة مكوث البضائع في المواني والمطارات وتنمية إدارة خدمات ترتكز على نوعية الخدمات المقدّمة وعلى الثقة المبنية مع الأطراف الاقتصادية.

النتائج:

الهدف 1.0.1: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع

	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2015	انجازات 2015	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2015	تقديرات ق م أ 2016	تقديرات ق م ت 2016	انجازات 2016	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2016 (%)
الهدف 1.0.1: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع	**المؤشّر 1.1.0.1 : معدل آجال التسريح الديواني للبضائع**	يوم	0.75	0.75	100	0.70	0.70	0.74	94.6
	المؤشّر 2.1.0.1 : عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين	عدد	09	09	100	12	12	16	133
	المؤشّر 3.1.0.1 : نسبة لامادية الإجراءات الديوانية	نسبة	32	29.26	97.5	35	35	29.26	83.6
	المؤشّر 4.1.0.1 : عدد الخدمات على موقع الواب	عدد	20	17	85	22	22	17	0.77

رسم بياني عدد 3:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف 1.0.1 لسنة 2016

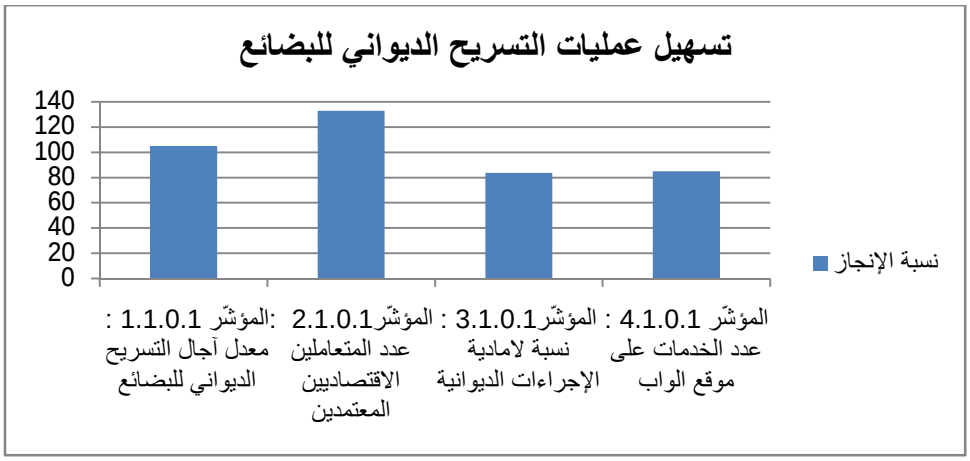

2.2.3- الهدف 2.0.1: مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة:

تقديم الهدف: ساهم نسق المبادلات التجارية عبر العالم في ظهور إشكال وتقنيات غشّ وتهريب جديدة، مما دفع إدارة الديوانة إلى تطوير وسائل عملها في مجال مكافحة الغشّ والتهريب وذلك بـ:

- زيادة مراقبة الطرقات وتأمين التنسيق بين وحدات المراقبة.
- تحسين طرق استهداف الحاويات والمجرورات.
- تحسين توزيع مصالح المراقبة على الميدان مع الاستغلال الأمثل للأجهزة والمعدات ذات التقنية العالية (أجهزة الأشعة المتنقّلة وسندا موبيل مثلا).
- تدعيم تواجد إدارة الديوانة على شبكة الإنترنات والتنسيق والتعاون مع المصالح والإدارات الأخرى وعقد إتفاقيات تعاون مع شركات تعنى بالتصرّف في مواقع البيع عبر الإنترنات.
- تدعيم قدرة أعوان الديوانة وتشريكهم الفعال في دورات تكوينية مستمرّة ورسكلتهم سواء بالداخل أو بالخارج ليواكبوا عن قرب التطوّرات الحاصلة في العالم خاصة في مجال مكافحة الغش التجاري والتهريب.

ما فتأت إدارة الديوانة تولى أهمية كبرى لمكافحة الغش التجاري والتهريب ومزيد التصدي للمواد المخدّرة والمقلّدة وكذلك البضائع المختصة بها الدولة (تبغ، كحول...) والبضائع الخاضعة لقاعدة إثبات المصدر والعمل على الترفيع من عدد المحاضر في خصوص المخالفات التجارية (التصريح المغلوط في نوع البضاعة – التصريح المغلوط في قيمة البضاعة – التصريح المغلوط في أصل البضاعة منشأ البضاعة – التوريد بدون إعلام...) وبصفة عامة دعم المراقبة الديوانية المتعلّقة بوجوب التصريح (عند التوريد والتصدير) مما ينجرّ عنه إرتفاع المخالفات التجارية والصرف.

النتائج:

الهدف 2.0.1: مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة

الهدف	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2015	انجازات 2015	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2015	تقديرات ق م أ 2016	تقديرات ق م ت 2016	انجازات 2016	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2016 (%)
2.0.1 : مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة	المؤشر 1.2.0.1: عدد المحاضر للحد من الغش التجاري	عدد	55000	64642	117	58000	58000	52866	91.2
	المؤشر 2.2.0.1 : عدد المحاضر للحد من التهريب	عدد	14000	14931	106	14500	15000	12875	85.8
	المؤشر 3.2.0.1 : نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة	نسبة	48	54.04	112	55	55	47	94

رسم بياني عدد4:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف 2.0.1 لسنة 2016

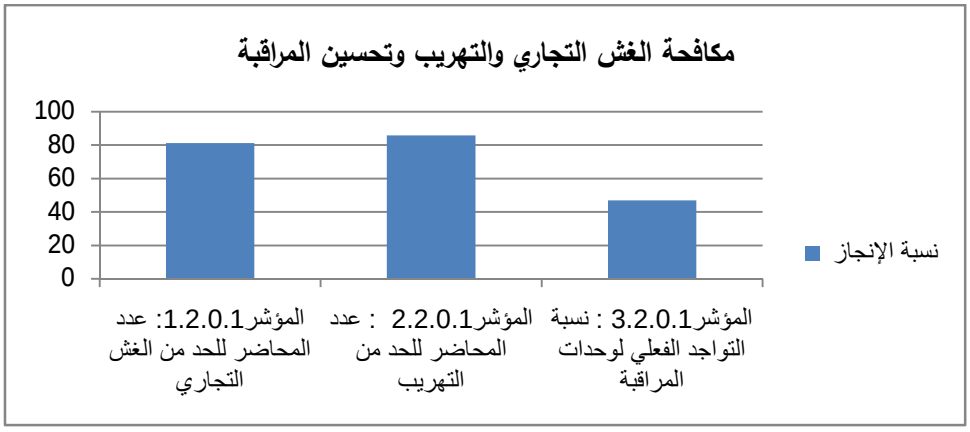

3.2.3 - الهدف 3.0.1 : تحسين التصرّف في المحجوز:

تقديم الهدف: في إطار مكافحتها للغشّ التجاري والتهريب، تقوم مكاتب الديوانة ووحدات المراقبة بمعاينة ورفع المخالفات والجنح الديوانية المتعلّقة بها مما ينجرّ عنه عمليات حجز للبضائع وفي بعض الحالات لوسائل النقل التي تمّ استعمالها في عمليات الغشّ التجاري أو التهريب.

ولبلوغ هذا الهدف تم تنظيم المصالح المختصّة في التصرّف في المحجوز ووضع تطبيقات إعلامية ملائمة وتكليف أعوان مختصين وأكفاء لهم القدرة على حسن التصرّف للتمكن من:

- التخفيض في كلفة ونفقات التصرّف،
- تحسين وترفيع عائدات الخزينة،
- حماية المستهلك،
- حسن التصرّف في الفضاءات والمخازن المعدة لإيداع المحجوز،
- دعم المنظمات والجمعيات الخيرية ذات الطابع الاجتماعي.

النتائج:

الهدف 3.0.1 : تحسين التصرف في المحجوز

	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2015	انجازات 2015	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2015	تقديرات ق م أ 2016	تقديرات ق م ت 2016	انجازات 2016	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2016 (%)
الهدف 3.0.1 تحسين التصرّف في المحجوز	المؤشر 1.3.0.1: عدد البيوعات بالمزاد العلني	يوم	650	791	122	670	670	868	130
	المؤشر 2.3.0.1: عدد الإحالات	عدد	560	640	114	570	570	1120	196.5
	المؤشر 3.3.0.1 : عدد محاضر الإتلاف	نسبة	280	191	68	290	290	180	62

رسم بياني عدد 5:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف 3.0.1 لسنة 2016

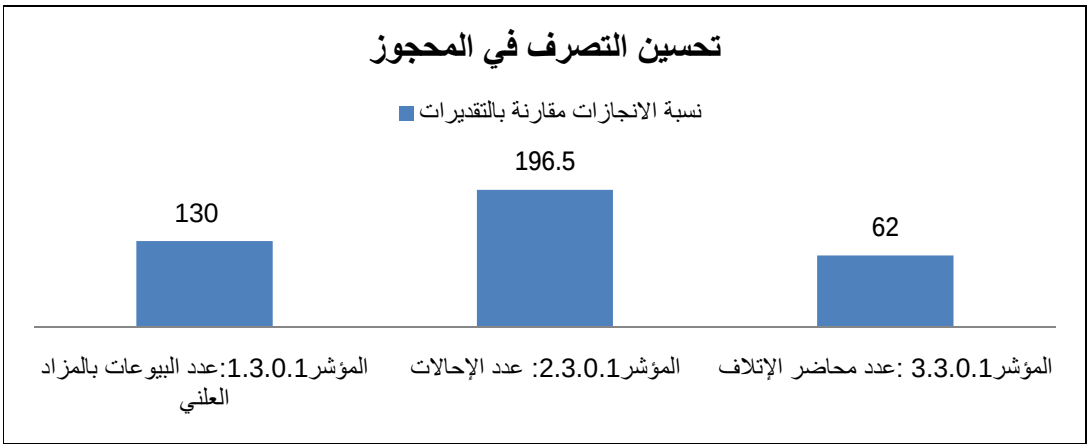

4.2.3 - الهدف 4.0.1 : تحسين نسبة إستخلاص الديون المثقلة الممكن إستخلاصها:

تقديم الهدف: إن الهدف من تحسين نسبة استخلاص الديون المثقلة الممكن تغطيتها هو السعي إلى تحسين المردودية والحرص على جعل هذه الديون مصدر مداخيل لخزينة الدولة ويتمّ ذلك بـ:

- ترتيب وحفظ وتحسين الملفات الخاصة بالديون المثقلة،
- حصر الديون التي أوشكت على السقوط بموجب التقادم والقيام بمباشرة إجراءات التتبّع القاطعة له،
- تأطير أعضاء خلية الاستخلاص على مستوى القباضات والإدارات الجهوية والإدارة العامة وتكوينهم وتأطيرهم،
- تفعيل مصلحة التفقّد بالإدارات الجهوية عبر القيام بزيارات ميدانية بتكليف من المدير الجهوي قصد الإطلاع على سير أعمال خلايا الاستخلاص ومتابعة نشاطها عبر تأطير الأعوان قصد إضفاء المزيد من النجاعة على عملية الاستخلاص،
- مواصلة أعمال التتبع والتنفيذ إلى حين الاستخلاص.

النتائج: الهدف 4.0.1: تحسين نسبة استخلاص الديون المثقلة الممكن إستخلاصها

	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2015	انجازات 2015	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2015	تقديرات ق م أ 2016	تقديرات ق م ت 2016[2]	انجازات 2016	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2016 (%)
الهدف 4.0.1: تحسين نسبة استخلاص الديون الممكن إستخلاصها	المؤشر 1.4.0.1 : نسبة تغطية الديون المثقلة الممكن استخلاصها	نسبة	0.03	0.056	186	0.05	0.050	0.074	148
	المؤشر 2.4.0.1: نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتمّ دفع الأداءات المستوجبة بشأنها	نسبة	0.5	0.48	83.4	*0.47	*0.47	0.53	88.6

رسم بياني عدد6:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف 4.0.1 لسنة 2016

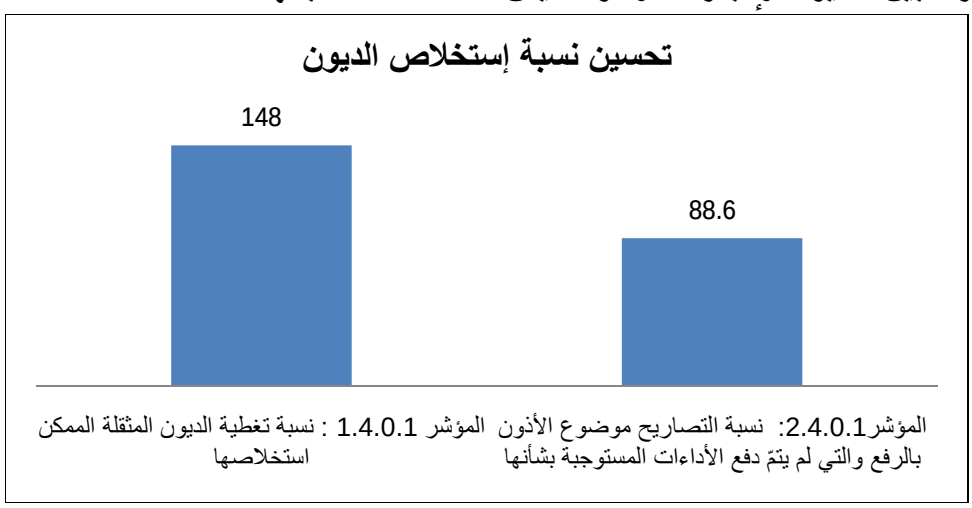

2 ملاحظة: إصلاح خطأ مادي: تم إدراج قيمة 5% و4.5 % تباعا فيما يتعلق بسنتي 2015 و2016 عوضا عن 0.5% و0.47 %.

3.3. تحليل وتفسير النتائج التي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2016:

الهدف 1.0.1: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع

- **المؤشر 1.1.0.1: معدل آجال التسريح الديواني للبضائع:**

بلغ معدل آجال التسريح الديواني سنة 2016 حوالي 0.74 يوما وهي نتيجة قريبة من التقديرات (0.70 يوما).

ويضم هذا المعدل آجال التسريح الديواني حسب المسلك (أخضر وبرتقالي وأحمر) وحسب النظام الديواني (الوضع للاستهلاك تحت النظام العام والأنظمة التوقيفية ونظام العبور).

ويتبيّن أنّ معدل آجال التسريح الديواني حسب المسلك قريبة من الصفر بالنسبة للمسلك الأخضر وتقارب 0.73 يوما بالنسبة للمسلك البرتقالي وترتفع إلى حدود 2.42 أيام بالنسبة للمسلك الأحمر.

ويتبيّن أنّ آجال تسريح البضائع الموجهة للمسلك الأحمر تؤثر على المعدل العام لذلك يجب العمل على الحدّ من التصاريح الموجهة لهذا المسلك وهذا مرتبط بنجاعة المنظومة الانتقائية ويتعيّن مراجعة قواعدها في اتجاه تركيز المراقبة على العمليات ذات الخطورة المرتفعة دون سواها.

كما يتبيّن أنّ معدل آجال التسريح الديواني حسب النظام الديواني تختلف حسب النظام الديواني: فالمعدل تحت نظام الوضع للاستهلاك لا يزال مرتفعا نسبيا (2.05 يوما) أما معدل آجال التسريح الديواني تحت الأنظمة التوقيفية ونظام العبور فهو منخفض (0.02 يوما) وقريبة من الصفر بالنسبة للرفع بـ DAE .

ويدعو هذا إلى متابعة مردودية الضباط المتفقدين واعتماد احتساب أجل التسريح لكل ضابط على حدة لتحسيس الضباط للضغط على الآجال.

كما أنّ هناك عوامل أخرى تؤثر على معدل آجال التسريح الديواني وهي خارجة عن نطاق الديوانة وتعود أساسا إلى عدم إحضار الحاويات للمراقبة في الحين من طرف الهيكل المكلف بذلك.

- **المؤشر 2.1.0.1: عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين:**

بلغ عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين 16 سنة 2016 في حين أنّ التقديرات كانت في حدود 12 فقط. ويتمّ إسناد هذا الامتياز للمؤسسات الصناعية المتحصّلة على علامة الجودة ISO ، كما تمّ، في إطار برنامج تعصير الديوانة، تفعيل الخلية المكلفة بدراسة ملفات طلب الانتفاع بصفة المتعامل الاقتصادي المعتمد لغاية تقديم أكثر تسهيلات للمتعاملين الاقتصاديين وقد تمّ التنصيص على هذا الإجراء في مجلة الديوانة (الفصل 118) وقد بدأ فعليا منذ بداية سنة 2016 إعادة تفعيل خلية دراسة ملفات "المتعامل الاقتصادي المعتمد" وإعداد النص المنقح لمجلة الديوانة للتنصيص على "المتعامل الاقتصادي المعتمد" لكن النص التطبيقي لم يصدر بعد.

- **المؤشر 3.1.0.1: نسبة لامادية الإجراءات الديوانية:**

بلغت نسبة لامادية الإجراءات الديوانية المتعلقة بالتسريح الديواني 29.26% من الإجراءات التي تمّ إحصاؤها سنة 2016 حيث تمت معالجة 12 إجراء من بين مجموع 41 إجراء ديواني علما وأنها نفس النسبة المحققة سنة 2015. وتمثل هذه النسبة إنجاز القيمة المستهدفة بـ83.6 %. ويرجع الفارق إلى وجود صعوبات تقنية بخصوص تجسيم مقترحات التألية الواردة ببرنامج تبسيط الإجراءات الديوانية والجبائية يستوجب ترابط الأنظمة المعلوماتية واعتماد نظام موحّد لتبادل الوثائق بين مختلف المتدخلين. كما تعتبر تقديرات المؤشر مرتفعة بالنظر للصعوبات التقنية لتحقيقها.

- **المؤشر 4.1.0.1: عدد الخدمات على موقع الواب:**

بلغ عدد الخدمات على موقع الواب 17 خدمة سنة 2016 في حين كانت التقديرات حوالي 20 خدمة أي بنسبة تساوي 85 % ويرجع ذلك إلى تعقّد إجراءات إدراج خدمات جديدة على الواب .

الهدف 2.0.1: مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة

- **المؤشر 1.2.0.1: عدد المحاضر للحد من الغش التجاري:**

بلغ عدد المحاضر للحد من الغش التجاري سنة 2016 حوالي 52866 محضرا في حين أنّ التقديرات كانت 58000 محضرا أي بنسبة تقدّر بـ 91.2%.

ويعود ذلك إلى تقلص عدد المحاضر المرفوعة مبدئيا والتي قد تعود إلى تقلص ظاهرة الغش التجاري على إثر إقتناء تجهيزات حديثة (سكانر وكاميرات مراقبة وشبكة إتصال خاصة لإستعمال المصالح الديوانية).

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الإنجاز تختلف من إدارة جهوية إلى أخرى حيث حققت إدارت جهوية النتائج المرتقبة (على غرار القصرين نسبة 132% وجندوبة 120% وتونس الجنوبية 103%) في حين تتوصل إدارات جهوية أخرى إلى تحقيق ذلك (على غرار قفصة 46% وتونس الشمالية 65% وصفاقس78% وسوسة 87% ومدنين 88%).

- **المؤشر 2.2.0.1: عدد المحاضر للحد من التهريب:**

بلغ عدد المحاضر للحد من التهريب سنة 2016 حوالي12875 محضرا في حين أنّ التقديرات كانت 15000 محضر أي بنسبة 85.8%.

ويعود عدم بلوغ القيمة المنشودة (نسبة إنجاز 86%) إلى توفير الوسائل البشرية والمادية النوعية كإقتناء سيارات رباعية الدفع ونظام "سند" موبيل وشبكة إتصال حديثة وأجهزة سكانار لفحص السيارات والحاويات على الطريق وتجهيزات خاصة أخرى وضعت على ذمة فرق المراقبة مما كان له أثر ردعي على المخالفين فنقص عدد المحاضر وتراجعت عمليات

التهريب إلى حد ما بعد السيطرة النسبية على مسالك التهريب رغم عدم توفر المناخ الأمني الذي يسمح بفرض سيطرة ناجعة وتامة على مسالك التهريب.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الإنجاز تختلف من إدارة جهوية إلى أخرى فهناك إدارت جهوية بلغت نسبة الإنجاز المراد تحقيقها (القصرين 260% وقفصة 140% وسوسة 99.8%)وإدارات جهوية لم تتوصل إلى تحقيق المطلوب (تونس الشمالية0% وجندوبة 72% وتونس الجنوبية 87% وصفاقس 94% ومدنين 97%).

- **المؤشر 3.2.0.1: نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة:**

بلغت نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة الديوانية سنة 2016 حوالي 47 % في حين أنّ التقديرات كانت 50 % أي بنسبة إنجاز تقدّر بـ 94%.

يرجع ذلك إلى الجهد المبذول للرفع من عدد فرق المراقبة رغم وجود نقص في عدد أعوان الفرق الديوانية وفي عدد الوسائل الدّارجة المخصصة لفرق المراقبة.

الهدف 3.0.1: تحسين التصرّف في المحجوز

- **المؤشر 1.3.0.1: عدد البيوعات بالمزاد العلني:**

بلغ عدد البيوعات بالمزاد العلني خلال سنة 2016 حوالي 868 عملية بيع في حين أنّ التقديرات كانت 670عملية أي بنسبة تساوي 130 %، وهي نسبة فاقت التقديرات تعود إلى تركيز خلايا للإيداع والحجز بعدد كبير من مكاتب الديوانة (جهة تونس الكبرى) مما يسّر عمليات إعداد قائمات البضائع المعدة للبيع لاتخاذ القرار بصفة فورية، حيث تم تنقيح الفصل 269 من مجلة الديوانة بمقتضى الفصل 70 من قانون المالية لسنة 2016 في اتجاه التخفيض من مدة الإيداع من 120 يوما إلى 60 يوما فقط، إضافة إلى إمكانية بيع البضائع المزحمة (Encombrantes) أو التي يخشى تلفها دون أجل بترخيص من المحكمة المختصة، والترفيع في قيمة البضائع التي تعتبر متخلّى عنها من ألف دينار إلى خمسة آلاف دينار ممّا يسهّل عمليات التصرف في البضائع المحجوزة.

- **المؤشر 2.3.0.1: عدد الإحالات:**

بلغ عدد الإحالات خلال سنة 2016 حوالي 1120 عملية إحالة في حين أنّ التقديرات كانت 570 عملية أي بنسبة تساوي حوالي 196.5 % تعود إلى تركيز خلايا للإيداع والحجز بعدد كبير من مكاتب الديوانة (جهة تونس الكبرى) مما يسّر عمليات إعداد قائمات البضائع المعدة للإحالة لاتخاذ القرار بصفة فورية.

- **المؤشر 3.3.0.1: عدد محاضر الإتلاف:**

بلغ عدد محاضر الإتلاف خلال سنة 2016 حوالي 180 عملية إتلاف في حين أنّ التقديرات كانت 290 أي بنسبة تساوي 62% ويرجع ذلك لوجود بعض الصعوبات في الحصول على التراخيص اللازمة للإتلاف من المصالح المعنية (وزارة العدل ووزارة الصحة ووزارة الداخلية...) وإلى إرتفاع عدد عمليات البيع والإحالة مما يقلّص من عدد عمليات الإتلاف التي تحاول الإدارة تفاديها قدر المستطاع.

الهدف 4.0.1: تحسين نسبة استخلاص الديون المثقلة الممكن إستخلاصها

- **المؤشر 1.4.0.1: نسبة استخلاص الديون المثقلة الممكن إستخلاصها:**

بلغت نسبة استخلاص الديون المثقلة الممكن تغطيتها سنة 2016 حوالي 0.074% في حين أنّ التقديرات كانت حوالي 0.050 أي بنسبة 148% ويعود ذلك إلى المجهود الخاص الذي تمّ بذله رغم صعوبة مهمة استخلاص الديون المثقلة في بعض المناطق الجغرافية الحساسة.

- **المؤشر 2.4.0.1: نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها:**

بلغت نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها سنة 2016 حوالي 0.53% في حين أنّ التقديرات كانت حوالي 0.47% أي بنسبة تساوي 88.6 %.

وتعمل إدارة الديوانة باستمرار على دفع الموردين على رفع بضائعهم مباشرة بعد الحصول على الإذن بالرفع غير أنها لا تتوصل حاليا لوسيلة ناجعة للضغط.

4 - التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء:

- السعي المتواصل لتسهيل الإجراءات الديوانية في كل المعابر بحسن توظيف الموارد البشرية وتكوينها في إختصاصات مختلفة،
- تواصل العمل على تدارك النقائص من خلال إرساء حوار التصرف في المستقبل،
- تعزيز فرق المراقبة بالموارد البشرية المختصة الكافية والتجهيزات والمعدات الضرورية للحد من التهريب،
- تكوين خلايا لمتابعة مؤشرات قيس الأداء في الإدارات والمكاتب التي تتولى الإشراف على المؤشرات،
- الإنطلاق في إقتناء نظام معلوماتي جديد للديوانة،
- إعطاء صلوحيات أشمل للمسؤولين الجهويين.

برنامج الجباية

تقديم رئيس البرنامج (المسؤول عن البرنامج):

تم تكليف السيد رياض القروي المدير العام للآداءات رئيسا لبرنامج الجباية من جويلية 2011 إلى غاية شهر ماي 2016.

ثم تم تعيين السيدين رضا بن أحمد وسامي الزوبيدي خلفا له تباعا من ماي 2016 إلى غاية أكتوبر 2016 وبداية من شهر أكتوبر 2016.

1- التقديم العام لبرنامج الجباية واستراتيجيته:

1.1. التعريف بالبرنامج وهيكلته ومهامه:

1.1.1- تعريف البرنامج

يتعهد برنامج الجباية برسم السياسة الجبائية وبمراقبة حسن تطبيقها علاوة عن رسم وتنفيذ سياسة الإمتيازات الجبائية المالية في إتجاه تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية للدولة.

تنضوي الثلاث إدارات الآتي ذكرها تحت هذا البرنامج:

§ **الإدارة العامّة للدراسات والتشريع الجبائي:**

تعدّ الإدارة العامّة للدراسات والتشريع الجبائي أحد الفاعلين في رسم وتنفيذ السياسة الجبائيّة بإعتبارها مكلّفة خاصّة بإعداد الدراسات المتعلّقة بالمنظومة الجبائيّة قصد رصد حاجيات تطويرها وملاءمتها مع متطلّبات التنمية وأهداف السياسة الجبائيّة المرسومة وإعداد مشاريع النصوص التشريعيّة والترتيبيّة ذات الصبغة الجبائيّة وشرحها ونشرها على مستوى المصالح الإداريّة والعموم فضلا عن السهر على تذليل الصعوبات التطبيقيّة للتشريع الجبائي والإسهام في تحديث الجباية وتكوين الأعوان والقضاة في المادّة الجبائيّة.

§ **الإدارة العامّة للامتيازات الجبائيّة والمالية:**

الإدارة العامة للامتيازات الجبائية والمالية مكلفة خاصة بإعداد مشاريع النصوص المتعلقة بالامتيازات الجبائية والمالية والمشاركة في دراسة النصوص وتنفيذ الإجراءات الخاصة بالنهوض بالاستثمار والمبادرة الخاصة وإعداد الدراسات المتعلقة بالامتيازات الجبائية والمالية

قصد تطوير منظومة منح الحوافز وملاءمتها مع أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. هذا كما تساهم الإدارة العامة للامتيازات الجبائية والمالية في تصور ودراسة الإجراءات والإصلاحات الرامية لمعاضدة مسيرة الانفتاح الاقتصادي في المجالات الراجعة بالنظر لوزارة المالية.

§ **الإدارة العامّة للأداءات:**

من أبرز مشمولات مصالح الإدارة العامّة للأداءات:

- تطبيق النصوص التشريعية والترتيبية ذات الصبغة الجبائية ومراقبة قاعدة الأداءات والمعاليم والضرائب والأتاوي وغيرها من الموارد الجبائية الخاضعة لأحكام مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية،
- الإجابة على عرائض المطالبين بالأداء وإعادة النظر في المبالغ الموظفة بموجب قرارات التوظيف،
- متابعة النزاع المتعلق بأساس الأداء والنزاع الجبائي الجزائي،
- تحديد أهداف المراقبة الجبائية ومتابعة نشاط المصالح الخارجية وتنسيق أعمالها،
- وضع نظام معلومات يمكن من الاطلاع على المعطيات ذات الطابع الجبائي وتحليلها واستغلالها لاتخاذ القرار المناسب،
- إرساء منظومة الجودة والسهر على تعميمها،
- السهر على نشر المعلومة الجبائية وإرشاد المطالبين بالأداء ومساندتهم.

2.1.1- خارطة البرنامج:

2.1. تقديم إستراتجية البرنامج:

تعهدت إدارة الجباية خلال العشرية الأخيرة بتنفيذ عدة مشاريع لإصلاح المنظومة التشريعية الجباية أو لإعادة تنظيم وضبط مشمولات مصالحها الإدارية. أبرزها:

- تنقيح مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية التي أقرت العديد من الضمانات التشريعية لفائدة المطالبين بالأداء في إطار المراقبة الجبائية إلى جانب إرساء مبدأ التقاضي على درجتين في نزاع الأساس وذلك بمزيد دعم ضمانات المطالب بالأداء ودعم قواعد الشفافية،
- اعتماد وسائل الاتصال الحديثة لتيسير القيام بالواجب الجبائي.
- تنقيح الأمر المتعلق بتنظيم وزارة المالية في مناسبات متتالية للرفع من مردودية مصالح الجباية.

إلا أنه ورغم ايجابية هذه الإصلاحات تبين أنها غير كافيه للاستجابة للانتظارات على مستوى إرساء العدالة الجبائية وتعبئة موارد ميزانية الدولة لرفع التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى هذا الأساس فان المحاور الرئيسيّة لإستراتيجية برنامج الجباية تتمثل في:

- مراجعة شاملة للنظام الجبائي،
- تعزيز الثقة وتقريب الإدارة من المواطن وإرساء ثقافة جبائية حضارية،

- حمل المطالب بالأداء على الالتزام بواجبه الجبائي،
- مكافحة التهرب الجبائي،
- تركيز إدارة عصرية وشفافة،
-

3.1. أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

تتمثل أهداف البرنامج في:

1. تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات.
2. الحد من ظاهرة التهرب الجبائي.
3. ترشيد تدخلات مصالح المراقبة والرفع من مرد وديتها.

الأهداف والمؤشرات

الهدف 1.0.2: تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات.	المؤشر 1.1.0.2: نسبة الأجوبة المؤجلة من قبل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد على مطالب إرشادات المواطنين . المؤشر 2.1.0.2: معدل آجال الرد على عرائض المطالبين بالأداء. المؤشر 3.1.0.2: نسبة الرد على مطالب إرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة في الآجال.

الهدف 2.0.2: الحد من ظاهرة التهرب الجبائي.	المؤشر 1.2.0.2: عدد نقاط تراجع نسب الإغفالات بعد تدخل مصالح الجبائية. المؤشر 2.2.0.2: عدد معاينات المخالفات الجبائية الجزائية. المؤشر 3.2.0.2: عدد عمليات المراجعة الجبائية.
الهدف 3.0.2: رفع مردودية تدخلات مصالح المراقبة	المؤشر 1.3.0.2: مردودية المراقبة الجبائية. المؤشر 2.3.0.2: نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح. المؤشر 3.2.0.3: نسبة المصادقة على مستوى المحاكم الابتدائية على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري

2- تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج:

2-1- أهم الإصلاحات الإستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج:

تضمن قانون المالية الأصلي والتكميلي لسنة 2016 جملة من الإجراءات تساهم في دعم الأهداف الإستراتيجية لبرنامج الجباية وخاصة منها:

- أحكام الانتفاع بالنّظام التقديري وتبسيطه وحصره في مستحقيه لإضفاء أكثر عدالة جبائيّة،
- توسيع ميدان تطبيق الضريبة على الدّخل،
- التخفيض في نسبة الطرح التقديري بالنّسبة إلى المداخيل العقاريّة،

- توسيع ميدان تطبيق الأداء على القيمة المضافة وتخفيض قاعدته،
- التخفيض في نسبة الخصم من المورد بعنوان الأداء على القيمة المضافة،
- إرساء نظام جبائي تفاضلي لفائدة المؤسّسات النموذجية في الجباية ،
- تمكين تونس من الإيفاء بتعهداتها الدولية في مجال تبادل المعلومات،
- دعم حق مصالح الجباية في الاطلاع على المعلومات والوثائق التي تخص المطالبين بالأداء،
- مقاومة ممارسة الأنشطة بصفة خفية ودعم قواعد المنافسة النزيهة بين الفاعلين الإقتصاديين،
- دعم مجهود الدولة في مقاومة التهرب والتحيل الجبائي،
- ترشيد قاعدة المعلوم على الاستهلاك،
- تبسيط اجراءات تسجيل العقود.

2-2- أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج

إرتكز عمل برنامج الجباية خلال سنة 2016 خاصّة على:

بالنسبة لتحسين الخدمات المسداة لفائدة المطالبين بالأداء

§ في إطار تركيز نظام الجودة بمكاتب مراقبة الأداءات:

تبعا لعملية تدقيق خارجي قامت به مؤسسة "VERITAS" خلال شهر جوان 2016، تمكنت الإدارة العامة للأداءات من المحافظة على شهادة "ايزو 9001" المتحصل عليها السنة السابقة والتي شملت 10 مكاتب مراقبة الأداءات موزعة على 6 مراكز جهوية؛

كما تقدمت الأعمال بنسبة تقارب 60% لتأهيل دفعة ثانية من مكاتب مراقبة الأداءات للحصول على شهادة "ايزو 9001" خلال سنة 2017 وتضم 14 مكتب موزعة على 13 مركز جهوي.

§ **في إطار التواصل مع المطالبين بالأداء وتقريب الإدارة من المواطن:**

- التعاقد مع مؤسسة مختصة في سبر الآراء لقيس درجة رضاء المتعاملين مع مصالح المراقبة الجبائية والتعرف على تطلعاتهم وإنتظاراتهم لمزيد التفاعل معهم؛
- تأمين وتقديم مداخلات لفائدة عدد من مكونات المجتمع المدني،
- تعزيز حضور الإدارة بوسائل الإعلام ونشر مقالات تثقيفية ببعض المجلات الإخبارية
- بعث صفحة خاصة بالإدارة العامة للأداءات على موقع التواصل الاجتماعي "فايسبوك" وحيث يتم من خلالها:

. التعريف بأنشطة الإدارة العامة للأداءات (الدروس التحسيسية في الجباية، أنشطة التكوين...)

. نشر بعض الأسئلة الواردة على مركز الإرشاد الجبائي عن بعد والإجابة عليها،

. نشر البلاغات الخاصة بتذكير مواعيد التصريح بالمداخيل الجبائية المختلفة،

. نشر المقالات الواردة بالصحف والمتعلقة بنشاط الإدارة العامة للأداءات،

. نشر محتوى المطويات التحسيسية...

§ **في إطار تبسيط الإجراءات الإدارية:**

تم إنجاز تطبيقة إعلامية تعنى بالتصرف في الشهائد الجبائية المسلمة إلى المتعاملين مع الإدارة، وقد شملت في دفعتها الأولى 5 شهائد تسند 3 منها على مستوى المركز الجهوي لمراقبة الأداءات و2 على مستوى مكتب مراقبة الأداءات.

-بالنسبة لمقاومة ظاهرة التهرب الجبائي

§ في إطار متابعة احترام الواجبات الجبائية:

أصدرت مصالح الجباية 10.734 قرارا في التوظيف الإجباري خلال سنة 2016 بمبالغ موظفة يصل مجموعها لـ 865 م.د. مقابل 11.355 قرارا في التوظيف خلال سنة 2015 بمبالغ موظفة مجموعها 766 م.د. وهو ما يمثل نسبة تطور بـ 13% على مستوى المردود من حيث المبالغ الموظفة.

وتمثل قرارات التوظيف الإجباري الصادرة بسبب عدم امتثال المطالبين بالأداء للتنابيه الموجهة إليهم لإيداع تصاريحهم النسبة الأكبر من ناحية العدد فقد بلغت عدد تلك القرارات 5.887 قرارا في سنة 2016 بمبالغ موظفة مجموعها 148 م.د. مقابل 6.530 قرارا في سنة 2015 بمبالغ موظفة مجموعها 134 م.د. وتليها القرارات المتخذة إثر مراجعة أولية (3.939 قرارا) وإثر عمليات مراجعة معمقة (806 قرارا).

§ في إطار تعزيز التعاون الدولي في ميدان تبادل المعلومات ومقاومة التهرّب والتحيّل الجبائي:

انضمّت الدولة التونسية بتاريخ 16 جويلية 2012 إلى الاتفاقية المتعلّقة بالتعاون الإداري المشترك في المجال الجبائي، وتمّت المصادقة على هذا الانضمام بمقتضى القانون الأساسي عدد8 لسنة 2013 المؤرخ في 01 أفريل 2013، ودخلت الاتفاقية المذكورة حيّز التنفيذ بتاريخ غرّة فيفري 2014.

كما انضمّت الدولة التونسية إلى المنتدى الدولي للشفافية وتبادل المعلومات لأغراض جبائية في 17أفريل 2012 استنادا إلى دعوة مجموعة الـ 20، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لجميع دول العالم بالانضمام إلى المنتدى قصد تأكيد التزامها بمعايير الشفافية الدولية وتبادل المعلومات ذات الصلة بالضرائب.

وبانضمام الدولة التونسية إلى المنتدى الدولي للشفافية وتبادل المعلومات لأغراض جبائية، فإنها تخضع كسائر الأعضاء إلى تقييم من قبل لجنة النّظراء لتحديد مدى التزامها بالمعايير الدولية لتبادل المعلومات، وذلك خلال مرحلتين:

المرحلة الأولى: تتعلّق بتقييم الإطار القانوني والتشريعي الجاري به العمل بالدولة التونسية لضمان الشفافية وتبادل المعلومات.

المرحلة الثانية: تتعلق بالتقييم المزدوج والتأكد من مدى التزام الدولة التونسية بالتطبيق الفعلي للمعايير الدولية المذكورة في مجال تبادل المعلومات.

وبتاريخ 14 مارس 2016 صادق رسميا المنتدى الدولي للشفافية وتبادل المعلومات لأغراض جبائية على تأهل البلاد التونسية خلال المرحلة الأولى من التقييم كما تم بيانه ونشره على موقعه الالكتروني.

بالنسبة لترشيد تدخلات مصالح المراقبة والرفع من مرد وديتها:

في إطار تنمية قدرات أعوان المراقبة تم تنظيم دورة تكوينية كالتالي:

- **مشاركة ضمن البرنامج الخصوصي:**
  - **عدد الدورات:** 114
  - **عدد المشاركات:** 3810
  - **أهم المحاور:** استرجاع الأداء، المراجعة الأولية، مراقبة الشركات الناشطة في القطاع المالي، مراقبة الشركات الناشطة في قطاع المحروقات، أسباب استبعاد المحاسبة وطرق ضبط المعاملات، تقنيات المراقبة الجبائية بالنسبة للأشخاص الطبيعيين، ضبط النتيجة الجبائية، المراقبة الميدانية بما في ذلك مراقبة معاليم الجولان والفواتير بالطريق العام، قراءة وتحليل الكشوفات البنكية، قراءة وتحليل القوائم المالية وكيفية استغلالها في المراجعة الجبائية، إجراءات التبليغ في المادة الجبائية، التصرف في المخاطر،

§ **مشاركة ضمن برنامج التكوين المشترك بين مختلف مصالح وزارة المالية:**

- **عدد الدورات:** 76
- **عدد المشاركات:** 1079 مُشَارَكَةُ
- **أهم المحاور:** التصرف في الميزانية حسب الأهداف، السلامة المعلوماتية، منظومة أدب، هندسة التكوين، الرقابة الداخلية ورقابة التصرّف، مدونة السلوك وأخلاقيات العون العمومي، مقاومة التهريب والتهرب الجبائي، إعلاء قيمة العمل في القطاع العام، ندوة دولية حول حوكمة المعارف في المؤسسات، منظومة Business Object، التصرف الحديث في الموارد البشرية، التصرف في الصفقات وترشيد الشراءات العمومية...

§ **مشاركة ضمن برنامج التعاون الدولي:**

- ثمانية (08) دورات تكوينية في إطار التّعاون مع الإدارة العامة للمالية العمومية بفرنسا DGFiP
- إحدى عشر (11) دورة تكوينية في إطار التّعاون مع منظّمة التعاون والتنمية الإقتصادية OCDE
- ثلاثة (03) دورات تكوينية في إطار التعاون مع صندوق النقد الدولي للإقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط FMI
- أربعة (04) ملتقيات في إطار التعاون مع مركز اللقاءات والدراسات لمسيري الإدارات الجبائية CREDAF.

3- نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2016:

1.3. تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت جملة الإعتمادات المنجزة لبرنامج الجباية لسنة 2016 ما قدره 128479 أد مقابل 129888 أد حسب تقديرات نفس السنة. أي بنسبة إنجاز قدرت بـ 113.94 %.

وتم توزيع جملة هذه الإعتمادات كما يلي:

- نفقات التأجير: 119043 أ. د. بنسبة 98.57% من جملة إعتمادات البرنامج.
- نفقات وسائل المصالح: 6544 أ. د. بنسبة 99% من جملة إعتمادات البرنامج.
- نفقات إستثمارات مباشرة:2844 أ.د. بنسبة 112,81% من جملة إعتمادات البرنامج.

تنفيذ ميزانية برنامج الجباية لسنة 2016 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(إع الدفع)

الوحدة: أ.د

بيـــــان النفقات	تقديرات (ق م الأصلي) 2016	تقديرات (ق م التكميلي) (1) 2016	إنجازات 2016 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
				المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
نفقات تصرف	127367	127367	125635	-1732	98%
تأجير عمومي	120764	120764	119043	-1721	98,57%
وسائل مصالح	6555	6555	6544	-11	99%
تدخل عمومي	48	48	48	0	100%
نفقات تنمية	2521	2521	2844	323	112,81%
استثمارات مباشرة	2521	2521	2844	313	112,81%
على الميزانية	2521	2521	2844	313	112,81%
على القروض الخارجية	-	-	-	-	-
تمويل عمومي	0	0	0	-	-
على الميزانية	-	-	-	-	-
على القروض الخارجية	-	-	-	-	-
صناديق خزينة	-	-	-	-	-
المجموع العام:	129888	129888	128479	-1409	105.4%

مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية برنامج الجباية لسنة 2016

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

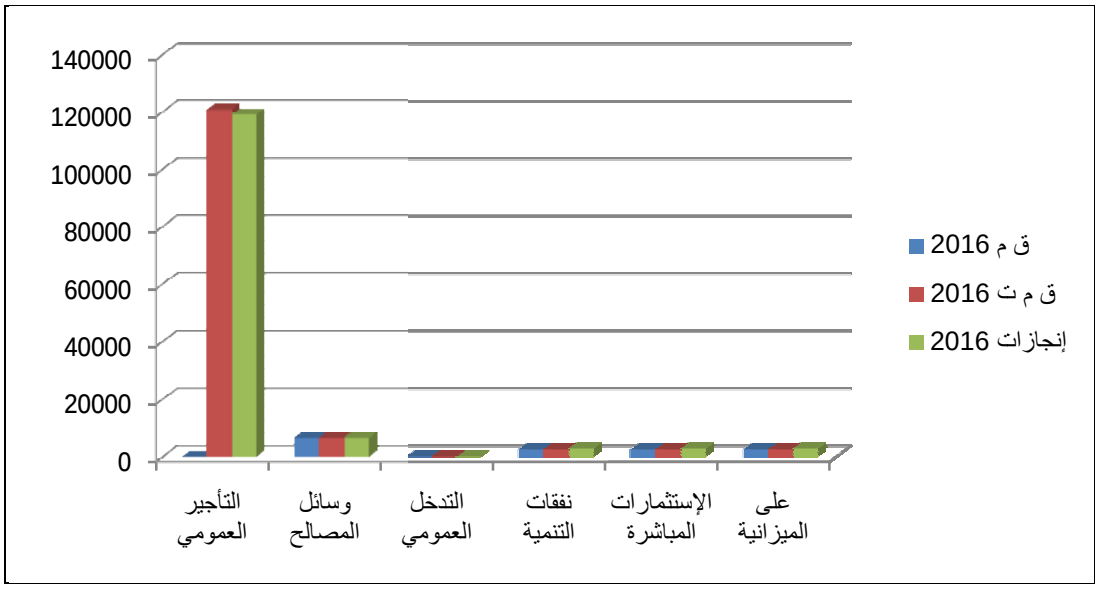

2.3. تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها:

الهدف 1.0.2: تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات

تقديم الهدف :

يمكّن الهدف من الوقوف على جودة الخدمات المسداة من قبل مصالح الجباية فيما يتعلق خاصة بـ:

- جودة الأجوبة على الاستفسارات الهاتفية للمطالبين بالأداء من قبل مصالح مركز الإرشاد الجبائي عن بعد،
- تيسير النفاذ والحصول على المعلومة الجبائية من خلال الإسراع في البت في إستفسارات المطالبين بالأداء من قبل مصالح الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي،
- الإسراع بالبت في مطالب استرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة.

النتائج:

الهدف2.1.0 : تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات

الهدف2.1.0:تحسين مستوى جودة	مؤشرات قيس الأداء		وحدة المؤشر	تقديرات (ق م التكميلي) 2015	إنجازات 2015	نسبة الإنجازات مقارنة بتقديرات 2015	تقديرات 2106(ق م الأصلي)	تقديرات 2016(ق م التكميلي) (1)	إنجازات 2016(2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات (2) /(1) %
	مؤشر1.1.0.2									
	نسبة الأجوبة المؤجلة من قبل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد على مطالب إرشادات المواطنين		%	2.5	0.44	568	2.5	2.5	0.16	1562
	مؤشر2.1.0.2									
	معدل آجال الرد على عرائض المطالبين بالأداء	بالنسبة للإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي	يوم	19	13	146	18	13	14	93
		بالنسبة للإدارة العامة للإمتيازات الجبائية والمالية		18	19	94	18	18	17	105
	مؤشر3.1.0.2									
	نسبة الرد على مطالب إرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة في الآجال		%	60	79	132	62	80	68.71	86

رسم بياني عدد 8: مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف : 1.0.2 تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات لسنة 2016

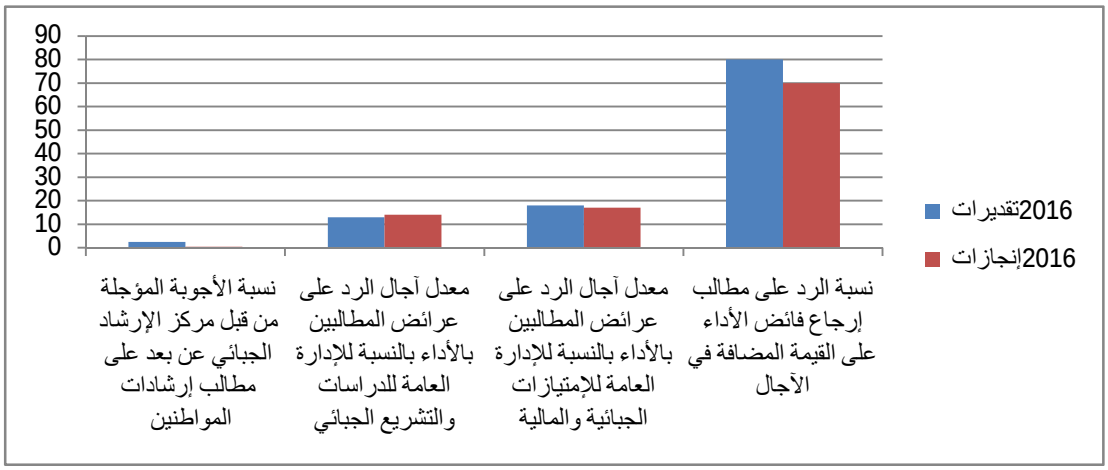

الهدف2.0.2: الحد من ظاهرة التهرب الجبائي:

تقديم الهدف :

يمكن هذا الهدف من تقييم نجاعة السياسة المتوخاة للحد من ظاهرة التهرّب الجبائي وآثارها في دفع المطالبين بالأداء لإحترام واجباتهم الجبائية.

جدول عدد 3: الهدف 2.0.2 الحد من ظاهرة التهرب الجبائي.

الهدف 2.0.2: الحد من ظاهرة التهرب الجبائي.	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات (ق م التكميلي) 2015	إنجازات 2015	نسبة الإنجازات مقارنة بتقديرات 2015	تقديرات 2106(ق م الأصلي)	تقديرات 2016(ق م التكميلي) (1)	إنجازات 2016(2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات (2)/ (1)
	مؤشر 1.2.0.2 عدد نقاط تراجع نسب الإغفالات بعد تدخل مصالح الجبائية	نقطة	16,0	12.4	77,5	17,0	17,0	13,8	81
	مؤشر2.2.0.2 عدد معاينات المخالفات الجبائية الجزائية	عدد	35.000	80.596	230,2	35.000	81.000	97.954	121
	مؤشر3.2.0.2عدد عمليات المراجعة الجبائية	عدد	16.000	17.000	106,2	18.000	18.000	11.961	66.4

رسم بياني عدد 9:_مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف 2.0.2 : الحد من ظاهرة التهرب الجبائي لسنة 2016

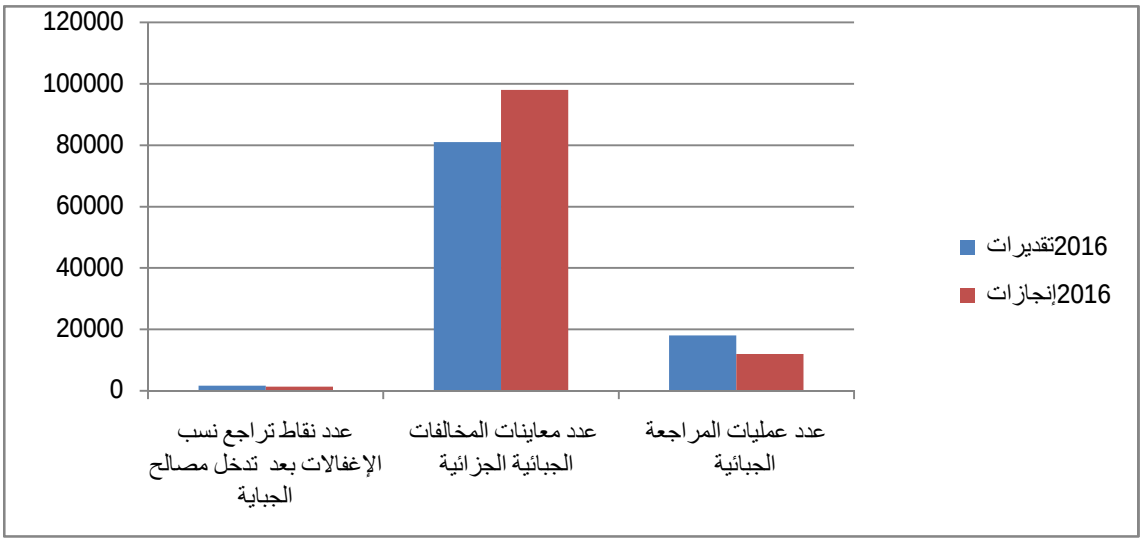

الهدف 3.0.2: رفع مردودية تدخلات مصالح المراقبة

تقديم الهدف:

يمكن هذا الهدف من الوقوف على مدى نجاعة السياسة المتوخاة في توجيه تدخلات مصالح المراقبة الجبائيّة نحو القطاعات والأنشطة والمطالبين بالأداء الذين لم تبلغ مساهمتهم الجبائيّة المستوى المطلوب بالمقارنة مع أهميّة وحجم نشاطهم.

جدول عدد 4: الهدف3.0.2 رفع مردودية تدخلات مصالح المراقبة

الهدف 3.0.2 ترشيد تدخلات مصالح المراقبة والرفع من مردوديتها	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات (ق م التكميلي) 2015	إنجازات 2015	نسبة الإنجازات مقارنة بتقديرات 2015	تقديرات 2106(ق م الأصلي)	تقديرات 2016(ق م التكميلي) (1)	إنجازات 2016(2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات (2)/ (1)
	مؤشر1.3.0.2 مردود المراقبة الجبائية	مليون دينار	1400	1400	1407.7	1420.0	1420.0	1534.3	108
	مؤشر2.3.0.2 نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح	%	50,0	50,0	35,1	50.0	40,0	35,4	88.5
	مؤشر 3.3.0.2 نسبة المصادقة على مستوى المحاكم الابتدائية على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري	%	75,0	75,0	63,2	75	70,0	47,6	68

رسم بياني عدد10:_مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف3.0.2: رفع مردودية تدخلات مصالح المراقبة

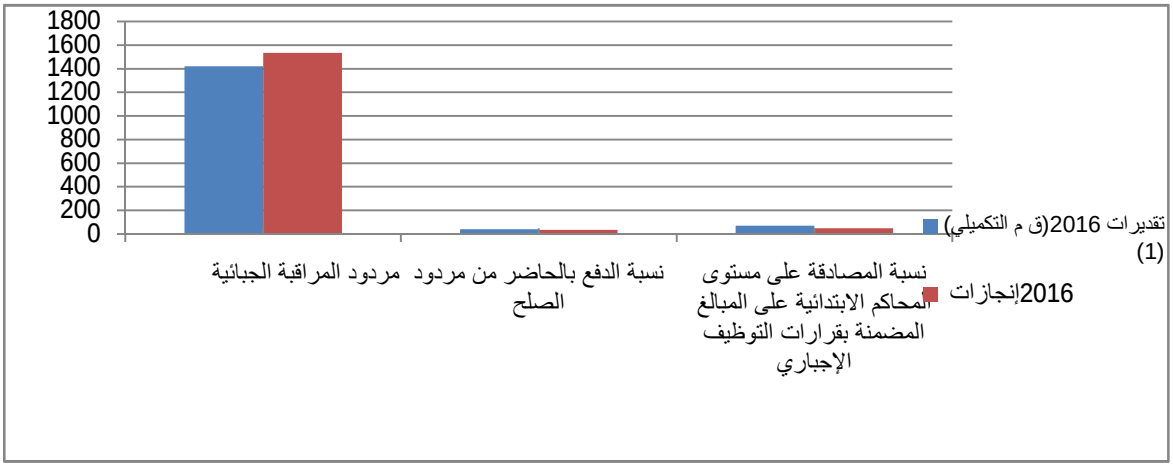

3.3. تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2016:

الهدف 1.0.2: تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات:

- **المؤشر 1.1.0.2: نسبة الأجوبة المؤجلة من قبل مركز الإرشاد االجبائي عن بعد على مطالب إرشادات المواطنين.**

تم تحقيق الهدف بصفة كلية باعتبار أن نسبة الأجوبة المؤجلة على مطالب إرشادات المواطنين لم تتعدى 0.15 % في حين سقف المؤشر حدد بـ2% حيث بلغ خلال سنة 2016 عدد المكالمات الهاتفية التي تلقاها المركز 17.086 مكالمة، تمت الإجابة بصفة حينية على 17.059 منها وتأجيل الإجابة بالنسبة لـ27 مطلبا فقط.

ويرجع ذلك إلى تكثيف الحلقات التكوينية اليومية بالمركز والتحين الفوري والدوري للبطاقات التوثيقية التي يتم اعتمادها في البحث عن أجوبة لأسئلة المطالبين بالأداء (378 بطاقة سنة 2016 مقابل 376 سنة 2015).

- **المؤشر 2.1.0.2 : معدل آجال الرد على عرائض المطالبين بالأداء.**

- **بالنسبة للإدارة العامة للامتيازات الجبائية والمالية:**

شهد معدلّ آجال الرد على مطالب الانتفاع بالامتيازات الجبائية والمالية تطورا ملحوظا خلال سنة 2016 حيث بلغ 17 يوما أي بفارق يومان عن الأجل المحقق خلال سنة 2015 (19 يوما) وبفارق يوم واحد عن الأجل المنشود لسنة 2016 (18 يوما) وذلك بالرغم من ارتفاع إلى ضعفين في عدد مطالب الانتفاع بالامتيازات الجبائية المخولة لقطاع النقل الجماعي للأشخاص.

- **بالنسبة للإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي:**

شهد معدلّ أجل الرد على عرائض المطالبين بالأداء تراجعا طفيفا خلال سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 حيث بلغت قيمه المؤشر 14 يوما أي بفارق يوم واحد عن المعدلّ المحقق سنة 2015 و عن الهدف المنشود لسنة 2016 (13 يوم).

علما أنه ولاحتساب هذا المؤشر تمّ جرد كل المراسلات التي وردت على الإدارة العامة خلال سنة 2016 على خلاف سنة 2015 حين تمّ اعتماد طريقة échantillonnage.

- **المؤشر 3.1.0.2 : نسبة الرد على مطالب إرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة في الآجال.**

شهدت نسبة الانجاز تراجعا خلال سنة 2016حيث بلغت قيمه المؤشر68.71% مقابل 79%خلال سنة 2015، حيث تم البت في الآجال القانونية في 123 مطلبا لاسترجاع فائض الأداء على القيمة المضافة المتأتي من الاستغلال من جملة 123 مطلبا تم البت فيها خلال كامل سنة 2016.

ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- عدم تقديم المطالب بالأداء لكافة الوثائق المكونة للملف في الآجال المطلوبة
- عدم إيداع التصاريح التصحيحية أو التأخير في إيداعها
- عزوف بعض المحققين بخلية المراجعة المعمقة عن مراجعة ملفات مطالبين بالأداء تبعا لإيداعهم مطالب استرجاع فائض أداء على القيمة المضافة باعتبار تأثير مثل هذه الملفات سلبا على مردود يتهم.

الهدف.2 2.0: الحد من ظاهرة التهرب الجبائي.

- **المؤشر 1.2.0.2: عدد نقاط تراجع نسب الإغفالات بعد تدخل مصالح الجبائية.**

بلغ الفارق بين نسبة الإغفال في آخر السنة ونسبة الإغفال بتاريخ انقضاء الآجال القانونية لإيداع التصاريح السنوية بعنوان سنة 2015 13,8 نقطة في حين أن الهدف المنشود قدّر بـ17 نقطة. وتحسنت نسبة إنجاز الهدف خلال سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 81% مقابل 79% ويرجع ذلك إلى اعتماد سياسة اتصال وتواصل مباشر مع المطالب بالأداء لتحسيسه وحثه على الامتثال التلقائي للواجب الجبائي.

- **المؤشر 2.2.0.2: عدد معاينات المخالفات الجبائية الجزائية.**

تم إنجاز الهدف بنسبة 121 %حيث تمت معاينة حوالي 97.954 مخالفة خلال سنة 2016 في حين أن الهدف المنشود قدّر ب81.000 مخالفة. ويعود ذلك إلى تحسن ظروف المراقبة الميدانية وخاصة منها تدعيم التنسيق مع الجانب الأمني.

- **المؤشر 3.2.0.2.: عدد عمليات المراجعة الجبائية.**

بلغت نسبة إنجاز الهدف 66.4%حيث تم تبليغ 11.961 إعلام بنتائج مراجعة بينما تمّ تحديد الهدف المنشود في مستوى18.000 إعلام بنتائج مراجعة. ويعود ذلك بالأساس إلى تعطل مسار إمضاء الإعلامات بنتائج المراجعة الجبائية على مستوى بعض المراكز الجهوية لمراقبة الاداءات التي شهدت شغور أو تعيينات جديدة لرؤسائها في إطار الحركة العامة للأعوان والإطارات.

الهدف 3.0.2: رفع مردودية تدخلات مصالح المراقبة

- **المؤشر 1.3.0.2 : مردود المراقبة الجبائية**

تم إنجاز الهدف بنسبة 108 % حيث بلغ مردود المراقبة 1.534 مليون دينار في حين أن الهدف المنشود قدّر بـ 1.420 م د. ويرجع ذلك إلى تحسن ظروف المراقبة الميدانية واعتماد منظومة التصرف في المخاطر لانتقاء الملفات الجبائية موضوع برنامج المراجعة الجبائية.

- **المؤشر 2.3.0.2 : نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح.**

تم إنجاز الهدف بنسبة 88.5 % حيث بلغت نسبة المبالغ المستخلصة بالحاضر 35.4 % مقابل 35.1 % سنة 2015 في حين أن الهدف المنشود خلال سنة 2016 قدّر بـ 40%. ويعزى ذلك إلى الظرف الاقتصادي العام والصعوبات المالية وندرة السيولة التي تجابهها بعض القطاعات والمؤسسات.

- **المؤشر 3.3.0.2 : نسبة المصادقة على مستوى المحاكم الابتدائية على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري.**

تم إنجاز الهدف بنسبة 68 % حيث بلغت نسبة المصادقة على مستوى المحاكم الابتدائية على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري 47.6 % مقابل 70% كهدف مرسوم لسنة 2016. ويعود التراجع في قدرة اداء المؤشر إلى مجموعة محددة من مبالغ هامة مضمنة بقرارات توظيف إجباري تم إلغاءها أو تعديلها في الطور الإبتدائي.

4- التوّجهات المستقبلية لتحسين الأداء:

قصد تدارك الفوارق المسجّلة بين القيم المنشودة والنتائج المحققة على مستوى بعض مؤشرات قيس الأداء، تمّ وضع برنامج لجملة من الإجراءات والتدابير التي تمكّن من تلافي هذه الفوارق وتحسين الأداء (أنظر الجدول الموالي).

الهدف	الأنشطة الإصلاحية لتحسين القدرة على الأداء
1. **تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات**	- المحافظة للسنة **الثانية على التوالي** على شهادة المطابقة لمواصفات نظام الجود ISO 9001المتحصل عليها بالنسبة لعشرة (10) مكاتب مراقبة أداءات
	- الحصول على شهادة نظام جودة التصرف 14مكتب إضافية
	- التعاقد مع مؤسسة مختصة في مجال بسبر الآراء لقيس درجة رضاء المتعاملين مع مكاتب مراقبة الأداءات المعنية بإرساء منظومة التصرف في الجودة
	- وضع الحساب الجبائي للمطالب بالأداء على الخط (الإطلاع على الوضعية الجبائية والديون المثقلة)
	- مراجعة التطبيقية الإعلامية المخصصة لمتابعة الإنتفاع بالامتيازات الجبائية قصد إحكام عمليات الإسناد والمتابعة وتوسيع التجربة لتشمل شهائد أخرى
	- إعداد دليل متابعة وإسناد الامتيازات الجبائية.
2. **الحد من**	- إحداث سلك تابع للإدارة العامة للأداءات يسمى" فرقة الأبحاث ومكافحة التهرب الجبائي" طبقا لأحكام الفصل 33 من قانون المالية لسنة 2017

ظاهرة التهرب الجبائي	- مواصلة الحملة التحسيسية، خارج إطار المراقبة، لمطالبين بالأداء قاموا بإيداع تصاريحهم السنوية بعنوان سنة 2014 ولم يقوموا بإيداع تصريح سنة 2015 وذلك بهدف ترسيخ الوعي الجبائي لديهم وحثهم على تسوية وضعيتهم تلقائيا دون تدخل مصالح المراقبة
	- وضع تطبيقة إعلامية لتحسين انتقاء الملفات حسب أهمية المخاطر (Scoring) قصد برمجتها لمراجعة معمقة أو أولية
3. ترشيد تدخلات مصالح المراقبة والرفع من مردوديتها	- تركيز وتفعيل لجنة التصرف في المخاطر الجبائية على المستوى المركزي ومواصلة تركيز وتفعيل اللجان الجهوية
	- تركيز نظم التبادل الحيني والآلي للمعلومات مع الهياكل التابعة لوزارة المالية وإبرام اتفاقيات مع الهياكل الحكومية التابعة لوزارات أخرفي نفس الغرض
	- إتمام الإجراءات بالنسبة لعمليات المراجعة الأولية والمعمقة المعنية بإجراءات العفو الواردة بالفصل 66 من قانون المالية لسنة 2016 مما يساهم في تعزيز الموارد المالية لخزينة الدولة
	- تركيز تطبيقة إعلامية للتصرف في الإضبارة الجبائية " Liasse Fiscale"
	- الشروع في إعداد الأدلة القطاعية: تحديد القطاعات المعنية وفريق العمل
	- توسيع ميدان منظومة التصريح ودفع الأداء عن بعد ليشمل أصنافا أخرى من المطالبين بالأداء ومن الأداءات والمعاليم الأخرى
	- إحداث وتفعيل إدارة المؤسسات المتوسطة على مستوى تونس الكبرى
	- تنظيم إدارة المؤسسات الكبرى بتوسيع صلاحياتها لتشمل المراجعة المعمقة إلى جانب التصرف وإسداء الخدمات للمطالبين بالأداء الراجعين إليها بالنظر
	- إستكمال الأعمال المتعلقة بمشروع اعتماد جهاز تسجيل العمليات بالنسبة لمؤسسات الإستهلاك على عين المكان

برنامج المحاسبة العمومية

1- التقديم العام للبرنامج:

تمّ تعيين السّيدة حليمة بحار المديرة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص مسؤولا عن برنامج المحاسبة العمومية ابتداء من شهر نوفمبر 2016. وقد تولى السيد عبد اللطيف الدشراوي مسؤولية برنامج المحاسبة العمومية خلال الفترة الممتدة بين شهر جانفي وشهر أفريل 2016 بينما تولت السيدة نورة الدقي هذه المسؤولية في الفترة المتراوحة بين شهر أفريل وشهر أكتوبر 2016. ويتولى المسؤول عن برنامج المحاسبة العمومية:

- قيادة وتنسيق أعمال المتدخلين في تنفيذ البرنامج،
- ملاءمة إستراتيجية البرنامج مع الإستراتيجية القطاعية للحكومة،
- متابعة تنفيذ ميزانية البرنامج وتوجيه الخيارات بعنوان الميزانية وفق الأنشطة قصد تحقيق النتائج المرجوة،
- القيام بعمليات تنشيط مختلف مراحل إعداد وتنفيذ الميزانية بمعيّة مسؤولي الأنشطة الأساسيّة، وتفعيل حوار التصرف مع مختلف المتدخلين في البرنامج على المستويين الأفقي والعمودي.

يرمي برنامج المحاسبة العمومية، إلى تطوير طرق التصرّف وإرساء الآليّات والإجراءات الكفيلة بتحسين مهام استخلاص الموارد وترشيد مسالك تأدية ودفع النفقات العموميّة ومسك وتقديم الحسابات العموميّة وفق معايير الشفافيّة والدقّة والمصداقيّة.

ويندرج برنامج الأداء على مستوى الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص في هذا الإطار العام و يرتكز تطبيقه على ثلاث مجموعات من الإجراءات الجوهرية تتمثل في:

- متابعة الأداء وذلك بتحديد أهداف قابلة للقيس ومتابعة مدى تحقيقها بالاستناد إلى مؤشرات،

- تطوير منهجية عقود الأهداف والبرامج بين المسؤول عن البرنامج والمتدخلين من المستوى الوسيط ثم بين المشرفين من المستوى الوسيط والمتدخلين من المستوى العملي،
- تفعيل حوار التصرف قصد حصر الأهداف بصفة تشاركيّة والمؤشرات التابعة لها والتي تمكن من تحديد المستوى المنشود وقيس مدى تحقيقه.

× المصالح المركزية للإدارة العامّة للمحاسبة العمومية والاستخلاص

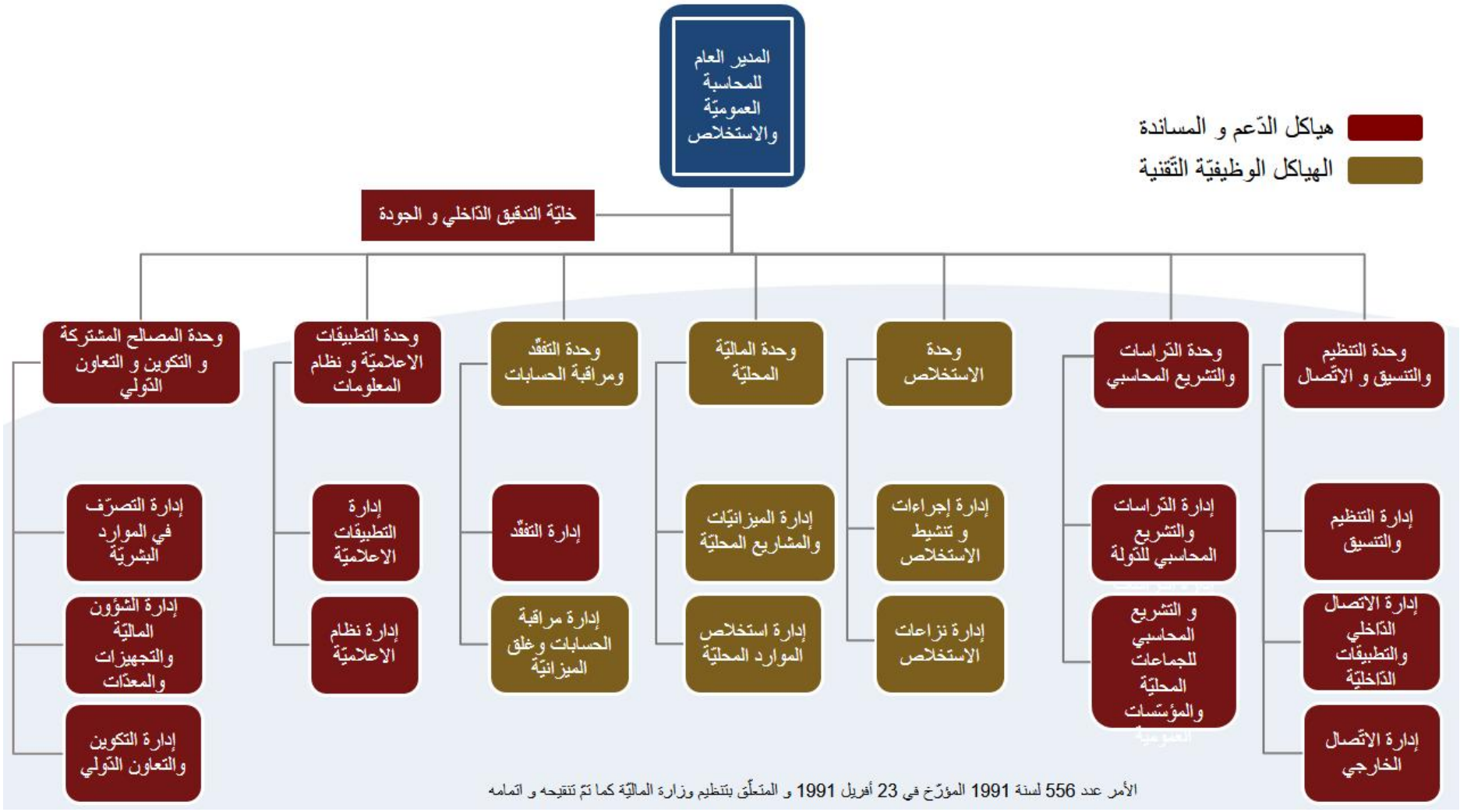

2- إستراتيجية البرنامج:

بهدف مواكبة الإدارة العمومية الحديثة والعصرية، وبحثا عن مزيد من النجاعة والشفافية، تواصل الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص البحث عن السبل الكفيلة لترشيد مهمة تأمين استخلاص الديون الجبائيّة والموارد الأخرى لفائدة ميزانية الدّولة.

كما تسعى بالتعاون والتنسيق مع الإدارة العامّة للأداءات إلى وضع كل الآليّات التي من شأنها أن تبسّط القيام التلقائي بالواجب الجبائي على غرار تعزيز آلية التصريح والدّفع عن بعد.

كما تقوم الإدارة العامّة للمحاسبة العمومية والاستخلاص بإعادة النظر في دور المحاسب العمومي في تأدية نفقات الميزانية وفق المنظور البرامجي، وذلك بمراجعة طرق المراقبة والوثائق المؤيدة للنفقات، وكذلك بالمساهمة في إعداد تبويب جديد يستجيب لمتطلبات التصرّف حسب الأهداف.

وفي إطار ندرة الأموال، أصبحت مهمّة التحكم في مسالك استخلاص الشيكات وتجميع الأموال في حساب وحيد في آجال سريعة من الأولويات بالنسبة لإدارة المحاسبة العمومية.

من ناحية أخرى، تواصل الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص إنجاز الدراسة الرامية إلى إرساء نظام محاسبي جديد مستمدّ من المعايير الدّولية يمكّن من الإدلاء في أحسن الآجال بمعلومة محاسبيّة شاملة وموثوق بها وتفصح بشفافيّة عن الوضعيّة الماليّة للهياكل العموميّة ومكاسبها هذا بالإضافة إلى متابعة تنفيذ الميزانيّة.

2- تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج:

2-1- أهم الإصلاحات الإستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج:

- **الاستخلاص:**

قصد تحسين مردودية استخلاص الدّيون العمومية المثقلة والعمل على إحكام إجراءات الاستخلاص، دأبت الإدارة العامّة للمحاسبة العمومية والاستخلاص على إتباع منهجية الأهداف وتركيز السّبل الكفيلة لتحقيق النجاعة في استخلاص موارد ميزانية الدّولة وخاصّة الدّيون الجبائيّة والدّيون غير الجبائية وقد تمّ ذلك من خلال:

- التنشيط المستمر للملفّات ومساندة المصالح الخارجية لحلّ الإشكاليات بالنسبة للعديد من الملفات موضوع مطالب مقدّمة من قبل المطالبين بالأداء أو موضوع صعوبات معينة.
- دعوة المطالبين بالأداء للانخراط في إجراءات التخفيض الجزئي أو الكلي في مبلغ خطايا المراقبة وخطايا التأخير في الاستخلاص ومصاريف التتبع المتعلقة بالديون الجبائية المثقلة (أحدث بمقتضى الفصل 66 من قانون المالية لسنة 2016) واتخاذ التدابير اللازمة لتفعيل هذه الإجراءات (تعليمات عمل تفسيرية، بلاغ تحسيسي، تطوير الوظيفة الفرعية ضمن منظومة رفيق) وذلك بالتنسيق مع مصالح المراقبة الجبائية ومركز الإعلامية.
- التركيز على تحسيس المتدّخلين في المنظومة بأهميّة الصّبغة التشاركية في تحديد منهجية عملية الاستخلاص بغاية تحقيق النجاعة المطلوبة،
- المتابعة الدّورية للنتائج المحققة ومدى تحقيق الأهداف المرسومة واتخاذ الإجراءات الضرورية لتصحيح المسار في الإبّان،

كما واصلت الإدارة بالتعاون والتنسيق مع الإدارة العامّة للأداءات إلى وضع كل الآليّات التي من شأنها أن تبسّط القيام التلقائي بالواجب الجبائي على غرار تعزيز آلية التصريح والدّفع عن بعد.

§ أهمّ نتائج استخلاص الموارد الجبائية:

جدول عدد 1

(م د)	2015	2016	نسبة التطوّر
جملة الموارد الجبائية	18538.8	18681.9	%0.77 (*)1.36%

(*): نسبة تطوّر استخلاص الموارد الجبائية دون طرح مبالغ فائض الأداء التي تمّ إرجاعها من جملة المبالغ المستخلصة بمناسبة عملية التجميع لدى أمين المال العام.

سجّلت الموارد الجبائية لسنة 2016 تطورا بنسبة 0.77 % مقارنة بسنة 2015 حيث بلغت 18681.9 م.د سنة 2016 مقابل 18538.8م.د وذلك بعد طرح مبالغ فائض الأداء التي تمّ إرجاعها من جملة المبالغ المستخلصة والبالغة 735.5م.د سنة 2016

مقابل 616.7 م.د سنة 2015. وإذا ما استثنينا هذه المبالغ، فإنّ نسبة التطوّر تقدّر بـ 1.36%.

§ نتائج استخلاص الدّيون العمومية المثقلة:

جدول عدد 2

(م د)	2012	2013	2014	2015	2016	نسبة التطور
الاستخلاصات الجملية	278	435	425	635,3	801.8	%26.2

سجّلت نتائج استخلاص الدّيون المثقلة إلى موفى ديسمبر 2016 تطوّرا ملحوظا بنسبة 26.2% مقارنة بنتائج سنة 2015 ويعود ذلك خاصّة إلى تطوّر استخلاص الدّيون الجبائية المثقلة مقارنة بالديون غير الجبائية. حيث تم إستخلاص 705.8 م د سنة 2016 مقارنة بـ 560.7 م د سنة 2015.

ويبرز الرّسم البياني الموالي تطوّر استخلاص الدّيون المثقلة الجبائية منها وغير الجبائية:

رسم بياني عـدد 11

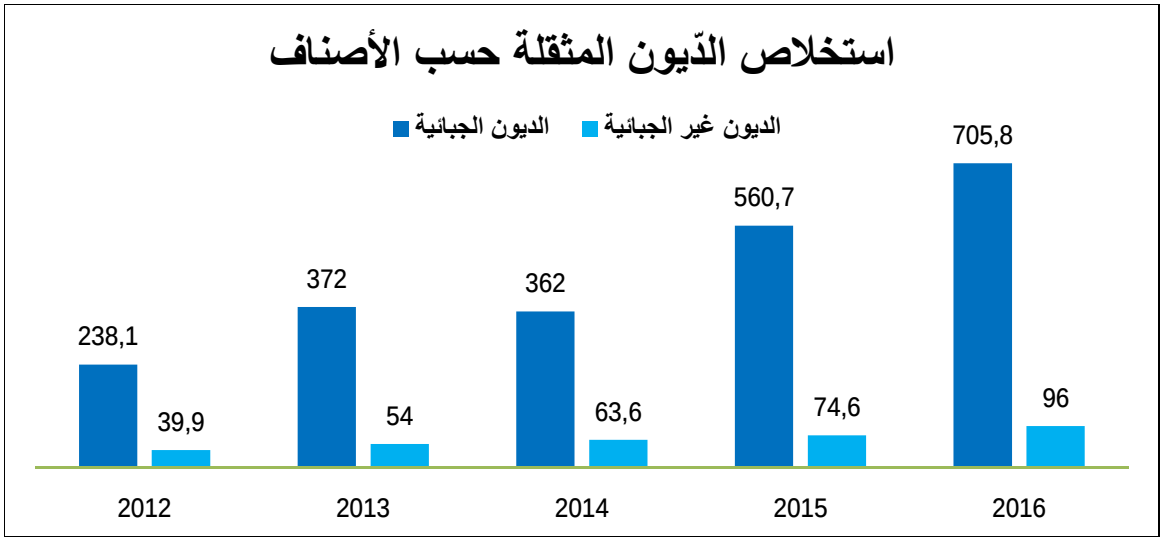

- **تأدية النفقات العمومية:**

إنّ دور المحاسب العمومي في تأدية النفقات العمومية في غاية الأهمية إذ تتمثل المهام المناطة بعهدته، في مرحلة أولى، في مراقبة صحّة النفقة وفي مرحلة ثانية في تسديد

المبالغ لمستحقيها والتي تعتبر الحلقة الأخيرة الضّامنة لصحّة عمليات صرف النفقات المنجزة.

وقد تمّ خلال سنة 2016، احترام الآجال القانونية للتأشير على النّفقات العمومية بنسبة 95% متجاوزين بذلك الهدف المرسوم المحدد بـ93 % ويعود ذلك إلى:

- **الإنطلاق في تطوير وظيفة تصنيف مذكّرات الرّفض:**

تسعى مصالح الأمانة العامة للمصاريف بالتنسيق مع مصالح مركز الإعلامية لوزارة المالية حاليا إلى تطوير هذه الوظيفة الجديدة لتصبح قادرة على تصنيف مذكّرات الرّفض، وبالتّالي تكييف نوعيّة المراقبة المجراة على أوامر الصّرف الصّادرة عن مختلف آمري الصّرف.

- **تعميم خلاص أجور موظّفي الدّولة عبر منظومة المقاصة الإلكترونية:**

تولّت مصالح الأمانة العامة للمصاريف، بالتنسيق مع مصالح كلّ من البنك المركزيّ والمركز الوطنيّ للإعلامية ومختلف الهياكل الوزاريّة المعنية بذلك، بعقد عدّة جلسات عمل قصد التّسريع في نسق إنخراط بقية المصالح العمومية في منظومة المقاصة الإلكترونية الّتي تمّ الشّروع في تنفيذها منذ بداية سنة 2013.

- **التصرّف المحاسبي في الجماعات المحلية:**

تمّ خلال سنة 2016، مواكبة الإصلاحات المتعلقة بتجسيم أحكام الباب السابع من الدستور"باب السلطة المحلية" وخاصّة في مجال ضبط الصلاحيات الجديدة للجماعات المحلية وآليات تمويل مختلف مستوياتها من بلديات وجهات وأقاليم، وقد تمّ في هذا الإطار:

- العمل في إطار لجنة وزارية تضمنت إلى جانب ممثلي الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص ممثلين عن الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي والهيئة العامة لميزانية الدولة لدراسة مشروع مجلة

الجماعات المحلية وإبداء الرأي بمضمونه وإعداد صياغة بديلة للنظام المالي لمشروع المجلة المذكورة لتضمينه بالصيغة النهائية لها.

- المساهمة، بالتنسيق مع مركز التكوين ودعم اللامركزية بوزارة الداخلية، في تنشيط دورات تكوينية لفائدة أعوان وإطارات الجماعات المحلية ورؤساء النيابات الخصوصية للبلديات بخصوص:

  - الحسابات المالية للجماعات المحلية.
  - الجباية المحلية وإشكاليات الإستخلاص.

كما تمت المساهمة في أعمال عدد من اللّجان المكلفة بـ:

- متابعة برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية للفترة 2014-2018 الممول بقرض من البنك الدولي.
- النظر في بنود اتفاقية القرض المبرمة بين تونس والبنك الإفريقي للتنمية، بقيمة 180 مليون أورو لدعم ميزانية الدولة في إطار برنامج دعم التنمية الجهوية المندمجة.
- إبداء الرأي في مشروع إتفاقية برنامج بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الكنفدرالية السويسرية، بخصوص برنامج التنمية الحضرية المندمجة لمدينة سوسة والمدن المجاورة.
- إعداد التقرير النهائي للجنة متابعة وتقييم المهام الموكلة لوحدة التصرف لتأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري بوزارة التجارة والصناعة.

- **إعداد الحسابات العمومية:**

يتمّ إعداد حسابات التصرف بالنسبة لجميع المحاسبين العموميين الأولين في أجل أقصاه 28 فيفري من السنة الموالية لسنة التصرف. ويتولّى أمناء المال الجهويين تهيئة الحسابات وتوجيهها إلى دائرة المحاسبات قبل موفى جويلية من السنة الموالية.

وقد تمّ خلال سنة 2016، إحالة **مشروع غلق ميزانيّة** 2013 إلى رئاسة الحكومة لإحالته إلى مجلس نواب الشعب وذلك بعد استيفاء كلّ الإصلاحات والإجابة على تقرير دائرة المحاسبات وإعداد تقرير حول تنفيذ ميزانية الدّولة للسنة المذكورة.

كما تمّ:

- إعداد **الحساب العام للسنة المالية** 2014 والوثائق الملحقة به وقانون غلق الميزانية لنفس السنة وإحالته إلى دائرة المحاسبات بتاريخ 27 **أفريل** 2016،
- إنجاز الحساب العام لسنة 2015 والوثائق الملحقة به بنسبة 80% في انتظار الحصول على بقية المعطيات اللاّزمة لإتمامه.

· **تطوير النّظام المحاسبي للدّولة:**

¬ **<u>تركيز المحاسبة حسب تقنية القيد المزدوج:</u>**

تمّ في هذا الصّدد مواصلة الأشغال المتبقية في المرحلة التجريبية لتركيز تقنية المحاسبة ذات القيد المزدوج **بالأمانة العامّة للمصاريف** من خلال:

- استكمال المراحل الأخيرة من تطوير النظام المعلوماتي المتعلّق بتقنية القيد المزدوج بالأمانة العامّة للمصاريف وتجربة التوقيف اليومي المحاسبي حسب التقنية المذكورة والعمل على تحيين الأرصدة المحاسبيّة لسنة 2016 بغاية إعداد **موازنة انطلاق** لسنة 2017 (Balance d'ouverture).
- إسناد هذه الأعمال بإعداد مشروع تعليمات عمل لشرح آليّة تقنية القيد المزدوج في الأمانة العامّة للمصاريف وكيفيّة التصرّف المحاسبي واستغلال المنظومة الإعلامية التي تمّ تطويرها في الغرض ودليل إجراءات لاستغلال المنظومة الإعلامية الجديدة وشرح أساليب استعمال مختلف وظائفها لفائدة أعوان الأمانة العامّة للمصاريف.
- حصر التّدابير المرافقة للانطلاق الفعلي في التّجربة نذكر منها خاصّة إعداد السندات البيداغوجيّة لتكوين إطارات وأعوان الأمانة العامّة للمصاريف.

كما تمّ الشروع في دراسة الأساليب والإجراءات المحاسبيّة **على مستوى قباضات الماليّة**، مكّنت الفريق الفنّي لتطوير النظام المحاسبي للدّولة من إعداد ومناقشة مشروع أوّلي لكراس الشروط الإداريّة الخاص بتركيز تقنية القيد المزدوج بالقباضات الماليّة والتحضير لإنجاز عمليّة محاكاة للعمليّات المحاسبيّة حسب أسلوب القيد المزدوج على وضعيّة حقيقيّة لقباضة ماليّة.

تم الشروع في دراسة إمكانية تركيز تقنية القيد المزدوج **بالخزينة العامّة للبلاد التونسية** وذلك من خلال تحديد مميزات الواقع المحاسبي ودراسة خصوصيّات الدّفاتر المحاسبيّة ونظام الإعلامية الخاصّ بها ودراسة التصنيفة المحاسبيّة المعتمدة بالمركز المحاسبي المذكور.

- **إعداد مخطّط محاسبي للدّولة:**

تم خلال أكتوبر 2016، إعداد مشروع مخطط محاسبي للدولة (تصنيفة حسابات أو nomenclature comptable) في صيغة أوّليّة تمّ إلحاقها بمشروع كراس الشروط الإداريّة لإرساء تقنية القيد المزدوج بالقباضات الماليّة سيتمّ مناقشتها ضمن فريق عمل موسّع، وذلك أخذا بعين الاعتبار خصوصيّات كافّة المراكز المحاسبيّة للدّولة وخاصّة منها الخزينة العامّة للبلاد التونسيّة.

- **الاستعداد لجرد ممتلكات الدّولة:**

تمّ خلال شهر أفريل 2016، عقد جلسة عمل بمقر الإدارة العامّة للمحاسبة العموميّة والاستخلاص مع ممثلين عن وزارة أملاك الدّولة حول ضرورة الانطلاق في أشغال جرد ممتلكات الدّولة استعدادا لإدراجها بحسابات الدّولة.

- **إحداث وتفعيل المجلس الوطني لمعايير الحسابات العموميّة:**

يعتبر المجلس الوطني لمعايير الحسابات العموميّة الهيكل الاستشاري في مجال المعايير المحاسبيّة للقطاع العامّ. ويتمثل الدور الأساسي لكتابته العامّة، في إعداد وإنجاز الأبحاث

والدّراسات في المجال المذكور قصد تكوين رصيد الدّولة من المعايير المحاسبيّة والتي سترافق مشروع تطوير النظام المحاسبي عبر توفير المعايير الضروريّة لتنميط الإجراءات المحاسبيّة وإعداد القوائم الماليّة للدّولة قصد المصادقة عليها من قبل دائرة المحاسبات على غرار ما هو متعارف عليه دوليّا.

وفي إطار الإعداد لوضع نظام معايير محاسبية الخاصّ بالمحاسبة العمومية، تمّ إصدار الأمر عدد 222 بتاريخ 21 ماي 2015 المتعلّق بضبط تركيبة وطرق تسيير المجلس الوطني لمعايير الحسابات العمومية العموميّة وإصدار الأمر الحكومي عدد 286 لسنة 2016 المؤرّخ في 01 مارس 2016 والمتعلّق بإدراج عضويّة رئيس الهيئة العامّة لمراقبة المصاريف العموميّة ضمن تركيبة هيئة المجلس الوطني لمعايير الحسابات العموميّة. كما انطلق تفعيل هياكل المجلس المذكور بمقتضى الأمر الحكومي عدد 1141 لسنة 2016 المؤرّخ في 26 أوت 2016 والمتعلّق بتنقيح تنظيم وزارة الماليّة وإحداث الكتابة العامّة للمجلس الوطني لمعايير الحسابات العموميّة.

- **تنقيح مجلّة المحاسبة العموميّة:**

تمّ إعداد دراسة حول تأثيرات القانون الأساسي للميزانيّة الجديد على مجلّة المحاسبة العموميّة.

هذا وقد تم تكوين لجنة داخليّة لدراسة فصول مجلّة المحاسبة العموميّة ذات الأولويّة والتي تستوجب تنقيح حتى تتلاءم ومقتضيات مشروع القانون الأساسي للميزانيّة.

3- نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2016:

1.3. تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

قدرت إعتمادات الدفع التي تم رصدها لبرنامج المحاسبة العمومية بعنوان سنة 2016 بـ 202786 أ.د. وتتوزع الإعتمادات كما يلي:

- نفقات التأجير: 184750 أ. د. بنسبة إنجاز تقدر بـ 99.91 %.
- نفقات وسائل المصالح: 6977 أ. د. بنسبة إنجاز تقدر بـ 97.79 %.

- نفقات التدخل العمومي: 18 أ. د. بنسبة إنجاز تقدر بـ 97.79 %.
- نفقات إستثمارات مباشرة: 8970 أ. د. بنسبة إنجاز تقدر بـ 77%.

تنفيذ ميزانية برنامج المحاسبة العمومية لسنة 2016

الوحدة: أد

البيـان	تقديرات 2016 (1)	ق م ت 2016	إنجازات 2016 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ	نسبة الإنجاز
				(2)-(1)	(1)/(2)
نفقات التصرف	185986	196244	195807	-437	99,79%
تأجير عمومي	174663	184921	184750	-171	99,91%
وسائل المصالح	11305	11305	11039	-266	97,79%
تدخل عمومي	18	18	18	0	100%
نفقات التنمية	8970	8970	6977	-1993	77%
إستثمارات مباشرة	8970	8970	6977	-1993	77%
إستثمارات مباشرة على الميزانية	8970	8970	6977	-1993	77%
إستثمارات مباشرة على القروض الخارجية					
تمويل عمومي					
على الميزانية					
على القروض الخارجية					
صناديق الخزينة	100	100	2		
المجموع العام	195056	205314	202786	-2430	88.39%

مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية برنامج المحاسبة العمومية لسنة 2016 التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

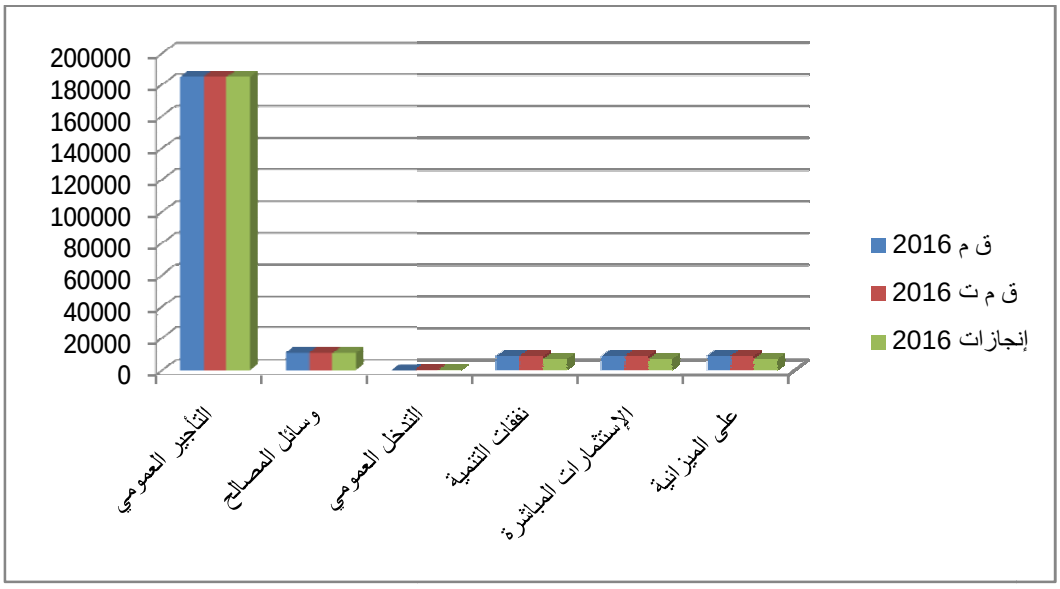

تحليل النّتائج:

- **<u>على مستوى نفقات التأجير العمومي:</u>**

1. بلغت جملة إعتمادات نفقات التأجير التي تم صرفها بعنوان سنة 2016 مبلغا قدره 184750أ. د. حسب ما هو مبين بالجدول المصاحب أي ما يمثل نسبة إنجاز تقدر بـ99.91% من جملة الإعتمادات المرصودة لنفقات التأجير والمقدرة بـ184921 أ.د. ويعود الفارق المسجل إلى تسجيل فواضل بالفقرة الخاصة بخلاص الأعوان المتعاقدين والعاملين بالحصة إلى جانب التباين الضئيل المسجل بين التقديرات المزمع إنجازها فيما يخص الأجر الأساسي والمنح القارة والساعات الإضافية والمساهمات المحمولة على المشغل... وما تم إنجازه فعليا وتاريخ دخولها حيز التنفيذ.

- **<u>على مستوى نفقات وسائل المصالح:</u>**

بلغت جملة الإعتمادات المفتوحة سنة 2016 ما قدره 11305 أ.د. موزعة على المصالح المركزية العمومية والمصالح الخارجية لبرنامج المحاسبة العمومية.

هذا وبلغت جملة الإعتمادات التي تم صرفها على نفقات وسائل المصالح بعنوان نفس السنة مبلغا قدره 11039أ.د. أي ما يمثل نسبة إنجاز تقدر بـ97,79 % من جملة الإعتمادات المفوضة وتختلف هذه النسبة بين المصالح المركزية والمصالح الخارجية ومن أمانة مال إلى أخرى. هذا، وقد تم تسجيل مبالغ لم يتم صرفها تقدر بحوالي 274 أ.د. موزعة بين بقايا إعتمادات مفوضة للإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص منها 62375 دينارا تتعلق بفاتورة شهر ديسمبر لنقل الأموال العمومية والتي لم يتم خلاصها لورودها بعد غلق منظومة أدب، و11000 دينار تتعلق باقتناء ظروف لفائدة الإدارة لم يتم خلاصها لعدم تسليم الطلبية على تصرف سنة 2016.

187577 دينارا بقايا إعتمادات المصالح الخارجية (27 أمانة مال جهوية، الخزينة العامة للبلاد التونسية والأمانة العامة للمصاريف).

- **<u>على مستوى نفقات الاستثمارات المباشرة:</u>**

بلغت جملة إعتمادات نفقات الإستثمارات المباشرة التي تم رصدها سنة 2016 ما قدره 8970 أ.د تم منها صرف مبلغ قدره 6977أ. د. أي ما يمثل نسبة إنجاز تقدر بـ 78.47%.

وينقسم إستهلاك هذه الإعتمادات إلى إعتمادات مفوضة إلى المصالح المركزية والمصالح الخارجية بنسبة 60.2% وإعتمادات محالة إلى المجالس الجهوية لدراسة وإنجاز المشاريع الجهوية الكبرى المتعلقة ببناء القباضات المالية ومكاتب مراقبة الآداءات وبناء مساكن وظيفية وأشغال التوسعة التي تهم أمانات المال الجهوية بنسبة 39.8%.

ويرجع الفارق المقدر بحوالي 2000 أ. د. بين ما تم رصده وما تم صرفه فعليا إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- عدم إستهلاك كامل الإعتمادات المخصصة لإرساء نظام الجودة بالقباضات المالية والتي رصدت لها إعتمادات تقدر بـ 60 أ.د. ولم يتسنى لمصالحنا المركزية إنجاز

هذه النفقة إلا في حدود 14,7 أ. د نظرا لتعذر إجراء عملية سبر أراء للقباضات لتقييم مدى رضاء المطالبين بالأداء حول الخدمات المسداة.

- عدم إستهلاك الإعتمادات المخصصة لإقتناء الأراضي وقدرها 440 أ. د لاستحالة إتمام إجراءات إقتناء قطعة الأرض الكائنة بالعين بصفاقس لوجود إشكالية بالملف العقاري، وفيما يخص قطعة الأرض الكائنة بعين زغوان رفضت مصالح الوكالة العقارية للسكنى القيمة الشرائية المحددة من طرف مصالح أملاك الدولة والشؤون العقارية بعنوان سنة 2015 وهي حاليا بصدد التحيين.

كما تجدر الإشارة في هذا الإطار، إلى طول وبطئ الإجراءات المتعلقة بإقتناء الأراضي والتي تتطلب التنسيق مع مصالح أملاك الدولة والشؤون العقارية بداية من تحديد قيمة العقار المزمع إقتناؤه والتي تدوم في أغلب الحالات أكثر من سنة، ثم في مرحلة ثانية الحصول على موافقة مالك العقار على الثمن المقترح من طرف مصالح أملاك الدولة، وفي حال الموافقة يتم تحرير عقد بيع وإمضائه، العملية التي تدوم أكثر من ستة أشهر ووصولا إلى تسجيل عقد البيع وإصدار أمر بالصرف لتسديد ثمن العقار.

- عدم إستهلاك كامل الإعتمادات المخصصة لإقتناء وسائل نقل لفائدة مصالح الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص والمقدرة بـ 330 أ. د نظرا لعدم تمكن شركة أرتاس من تسليم السيارات التي تم إقتناؤها بعنوان صفقة سنة 2016 وتم الإكتفاء بخلاص إقتناءات صفقة إقتناء سيارات مصلحة ووظيفية لسنة 2015 بمبلغ قدره 261,2 أ. د.

- رغم الشروع في دراسات المشاريع الجهوية الكبرى والتي رصدت لها إعتمادات دفع تقدر بـ 307 أ. د. لم يتسنى لمصالح دوائر المجالس الجهوية صرف الإعتمادات المرصودة إلا في حدود 233,7 أ. د. وذلك نظرا لوجود مشاكل عقارية فيما يخص الأراضي التي تم تخصيصها لفائدة وزارة المالية ولطول الإجراءات وما تتطلبه من دراسة طبوغرافية للأرض وإعداد أمثلة الأشغال المختلفة TPD، تعيين مصممين أو الإعلان عن

المناظرة في الهندسة المعمارية للمشروع، الدراسة التمهيدية المفصلة، الدراسة التمهيدية الموجزة، إعداد ملف طلب العروض، التعطل في إنجاز الأشغال ....

- تعطل إنجاز المشاريع الجهوية الكبرى وعدم صرف كامل المبلغ لعدة أسباب أهمها عزوف المقاولين عن المشاركة في طلبات العروض المبرمج إنجازها في المناطق الداخلية، بطء المقاولين في إنجاز الأشغال المناطة بعهدتهم حسب الروزنامة المحددة سلفا، طول إجراءات فتح وإحالة الإعتمادات، صعوبة الحصول على التراخيص الإدارية...

2.3. تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها:

1.2.3 - الهدف 1.0.3: تحسين إستخلاص الديون العمومية

تقديم الهدف:

يمثل تحسين استخلاص الدّيون العموميّة المهمّة الأساسيّة للإدارة العامّة للمحاسبة العموميّة والاستخلاص نظرا لمساهمتها الرئيسيّة في تحقيق المداخيل المقدّرة بميزانيّة السّنة. وينقسم هذا الهدف إلى ثلاث أهداف فرعية، يخص الأوّل استخلاص الدّيون الجبائية الفورية والمثقلة والذي تشترك مصالح الأداءات والمحاسبة العمومية في تحقيقه.
أمّا الهدف الفرعي الثاني والثالث، فيتعلّقان باستخلاص الديون غير الجبائية وكذلك موارد الجماعات المحلية التي تختص وحدها في تحقيقه مصالح المحاسبة العمومية.

نتائج تحقيق مؤشّرات الهدف:

جدول عـدد 4: نتائج القدرة على الأداء

	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2015	انجازات 2015	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2015	تقديرات 2016	تقديرات (ق.م.ت) 2016	انجازات 2016	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2016
الهدف الفرعي الأول : تحسين استخلاص الديون الجبائية	المؤشر 1.1.0.3: نسبة تطور المبالغ الجبائية المستخلصة	مليون دينار	14595	14348	% 98,3	316774	15311	14065.80	91.8%
		نسبة مائوية	10,12	0,44	--	10.12	10.12	-2.31	--
	المؤشر 2.1.0.3: نسبة استخلاص الديون الجبائية المثقلة	نسبة مائوية	20	15,7	% 78,5	18	18	18	100%
	المؤشر 3.1.0.3: نسبة تطوّر استخلاص الديون الجبائية المثقلة	نسبة مائوية	15	54,8 [1] 27	% 365	15	15	25.9	172.66%
الهدف الفرعي الثاني: تحسين استخلاص الديون غير الجبائية	المؤشر 4.1.0.3: نسبة استخلاص الديون غير الجبائية المثقلة	نسبة مائوية	17	18,57	109,23 %	18	18	22.85	127%
	المؤشر 5.1.0.3: نسبة تطوّر استخلاص الديون غير الجبائية المثقلة	نسبة مائوية	15	17,3	115,33 %	15	15	28.68	191.2%
الهدف الفرعي الثالث: تحسين استخلاص موارد الجماعات المحلية	المؤشر 6.1.0.3: نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية	نسبة مائوية	93,8	104,5	% 111,4	95	95	99	104.21%

3تم تقدير نسبة تطور المبالغ الجبائية المستخلصة على مستوى قانون المالية الأصلي بـ16774 في حين تم تقديرها على مستوى المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2016 بـ17323

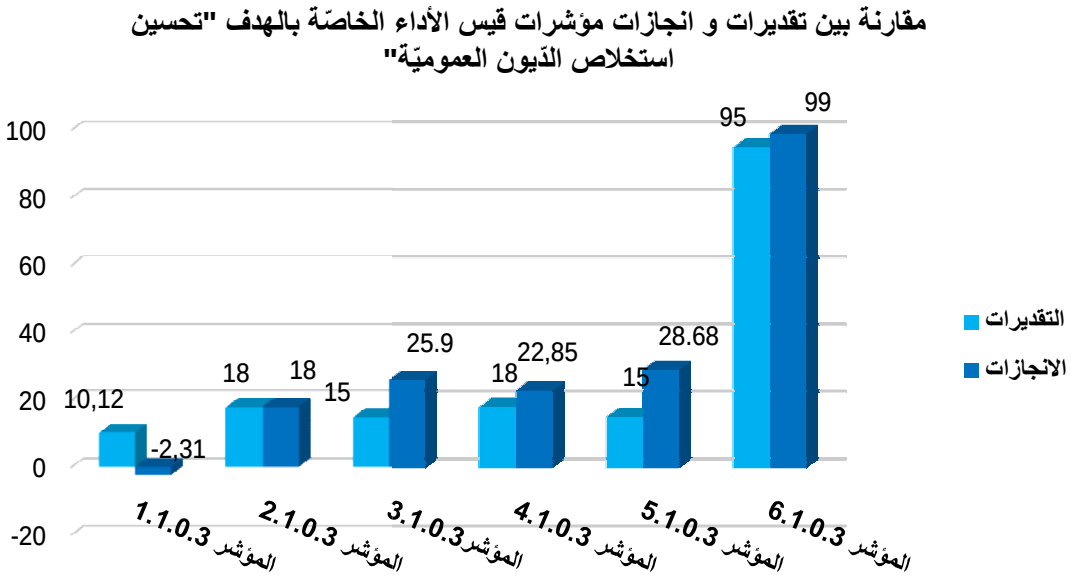

2.2.3- الهدف 2.0.3: تحسين وسائل تأدية نفقات الدولة

- **تقديم الهدف:**

يتمثل هذا الهدف في التوظيف الأمثل للنفقات العمومية ومسالك تأديتها قصد التحكم في المخاطر واحترام الآجال القانونية. وفي هذه المرحلة الخطيرة، مرحلة تأدية النفقة، باعتبارها تمثل آخر حلقة لتنفيذ النفقة، رأى المشرّع أنّه من الضروري أن توكل إلى المحاسب العمومي مهمة رقابية شاملة. حيث تمّ دعمها بمسؤولية شخصية ومالية تثار كلّما لم يتفطن هذا الأخير إلى الاخلالات التي قد تتسم بها النفقة والتي قد تضرّ بمصالح الخزينة.

- **نتائج تحقيق مؤشّرات الهدف:**

	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2015	انجازات 2015	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2015	تقديرات 2016	تقديرات (ق م ت) 2016	انجازات 2016	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2016
الهدف 2.0.3: الثاني:تحسين تأدية نفقات الدولة	المؤشر 1.2.0.3: نسبة احترام الآجال القانونية للتأشير على النفقات العمومية من قبل المحاسب	نسبة مائوية	92	92,44	100,4	93	93	95	102.15

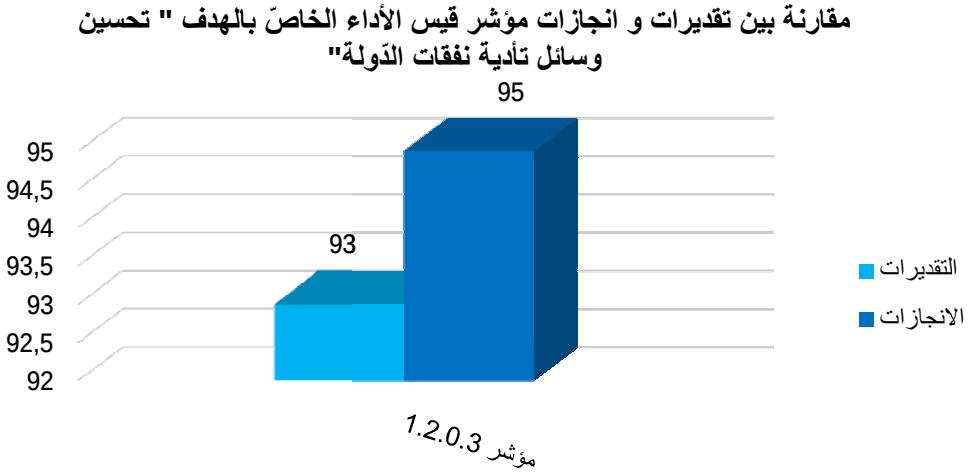

3.2.3- الهدف الثالث 3.0.3: مسك محاسبة موثوق بها ومقدمة في الآجال:

- **تقديم الهدف:**

يتمثل دور الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص في توفير معلومة محاسبية موثوق بها وذات جودة ذلك أن المحاسبة تلعب ثلاثة أدوار متكاملة وهي أن تكون مصدر المعلومة ووسيلة تصرف وتسيير وكذلك ركيزة أعمال الرقابة.

يتم إعداد حسابيّات مختلف المراكز المحاسبية وفق الإجراءات القانونية والترتيبية الجاري بها العمل مع ضمان خلوّها من الأخطاء والإغفالات التي من شأنها أن تخلّ بجودة المعلومة المحاسبية.

يتمّ استغلال المعلومات المحاسبية بما يتناسب مع مسالك إتخاذ القرار ومختلف نظم الرقابة الإدارية والقضائية والسياسية.

كما يتعيّن احترام آجال تجميع وتقديم الحسابات المذكورة إلى دائرة المحاسبات وإعداد مشروع قانون غلق الميزانية حسب الآجال القانونية.

- **نتائج تحقيق مؤشرات الهدف:**

جدول عدد 7

	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2015	انجازات 2015	الفارق أو نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2015	تقديرات 2016	تقديرات (ق م ت) 2016	انجازات 2016	الفارق أو نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2016
الهدف الثالث 3.0.3: مسك محاسبة موثوق بها ومقدمة في الآجال	المؤشر 1.3.0.3: نسبة الحسابات المرفوضة	نسبة مائوية	7,33	7,7	% 95	10	10	9.21	108.5
	المؤشر 2.3.0.3: آجال التجميع الشهري للحسابات	اليوم	15	15	% 100	15	15	14	107
	المؤشر 3.3.0.3 :أجل تقديم الحساب العام للإدارة المالية إلى دائرة المحاسبات	الشهر	10	16 (الحساب العام لسنة 2013)	تجاوز المدّة المضبوطة بـ4 أشهر	12	12	16 (الحساب العام لسنة 2014)	تجاوز المدة المضبوطة بـ4أشهر

مقارنة بين تقديرات و انجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصّة بالهدف "مسك محاسبة موثوق بها و مقدّمة في الآجال"

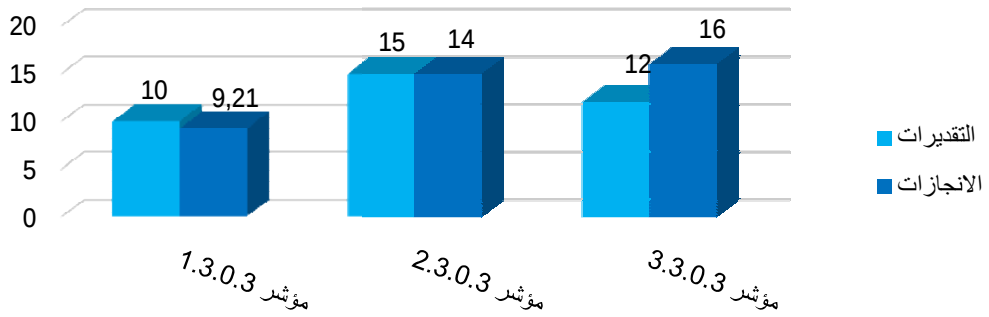

4.2.3- الهدف 4.0.3: ضمان حسن التصرف في الخزينة والقيم:

- **تقديم الهدف:**

تسعى الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص إلى تنمية استغلال الوسائل الإلكترونية للدفع لما تقدمه من مزايا تتعلق بآجال الاستخلاص وتفادي الأخطاء ومخاطر تواجد الأموال بالمراكز المحاسبية.

- **نتائج تحقيق مؤشرات الهدف:**

جدول عدد 8

	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2015	انجازات 2015	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2015	تقديرات 2016	تقديرات (ق م ت) 2016	انجازات 2016	الفارق أو نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2016
الهدف الرابع 4.0.3: ضمان حسن التصرف في الخزينة و القيم	المؤشر 1.4.0.3: عدد القباضات المالية المجهزة بمطرفيات الدفع الالكتروني	العدد	47	47	% 100	47	47	47	% 100
	المؤشر 2.4.0.3 معدّل آجال تسوية فصول الصكوك المقدّمة للخلاص	عدد الأيام	20	29	تأخير بـ 9 أيام	20	20	25	تأخير بـ 5 أيام

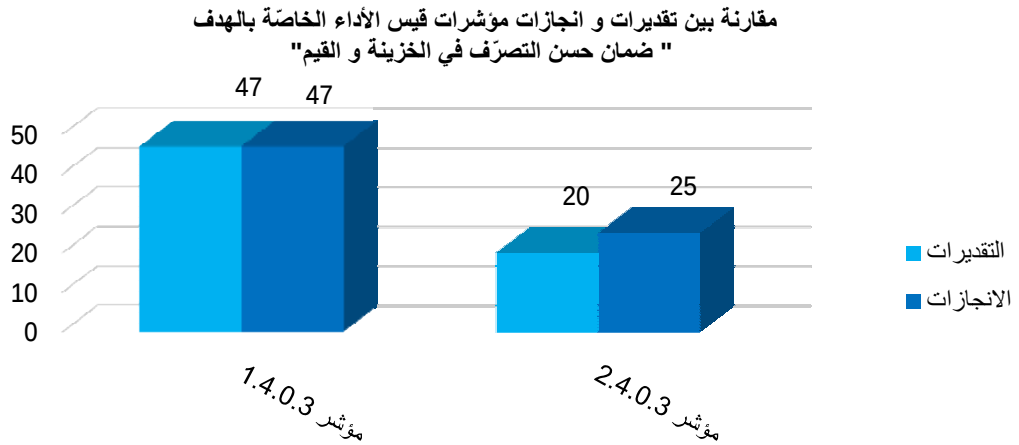

5.2.3- الهدف 5.0.2: تحسين جودة الخدمات

- **تقديم الهدف:**

يتمثل هذا الهدف في تحسين جودة الخدمات المسداة والارتقاء بأداء الإدارة إلى مستوى أفضل من خلال:

- تطوير أساليب عمل الإدارة وتبسيط إجراءاتها مع تعزيز قدرات مواردها البشرية وتنمية الموارد المادية،
- تحقيق رضاء المتعامل مع الإدارة والتواصل معه والتجاوب مع حاجياته.

- **نتائج تحقيق مؤشرات الهدف:**

جدول عدد 9

	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2015	انجازات 2015	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2015	تقديرات 2016	تقديرات (ق م ت) 2016	انجازات 2016	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2016
الهدف الخامس 5.0.3: تحسين جودة الخدمات	المؤشر 1.5.0.3: عدد المصالح التي تطبّق مرجعية في الجودة	العدد	30	15 [1]	%50	40	40	15	%37.5
	المؤشر 2.5.0.3: تطوّر عدد المنخرطين في منظومة التصريح عن بعد والدفع بالقباضات المالية	العدد	26000	26384	% 101,47	28000	28000	29891	106.7%
	المؤشر 3.5.0.3 :تطوّر عدد المكالمات الواردة على مركز النداء والتصرف في الخطايا المرورية والخطايا والعقوبات المالية	العدد	65000	67745	% 104,22	70000	70000	65064	92.9%

(1): 15 قباضة مالية متحصّلة على المستوى الكامل.هذا، ومع الإشارة إلى أنّ برنامج الجودة يرتكز على تأهيل القباضات المالية التي لم تبلغ المستوى الأوّل.وقد بلغت، خلال سنة 2016، 278 قباضة مالية المستوى الأوّل.

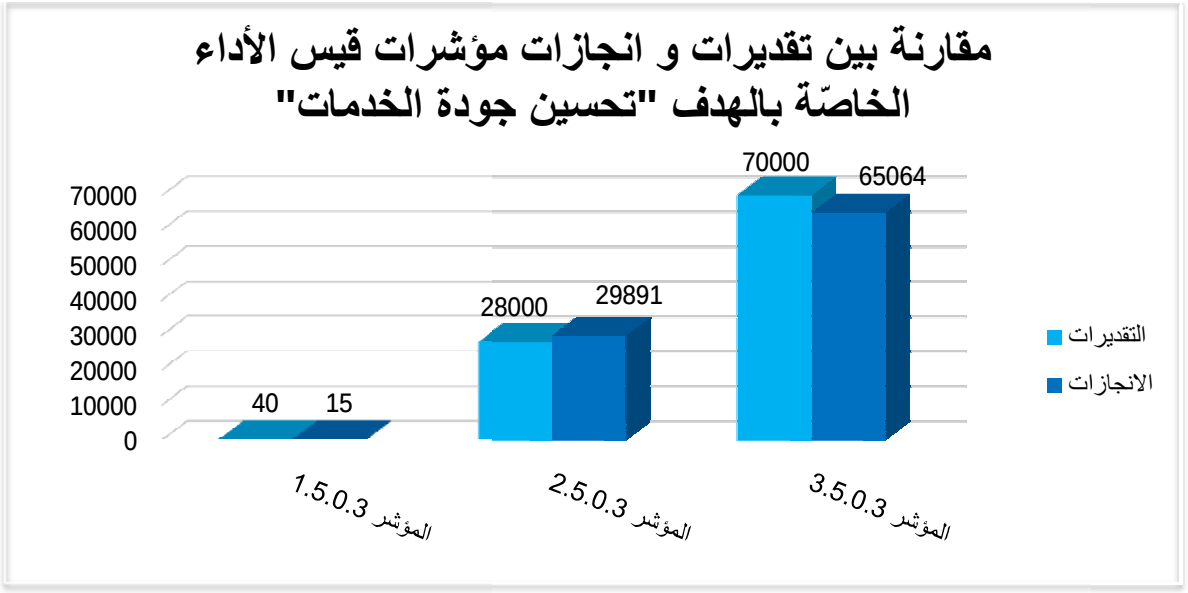

3.3. تحليل النّتائج:

الهدف 1.0.3: تحسين إستخلاص الديون العمومية

- **المؤشر 1.1.0.3:نسبة تطوّر المبالغ الجبائيّة المستخلصة**

تم تحقيق نسبة تطوّر في استخلاص الموارد الجبائيّة (فوريّة ومثقلة) نظام داخلي تقدر بـ2,31- % والتي كانت دون المأمول مقارنة بالقيمة المنشودة المقدّرة بـ 10,12 % (**نسبة الإنجاز** 91,8 %) ويعود ذلك خاصّة إلى تراجع حجم الاستخلاصات الفورية التي ترتكز بالأساس على قيام المطالبين بالأداء بواجبهم الجبائي والتصريح التلقائي وذلك نتيجة تقلّص نسبة النموّ الاقتصادي.

وقد تمّ تسجيل نتائج متفاوتة في نسبة تطوّر المبالغ الجبائيّة المستخلصة حسب الجهات تراوحت بين 7.7 -% و31.2 % حيث حقّقت 8 جهات من جملة 27 جهة النسبة المأمولة المقدّرة بـ10,12 % أو تجاوزتها.

- **المؤشر 2.1.0.3 : نسبة استخلاص الدّيون الجبائيّة المثقلة**

تمّ تحقيق نسبة استخلاص للدّيون الجبائيّة المثقلة بـ18% خلال 2016 وبذلك تمّ تحقيق القيمة المنشودة (نسبة الإنجاز 100%).

- **المؤشر 3.1.0.3 : "نسبة تطوّر استخلاص الدّيون الجبائيّة المثقلة"**

سجّلت نسبة تطوّر استخلاص الدّيون الجبائية المثقلة تقدّما ملحوظا يقدّر بـ25.9% وقد تجاوزت القيمة المنشودة المقدّرة بـ15%. ويرجع ذلك بالأساس إلى ارتفاع حجم الاستخلاصات المحقّقة بعنوان الدّيون الجبائية المثقلة من 560,7 **م د** سنة 2015 إلى 705,8**م د** سنة 2016 نتيجة اتخاذ جملة من الإجراءات أهمّها:

- المتابعة اللّصيقة للرّوزنامات المبرمة وتحسين مردوديّتها،
- القيام بعمليات تنشيط لإجراءات الاستخلاص سواء على المستوى المركزي أو المستوى الجهوي وذلك من خلال تكثيف الزيارات الميدانية لمساندة قباض المالية في عمليّة استخلاص الدّيون المستعصية،
- دعوة المطالبين بالأداء للانخراط في إجراءات التخفيض الجزئي أو الكلي في مبلغ خطايا المراقبة وخطايا التأخير في الاستخلاص ومصاريف التتبع المتعلقة بالديون الجبائية المثقلة ضمن الفصل 66 من قانون الملية لسنة 2016،
- تقييم الأعمال الموكولة إلى عدول الخزينة وتحسين مردوديّة الإجراءات المنجزة،
- التركيز على الدّيون القابلة للاستخلاص لارتفاع حظوظها وتكثيف إجراءات التتبع،
- التقييم الدّوري للنتائج المحققة مقارنة بالأرقام المرجوّة بما يمكّن من استحثاث النسق وتدارك النقائص.

وقد تمّ تحقيق نسب استخلاص متفاوتة بالنسبة لهذا المؤشر حسب الجهات تراوحت بين(35,04-%) و93,95 %، حيث حقّقت 21 **جهة** من جملة 27 القيمة المنشودة المقدّرة بـ15%.

- **المؤشر 4.1.0.3 : نسبة استخلاص الدّيون غير الجبائيّة المثقلة**

تمّ تحقيق نسبة استخلاص للدّيون غير الجبائيّة المثقلة بـ 22,85 % متجاوزة القيمة المنشودة المقدّرة بـ18 % . وبالتالي تكون نسبة الإنجاز بـ 127 % نتيجة اتخاذ جملة من الإجراءات أهمّها:

- التنسيق مع مصالح وزارة العدل من حيث آجال توجيه مضامين الأحكام وتحفيز المحكوم عليهم لتسديد ما عليهم.
- المتابعة المكثّفة للملفات والحرص على انتقاء أنجع السبل لاستخلاص الدّيون المثقلة بعنوان كراءات الأراضي الدولية الفلاحية وتلك المتخلّدة بذمّة شركات الإحياء.
- مواصلة التنسيق مع مصالح وزارة أملاك الدّولة خاصّة فيما يتعلّق بآجال التحصّل على العقود وقرارات إسقاط الحق وحلّ الإشكاليّات المطروحة ومعالجة الملفات المستعصية.

- **المؤشر 5.1.0.3 : نسبة تطوّر استخلاص الدّيون غير الجبائيّة المثقلة**

تمّ تحقيق نسبة تطوّر لاستخلاص الدّيون غير الجبائيّة المثقلة بـ 28.68 % مقارنة بالقيمة المنشودة المقدّرة بـ15% وبذلك تكون نسبة الإنجاز 191.2 % ويعود ذلك إلى جملة من الإجراءات أهمّها مواصلة إحكام التصرّف في ديون أملاك الدّولة من خلال متابعة حسن سير عمليات التثقيل ودفع نسق الاستخلاص وتكثيف الإجراءات التنفيذية.

وقد تمّ تحقيق نسب تطوّر متفاوتة في استخلاص الدّيون غير الجبائيّة المثقلة حسب الجهات تراوحت بين32,9- % و200,5 %، حيث حقّقت 14 **جهة** من جملة 27 النسبة المأمولة المقدّرة بـ15%.

- **المؤشر 6.1.0.3 : "نسبة تحقيق موارد الجماعات المحليّة"**

بلغت نسبة تحقيق موارد الجماعات المحليّة 99 % مقارنة بالقيمة المنشودة المحددة بـ 95% وبذلك تكون نسبة الانجاز 104,21 %.

وقد حقّقت مختلف أصناف موارد الجماعات المحليّة الأهداف المرسومة حسب كل صنف كالآتي:

- **بالنّسبة للمعلوم على العقارات المبنيّة:** 93 % مقارنة بالقيمة المنشودة 90 %.
- **بالنسبة للمعلوم على الأراضي غير المبنيّة:** 117% مقارنة بالقيمة المنشودة 99%.
- **بالنسبة للمعلوم على المؤسّسات:** 106 % مقارنة بالقيمة المنشودة 95 %.
- **بالنسبة لمداخيل الأسواق:** 95 % مقارنة بالقيمة المنشودة 90 %.
- **بالنسبة للموارد الأخرى:** 97 % مقارنة بالقيمة المنشودة 95 %.

ويرجع تسجيل تلك النسب بالأساس إلى جملة من الإجراءات أهمّها:

- القيام بعمليّات تنشيط مكثفة لاستخلاص موارد الجماعات المحلية واتخاذ التدابير الضرورية لمعالجة الصّعوبات والإشكاليّات المطروحة المتعلّقة سواء بعمليّة تثقيل المعاليم أو عمليّة استخلاصها.
- متابعة سير استخلاص الموارد الاعتيادية واستحثاث نسق تطوّرها.

الهدف 2.03: تحسين وسائل تأدية نفقات الدولة

- **المؤشر 1.2.0.3 : نسبة احترام الآجال القانونيّة للتأشير على النفقات العموميّة من قبل المحاسب**

تمّ احترام الآجال القانونيّة للتأشير على النفقات العموميّة من قبل المحاسب بنسبة 95% متجاوزة القيمة المنشودة المقدّرة بـ 93 % وبذلك تكون نسبة الانجاز 102,15 %

ويعود ذلك إلى جملة من الإجراءات أهمّها:

- إحكام عمليّات المراقبة على وثائق الصّرف ومتابعة مذكّرات الرّفض على التّأشير،
- التّنسيق مع آمري الصّرف لتدارك الأخطاء في أقرب الآجال.

الهدف 3.0.3: مسك محاسبة موثوق بها ومقدمة في الآجال

- **المؤشر 1.3.0.3 : نسبة الحسابات المرفوضة**

بلغت نسبة الحسابات المرفوضة خلال سنة 2016، 9,21% محققة بذلك الهدف المأمول بعدم تجاوزها القيمة المنشودة المحددة بـ10 % وبذلك تكون نسبة الإنجاز 108,5 %. ويعود ذلك إلى جملة من الإجراءات أهمّها:

- حصر الإخلالات المسجّلة من حيث الشكل والأصل خلال أعمال الرّقابة المحاسبية ومساندة المحاسبين العموميين لتدارك هذه الأخطاء واتخاذ الإجراءات اللاّزمة لتفادي ارتكابها.
- تكثيف عمليات التأطير والمتابعة على مستوى أمانات المال الجهوية من خلال إصدار مذكّرات توضيحية حول الإجراءات المحاسبية الاستثنائية.

وقد تمّ تحقيق نسب حسابات مرفوضة متفاوتة بالنسبة لهذا المؤشر حسب الجهات تراوحت بين 0,84% و37,26%، حيث حقّقت 22 **جهة** من جملة 27 القيمة المنشودة المقدّرة بـ10%.

- **المؤشر 2.3.0.3: آجال التجميع الشهري**

تمّ تحقيق معدّل 14 يوما لآجال التجميع الشهري تقل عن الآجال المنشودة والمقدرة بـ15 يوما وبذلك تكون نسبة الإنجاز 107 % ويعود ذلك إلى جملة من الإجراءات أهمّها:

- مساندة المحاسبين العموميّين لتدارك الصّعوبات والإشكاليّات التي تعترضهم وتحول دون تقديم حسابيّاتهم في الآجال المحدّدة،
- متابعة آجال تجميع الحسابات على كلّ المستويات وذلك باتخاذ التدابير التنظيمية اللاّزمة لتدارك الإخلالات والقيام بالتصويبات الضرورية في الإبّان.

- **المؤشر3.3.0.3: أجل تقديم الحساب العام للإدارة الماليّة إلى دائرة المحاسبات**

لم تكن نسبة الانجاز بالكيفية المأمولة حيث لم يتمّ خلال سنة 2016 تقديم الحساب العام للإدارة المالية إلى دائرة المحاسبات لسنة 2015 في الآجال المأمولة المحددة بـ12 شهرا أي بعد الأجل القانوني المحدّد بمجلة المحاسبة العمومية. ويرجع ذلك بالأساس إلى تأخير تقديم الحساب العام للسنة المالية 2014 حيث تمت إحالته والوثائق الملحقة به وقانون غلق الميزانية إلى دائرة المحاسبات بتاريخ 27 أفريل 2016.

وقد تمّ انجاز الحساب العام لسنة 2015 والوثائق الملحقة به بنسبة 80 % في انتظار الحصول على بقية المعطيات اللازمة لإتمام الإنجاز ويعود ذلك إلى:

- التأخير في استكمال الإجراءات المتعلّقة بالنفقات المحمّلة على القروض الخارجية الموظفة.
- ما يقتضيه تنزيل المبالغ بالحساب العام للسّنة الماليّة من التثبّت من صحّة البيانات الصّادرة عن آمر الصّرف والمحاسبين العموميّين وصحّة تجميعها بحسابات أمين المال العام للبلاد التونسيّة، الأمر الذي يقتضي بدوره حيّزا زمنيّا يرتبط بآجال توقيف الحسابات وصحّتها.

الهدف 4.0.3: ضمان حسن التصرف في الخزينة والقيم

- **المؤشر 1.4.0.3: عدد القباضات الماليّة المجهّزة بمطرفيّات الدّفع الالكتروني**

لم يتمّ تجهيز خلال سنة 2016 عدد إضافي من القباضات المالية بمطرفيات الدفع الالكتروني، ويرجع ذلك إلى تواجد عدد من الإشكاليات مع مصالح البريد خاصّة فيما يتعلق بتنزيل المبالغ المستخلصة بالحساب الجاري البريدي للمحاسب العمومي المعني.

- **المؤشر 2.4.0.3 : معدّل آجال تسوية فصول الصّكوك المقدّمة للخلاص**

تمّ تسجيل معدّل25 يوم لآجال تسوية فصول الصّكوك المقدّمة للخلاص متجاوزة القيمة المنشودة المحددة بـ 20 يوما مسجلين بذلك تأخيرا بـ 5 أيام.

ويعود ذلك إلى الآجال الحقيقية التي تتطلبها المسالك المعتمدة في استخلاص الشيكات وذلك خاصّة بالنسبة لأمانات المال التي تتولى إيداع الصّكوك نظرا لوجود العديد من الصّعوبات سواء كان ذلك مع مصالح البريد أو مصالح البنك المركزي.

وقد تمّت دعوة كافة المتدخلين في هذه المنظومة لاتخاذ الإجراءات الضرورية قصد تحسين عمليّة احتساب هذه الآجال من خلال إزالة مفعول الآجال الخاصّة بالشيكات الرّاجعة دون خلاص.

كما تم الانتهاء خلال 2016 من تطوير منظومة إعلامية خاصة برقمنة الصكوك والمقاصة الإلكترونية.

وتهدف إلى تقليص آجال استخلاص الصكوك لفائدة الخزينة و التحكم في مسار المقاصة ومتابعة نتائجها بالدقة اللازمة. كما تكفلت الخزينة العامة بمساندة مصالح البنك المركزي بإعداد تصور تتحمل فيه مصالح المحاسبة العمومية بهذا المسار والتخلي عن تدخل الديوان الوطني بالبريد وفروع البنك المركزي في هذا الشأن.

وقد انطلقت الأعمال الخاصة بتجربة هذه المنظومة والاستعداد لوضعها حيز الاستغلال.

الهدف 5.0.3: تحسين جودة الخدمات

- **المؤشر 1.5.0.3 : عدد المصالح التي تطبّق مرجعيّة في الجودة**

تمّ خلال سنة 2016، مواصلة العمل في تطبيق برنامج جودة الخدمات بالمصالح الخارجية عبر:

- أعمال تهيئة مقرات القباضات المالية لتستجيب لمقومات الاستقبال الحسن للمواطنين وتوفير ظروف عمل حسنة،

- تكوين أعوان القباضات في تقنيات الاتصال المباشر مع المواطنين،
- تكوين قباض المالية حول تقنيات التصرف في منظومة الجودة (متابعة المؤشرات، تركيز ومتابعة آليات الإصغاء، التحكم في المنظومة الوثائقية للجودة)،
- تكوين مكلفين بالتصرف في منظومة الجودة على المستوى الجهوي،
- إحداث مرجعية جودة استقبال خاصة بالقباضات المالية تتكون من 10 اشتراطات يقع تركيزها تدريجيا عبر 3 مستويات (الأدنى والوسيط والكامل).

تقدم الأشغال خلال سنة 2016:

- 80 % من القباضات المالية بلغت المستوى الأول،
- 20 % منها تعمل المصالح المركزية والجهوية على تأهيلها،
- تمّ التركيز في مرحلة أولى على القباضات ذات العلاقة مع المواطنين (القباضات المالية) وإرجاء القباضات البلدية وقباضات المجالس الجهوية إلى مرحلة أخرى.

المؤشر 2.5.0.3 : تطوّر عدد المنخرطين في منظومة التصريح عن بعد والدفع بالقباضات المالية

بلغ عدد المنخرطين في منظومة التصريح عن بعد والدّفع بالقباضات المالية خلال 2016، 29891 منخرط متجاوزا بذلك القيمة المنشودة المحددة بـ28000 منخرط وبذلك تكون نسبة تحقيق الهدف بـ 106,7%.

ويعود ذلك إلى جملة من الإجراءات أهمّها حثّ المطالبين بالأداء على الانخراط في منظومة التصريح عن بعد والدّفع بالقباضات المالية لما توفّره من تبسيط في الإجراءات وربح الوقت.

- **المؤشر 3.5.0.3 : تطوّر عدد المكالمات الواردة على مركز النّداء والتصرّف في الخطايا المروريّة والخطايا والعقوبات الماليّة**

بلغ عدد المكالمات الواردة على مركز النداء والتصرّف في الخطايا المرورية والخطايا والعقوبات المالية خلال سنة 2016، 65064 **مكالمة** مقارنة بالقيمة المنشودة المحددة بـ 70000 **مكالمة** وبذلك تكون نسبة تحقيق الهدف بـ 93 % ويعود ذلك إلى ما يؤمّنه هذا المركز من إرشادات إلى المواطنين ولما يوفّره من تبسيط في الإجراءات وتقريب الخدمة من المواطن.

4- التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء:

قصد تدارك الفوارق المسجّلة بين القيم المنشودة والنتائج المحققة على مستوى بعض مؤشرات قيس الأداء، تمّ وضع برنامج لجملة من الإجراءات والتدابير التي تمكّن من تلافي هذه الفوارق وتحسين الأداء.

الهدف	الفوارق	التوجهات والإجراءات لتحسين الآداء
الهدف الأوّل 1.0.3: تحسين استخلاص الديون العمومية	- نسبة تطوّر المبالغ الجبائية المستخلصة: . القيمة المنشودة: 10,12% . النتائج المحققة: 2,31%- - نسبة استخلاص الدّيون الجبائية المثقلة: . القيمة المنشودة: 18 % . النتائج المحققة: 18 %	- التنسيق مع مصالح المراقبة الجبائية للتشاور والتعاون على حث المطالبين بالأداء على القيام بالواجب الجبائي من ذلك توزيع المطويّات المعدّة من قبل الإدارة العامّة للأداءات والتحسيس والإرشاد، - دعوة المطالبين بالأداء للانخراط في إجراءات التخفيض الجزئي أو الكلي في مبلغ خطايا المراقبة وخطايا التأخير في الاستخلاص ومصاريف التتبع المتعلقة بالديون الجبائية المثقلة خلال فترة التمديد في آجال الإنخراط ضمن الفصل 66 من قانون المالية لسنة 2016،

		- تطوير أعمال اللجان الجهوية للإستخلاص بالتنسيق مع مصالح المراقبة الجبائية وتطوير أساليب التواصل فيما بينها من خلال تطوير منظومة تبادل المعلومات، - إعادة هندسة مسارات العمل وتنظيم عملية الاستخلاص من خلال إعطاء الأولوية للدّيون ذات قابلية عالية للاستخلاص، - تدعيم حوار التصرّف بين كافّة المتدخلين في المنظومة، بما يمكّن من التحكّم في الإجراءات ويضمن تحسين الأداء، - التنشيط المستمر للملفّات الهامّة والمستعصية ومساندة المصالح بدراسة الإشكاليات المعترضة واقتراح الحلول المناسبة.
		- التنسيق مع مصالح المراقبة الجبائية للتشاور والتعاون على حث المطالبين بالأداء على القيام بالواجب الجبائي من ذلك توزيع المطويّات المعدّة من قبل الإدارة العامّة للأداءات والتحسيس والإرشاد، - تطوير أعمال اللجان الجهوية للإستخلاص بالتنسيق مع مصالح المراقبة الجبائية وتطوير أساليب التواصل فيما بينها من خلال تطوير منظومة تبادل المعلومات، - إعادة هندسة مسارات العمل وتنظيم عملية الاستخلاص من خلال إعطاء الأولوية للدّيون ذات قابلية عالية للاستخلاص، - تدعيم حوار التصرّف بين كافّة المتدخلين في

		المنظومة، بما يمكّن من التحكّم في الإجراءات ويضمن تحسين الأداء، - التنشيط المستمر للملفّات الهامّة والمستعصية ومساندة المصالح بدراسة الإشكاليات المعترضة واقتراح الحلول المناسبة.
الهدف الثالث 3.0.3: مسك محاسبة موثوق بها ومقدّمة في الآجال	- نسبة الحسابات المرفوضة: . القيمة المنشودة: 10 % . النتائج المحققة: 9,21 %	- تدعيم الدّور الرّقابي المحاسبي من خلال تنظيم دورات تكوينية لفائدة الأعوان المكلّفين بعملية مراقبة حسابات الدّولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية. - إحكام متابعة مذكّرات رفض الحسابيات على مستوى أمانات المال الجهوية سواء كان ذلك من حيث الشكل أو من حيث الأصل.
الهدف الرّابع 4.0.3: ضمان حسن التصرف في الخزينة والقيم	- معدّل آجال تسوية فصول الصكوك المقدمة للخلاص: . القيمة المنشودة: 20 يوما . النتائج المحققة: 25 يوما	- حصر أسباب عدم تحقيق الآجال واحتساب الآجال الحقيقيّة للمؤشر بإزالة مفعول الشيكات الراجعة دون خلاص والتي غالبا ما تستغرق تسويتها آجالا طويلة. - المتابعة اللّصيقة لعمليّات تسوية الشيكات الراجعة دون خلاص.

برنامج مصالح الميزانية

رئيس البرنامج :السيد زهير عطاء الله (رئيس الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة).

1 - تقديم البرنامج وإستراتجيته:

1 - 1 - خارطة البرنامج:

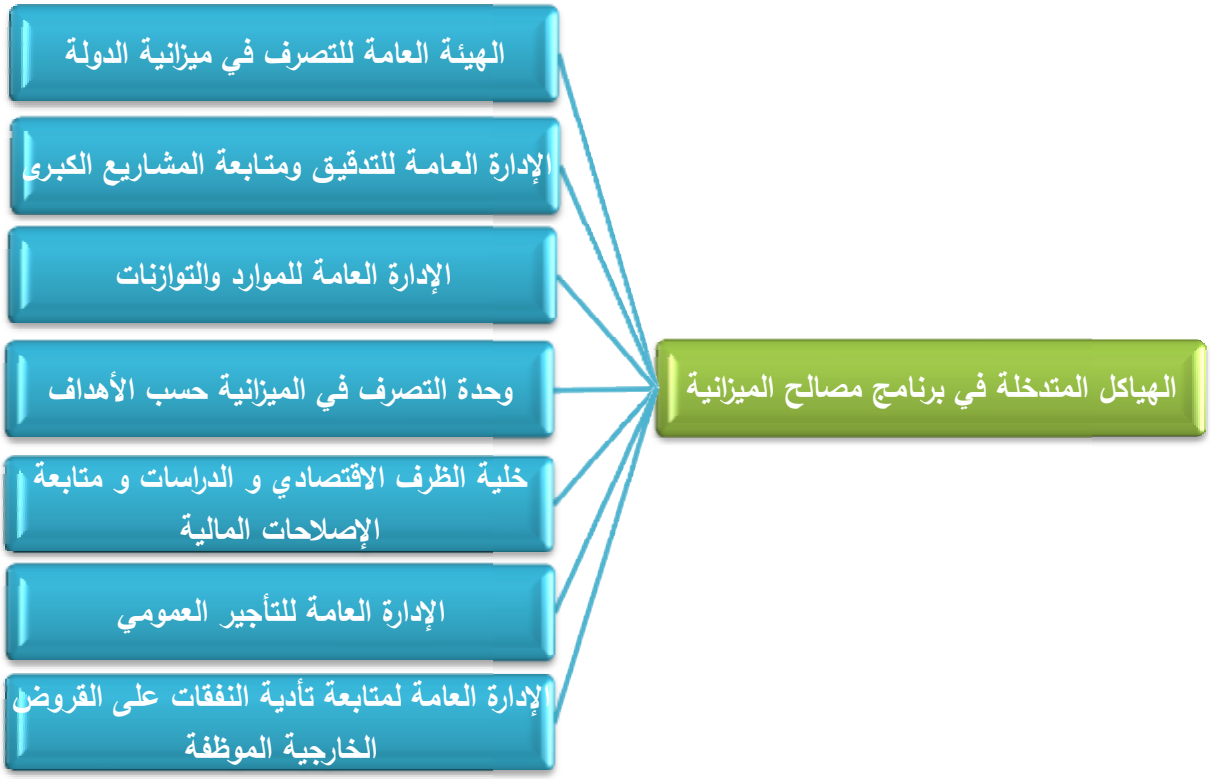

1 - 2 - تقديم البرنامج:

يضطلع برنامج مصالح الميزانية بإعداد ميزانية الدولة ومتابعة تنفيذها في إطار التوازنات العامة للمالية العمومية بما يضمن ديمومتها وتماسكها، وذلك في إطار تقديرات تضبط على المدى المتوسط.

1 - 3 - إستراتجية البرنامج:

يضطلع برنامج مصالح الميزانية بدور أساسي في وضع السياسات الإقتصادية والمالية للبلاد وضبط تقديرات ميزانية الدولة والسهر على متابعة تنفيذها. ويتم ذلك في إطار قانون المالية وبالإستناد إلى مخططات التنمية والميزان الإقتصادي وعلى أساس برمجة متوسطة المدى.

كما يتم إعداد ونشر كل الإحصائيات والمعطيات المتعلقة بنسق إنجاز وتنفيذ ميزانية الدولة سواء على مستوى الموارد أو على مستوى النفقات ليمكن تقييم الفوارق بينها وبين التقديرات.

وترتكز إستراتيجية برنامج مصالح الميزانية على المحاور التالية:

- مزيد التحكم في توازنات ميزانية الدولة من خلال تطوير جودة تقديرات موارد ونفقات الدولة على المدى المتوسط لإعطاء رؤية أكثر شمولا وضوحا.
- العمل تعبئة موارد الدولة وترشيد النفقات بهدف توظيفها لدعم مسار التنمية الجهوية وتمويل المشاريع ذات القيمة المضافة بالجهات.
- تحسين الشفافية في نشر المعطيات المتعلقة بالميزانية مما يمكن مجلس نواب الشعب والمجتمع المدني والمواطن من تقييم الإعتمادات التي تم توظيفها لتحقيق الأهداف المرسومة ومقارنتها بالنتائج المحققة فعليا.

وقد تم تحديد أهداف البرنامج التالية:

- تطوير جودة تقديرات موارد الميزانية
- تطوير جودة تقديرات نفقات الميزانية
- تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية
- دعم تركيز منظومة التصرف حسب الأهداف

2 - تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج

2-1- الإصلاحات في ميدان المالية العمومية

· تم تقديم ومناقشة ميزانيات سنة 2017 مصاحبة بالمشاريع السنوية للقدرة على الأداء المتعلقة بنفس الفترة وذلك حسب البرامج فيما يخص 22 وزارة.

1. وزارة الفلاحة والصيد البحري	12. وزارة التنمية والتعاون الدولي
2. وزارة التجهيز	13. وزارة الشباب والرياضة
3. وزارة التربية	14. وزارة المرأة
4. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	15. وزارة البيئة والتنمية المستدامة
5. وزارة الصحة	16. وزارة الشؤون الاجتماعية
6. وزارة النقل	17. وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية
7. وزارة المالية	18. وزارة التجارة
8. وزارة الصناعة و الطاقة والمناجم	19. وزارة الثقافة والمحافظة على التراث
9. وزارة التكوين المهني و التشغيل	20. وزارة الداخلية
10. وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي	21. وزارة العدل
11. وزارة السياحة والصناعات التقليدية	22. وزارة الشؤون الدينية

- إعداد إطار النفقات بعنوان سنوات 2017-2019 الجملي والقطاعي.
- إعداد أنموذج قياسي لإعداد تقديرات سنوية لموارد الدولة ونفقاتها بالتعاون مع الاتحاد الأوربي (Modèle de prévision annuelle économétrique) .
- تنظيم أيام دراسة للتعريف بمشروع القانون الأساسي للميزانية استعدادا لتطبيقه.

2-2-الشفافية ونشر المعلومات

- المشاركة في أشغال إرساء إستراتيجية اتصالية لوزارة المالية.
- إعداد ميزانية المواطن لسنة 2017 ونشرها بالموقع الرسمي لوزارة المالية.
- نشر ميزانيات الوزارات لسنة 2017 بالموقع الرسمي لوزارة المالية ونشر المشاريع السنوية للقدرة على الأداء (الاستراتيجيات والأهداف والمؤشرات) الخاصة بالوزارات المنخرطة بمنظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف على موقع المنظومة .www.GBO.tn
- التفرغ من إعداد منظومة "ميزانيتنا" بالتعاون مع البنك الدولي ووضعها على موقع "بوابة الميزانية المفتوحة" بهدف تمكين كل الراغبين على غرار من

مواطنين وجمعيات ودارسين... من النفاذ والإطلاع على جميع المعطيات التفصيلية حول ميزانية الدول.

3 - تنفيذ ميزانية البرنامج ونتائج القدرة على الأداء لسنة 2016:

3-1-تنفيذ نفقات برنامج

بلغت جملة الاعتمادات المنجزة في سنة 2016 بعنوان برنامج مصالح الميزانية ما قدره 6213 أد مقابل اعتمادات مرسمة بقيمة 6738 أ د محققة نسبة إنجاز مقدرة بـ 92 %.

تنفيذ ميزانية برنامج مصالح الميزانية لسنة 2016 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــــان النفقات	تقديرات[4] 2016 ق م	تقديرات 2016 ق م ت (1)	إنجازات 2016 (1)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
				المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % ق م
نفقات تصرف	6543	6543	6112	-431	%93
تأجير عمومي	5944	5944	5657	-287	%95
وسائل مصالح	514	514	455	-59	%88
تدخل عمومي	85	85	0	-85	0
نفقات تنمية	195	195	101	-94	%52
استثمارات مباشرة	195	195	101	-94	%52
على الميزانية	195	195	101	-94	%52
على القروض الخارجية	0	0	0	0	0
تمويل عمومي	0	0	0	0	0
على الميزانية	0	0	0	0	0
على القروض الخارجية	0	0	0	0	0
صناديق خزينة	0	0	0	0	0
المجموع العام:	6738	6738	6213	-525	% 92

4 تم تقديم التقديرات التي تم ضبطها ضمن قانون المالية لسنة 2016 وليس تقديرات النفقات المضمنة بالمشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2016.بإعتبار أن قانون المالية المصادق عليه يعتبر المرجع لتقييم الإنجازات.

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج مصالح الميزانية

لسنة 2016

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(إعتمادات الدفع)

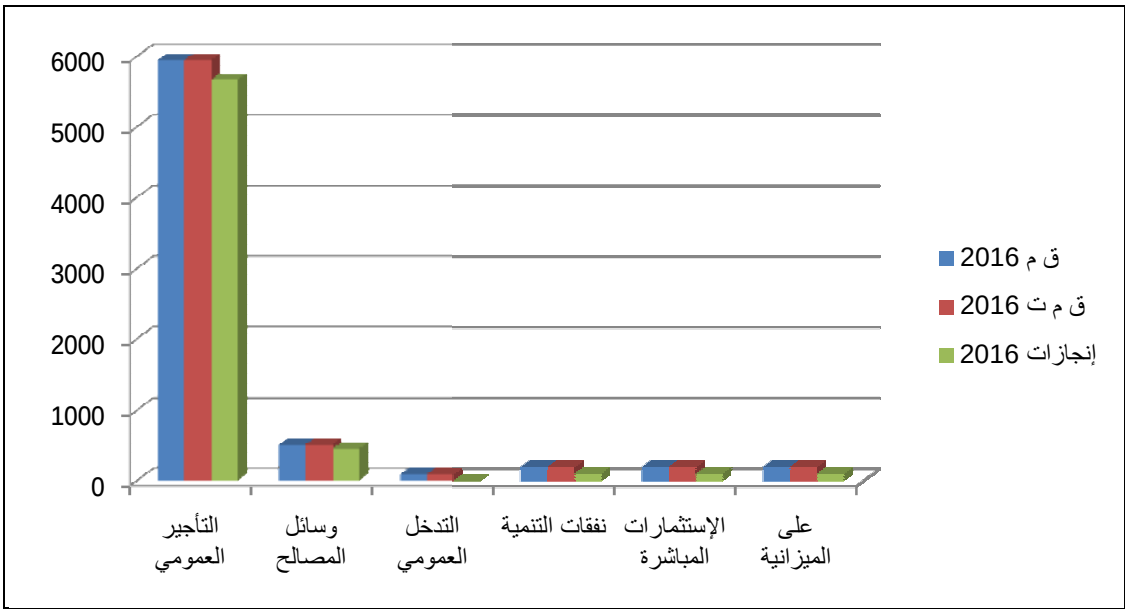

ويعزى التباين بين التقديرات والإنجازات إلى ما يلي:

- **بالنسبة إلى التأجير العمومي:** تبلغ نسبة إنجاز نفقات التأجير مقارنة بالتقديرات حوالي 95%. وتفسر هذه النسبة ببعض التأخير المسجل في إنجاز برنامج الترقيات المرخص فيها بعنوان 2016.

- **بالنسبة إلى وسائل المصالح:** بلغت نسبة استهلاك اعتمادات وسائل المصالح 88% من جملة التقديرات. ويمكن تفسير هذا الفارق بتحميل بعض نفقات برنامج مصالح الميزانية على اعتمادات برنامج القيادة والمساندة.

ويعطي الجدول التالي فكرة على نسق الانجاز لأهم نفقات وسائل المصالح:

بيان النفقة	النسبة (%)
الاتصالات الهاتفية	92
شراء الوقود لوسائل النقل	99
تعهد وصيانة وسائل النقل	91
معدات التصرف الإداري المراسلات الإدارية	88
شراء اللوازم الإعلامية	56
ملتقيات التكوين	99
مصاريف المهمات	98

- **التدخل العمومي:** لم يتم استعمال الاعتماد الوحيد المرسم بهذا القسم بعنوان مساهمة الدولة التونسية في المبادرة الإفريقية المنسقة المتعلقة بإصلاح الميزانية (CABRI) لعدم المطالبة بصرف المساهمة.

2-3 تقديم نتائج القدرة على الأداء:

الهدف 1.0.4 : تطوير جودة تقديرات موارد الدولة:

تقديم الهدف: تميز الظرف الاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه تونس خاصة منذ سنة 2011 سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي بعدم الاستقرار وتسارع المتغيرات وتواترها مما أثر على دقة ضبط تقديرات الموارد وتمويل الميزانية أدى إلى فوارق بين التقديرات والانجازات مما حتم اللجوء إلى قوانين مالية تكميلية.

إن تطوير جودة ضبط تقديرات موارد الدولة والإمكانيات التي يمكن تعبئتها لتحديد قدرتها على الإنفاق لتأمين تنفيذ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية يعد هدفا أساسيا وبالغ الأهمية، وذلك ضمانا لديمومة الميزانية وحفاظا على سلامة التوازنات المالية للدولة من أي انزلاقات.

الهدف 1.0.4:تطوير جودة تقديرات موارد الدولة

جدول عدد 2

الهدف 1.4: تطوير جودة تقديرات موارد الدولة.	مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	إنجازات 2015 ق م/	إنجازات 2015 ق م ت/	تقديرات 2016	إنجازات 2016 ق م/	إنجازات 2016 ق م ت/	نسبة الإنجاز مقارنة بتقديرات ق م	نسبة الإنجاز مقارنة بتقديرات ق م ت
					(1)	(2)	(3)	(2)/(1)	(3)/(1)
	المؤشر 1.1.0.4: نسبة الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية	%	7,2	0,12	1,2	10,1	0,70	12	171
	المؤشر 2.1.0.4: نسبة الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الديوانية	%	5,1	2,3	0,6	1,00	0,30	60	200

رسم بياني عدد 2

مقارنة بين تقديرات و إنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف 1.4:

تطوير جودة تقديرات موارد الدولة

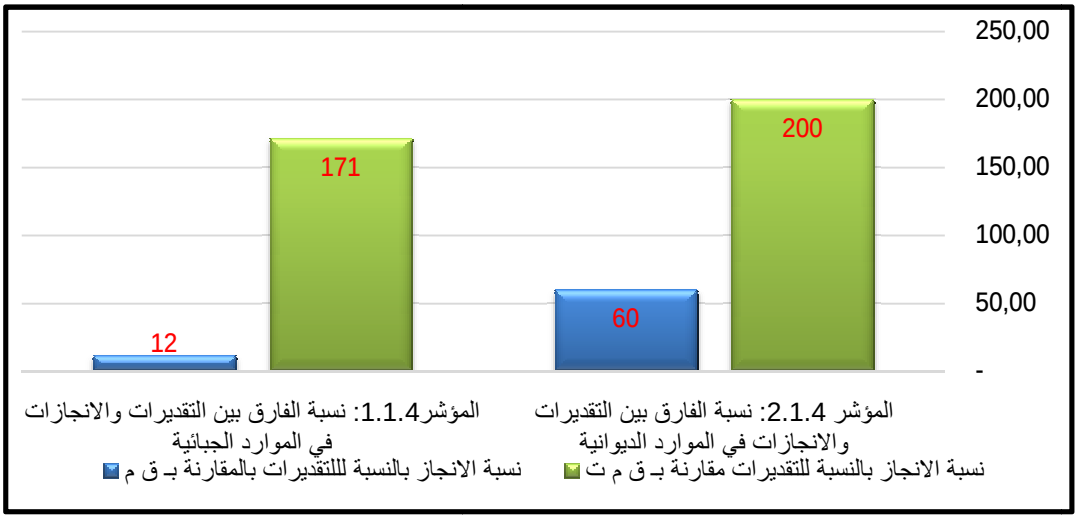

الهدف 2.0.4 : تطوير جودة تقديرات نفقات الدولة

تقديم الهدف: يرمي هذا الهدف إلى **تحسين جودة تقديرات نفقات الدولة** بالتقليص في الفارق بين تقديرات قانون المالية والانجازات الفعلية، سواء على مستوى نفقات التصرف أو نفقات التنمية.

-جدول عدد 3

-الهدف 4-2 : تطوير جودة تقديرات نفقات الدولة

	مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	إنجازات 2015	تقديرات ق م 2016 (1)	تقديرات ق م ت 2016 (2)	إنجازات 2016 مقارنة بق م (3)	إنجازات 2016مقارنة بق م ت (4)	نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات (1)/(3)%	نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات (2)/(4)%
الهدف 2.4: تطوير جودة تقديرات نفقات الدولة	المؤشر1.2.0.4: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات التصرف	%	3.17	2.3	2.3	1.2	0.7	191	328
	المؤشر 2.2.0.4: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات التنمية	%	9.19	7.5	7.5	0.25	2.26	3000	331
	المؤشر 3.2.0.4: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات التنمية المحمولة على القروض الخارجية الموظفة	%	2.5-	23	23	8.8	8.8	227	227

رسم بياني عدد 3

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف 2.0.4:

تطوير جودة تقديرات نفقات الدولة

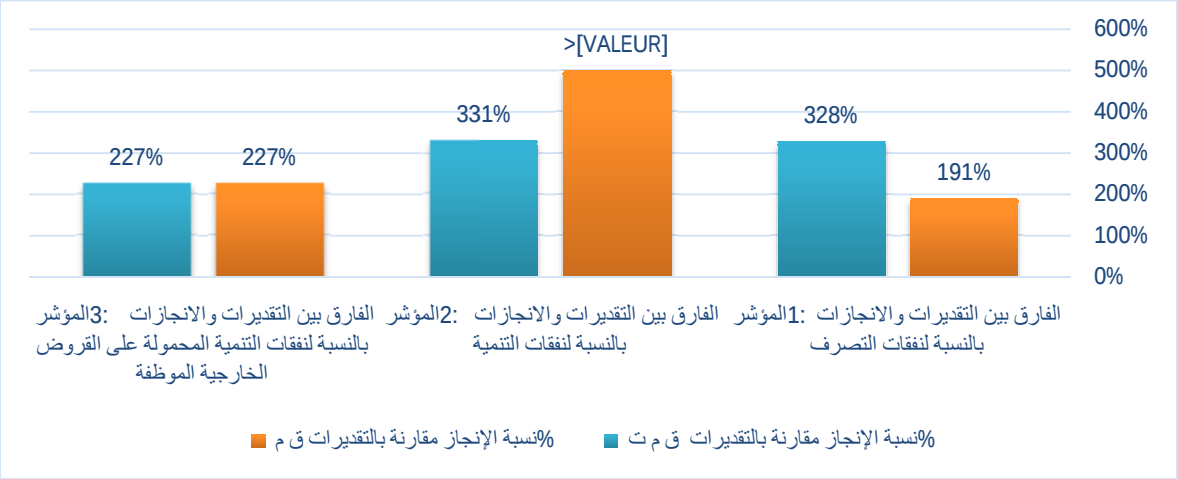

الهدف 3.0.4 : تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية

تقديم الهدف: تتولى مصالح وزارة المالية وبصفة دورية نشر المعطيات والإحصائيات الخاصة بتنفيذ ميزانية الدولة وذلك على مستوى الموارد والنفقات والدين العمومي.

وقصد مزيد تعزيز الشفافية خاصة وفق المرسوم عدد 41 بتاريخ 26 مارس2011 والقانون الأساسي عدد 22 سنة 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة وبالنظر إلى انخراط تونس في المبادرة الدولية لدعم الشفافية، تسعى الهياكل المتدخلة في برنامج مصالح الميزانية إلى نشر كل المعطيات الإحصائية في آجال مقبولة تمكن المستعملين من الحصول على معلومة ذات جودة عالية وفي آجال معقولة.

-جدول عدد 4

الهدف 3.0.4: تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية

الهدف 3.4: تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية	مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	إنجازات 2015	تقديرات 2016 (1)	إنجازات 2016 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات % (1) / (2)
	المؤشر 1.3.0.4: أجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية	اليوم	50	30	42	71
	المؤشر 2.3.0.4: دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة	الشهر	5	12	3,3	152

رسم بياني عدد 4

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف 3.0.4: تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية (باليوم)

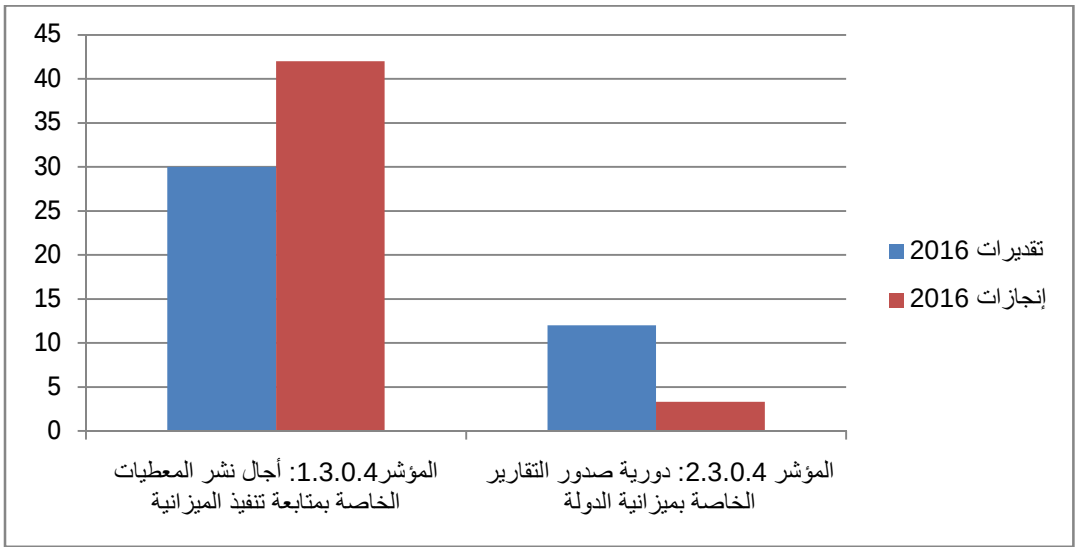

الهدف 4.0.4 : دعم تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

تقديم الهدف: يساهم هذا الهدف في ترجمة المجهودات المبذولة في التركيز التدريجي لمنظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف، وهي منظومة مبنية على التوظيف الأمثل للإمكانيات المادية والبشرية قصد بلوغ النجاعة الأمثل في التصرف في المال العام.

وقد شهدت سنة 2016 الانطلاق في تركيز المنظومة صلب الوزارات السيادية. وقد تمكنت كل من وزارة الداخلية ووزارة العدل ووزارة الشؤون الدينية من تقديم ميزانياتها

الخاصة بسنة 2017 وفقا للمنظور البرامجي في انتظار التعميم الكامل بالنسبة لميزانية 2018.

جدول عدد 5

الهدف 4.0.4 :دعم تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	تقديرات 2015	إنجازات 2015	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات %	تقديرات 2016 (1)	إنجازات 2016 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات % (1)/(2)
المؤشر1.4.0.4 عدد البرامج المحددة بأمر	برنامج	-	20	-	39	20	%51
المؤشر 2.4.0.4 عدد الأهداف المصادق عليها من طرف لجان المتابعة والتقييم بالوزارات	هدف	-	0	-	40	96	%240
المؤشر 3.4.0.4 عدد المؤشرات المصادق عليها من طرف لجان المتابعة والتقييم بالوزارات	مؤشر	-	0	-	80	214	%267
المؤشر 4.4.0.4 عدد الأدلة ووثائق العمل المنشورة	دليل ووثيقة	-	7	-	10	12	%120

رسم بياني: مقارنة بين تقديرات وإنجازات المؤشرات لسنة 2016 (باليوم)

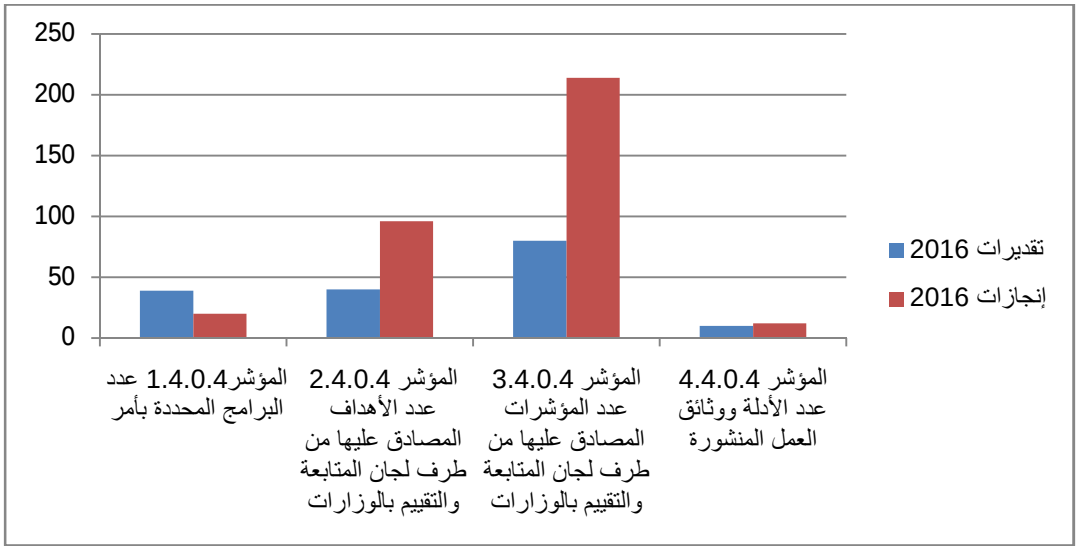

3-3 تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات بعنوان سنة 2016:

الهدف 1.0.4 :تطوير جودة تقديرات موارد الدولة

- **المؤشر 1.1.0.4: الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية**

لم تتجاوز النسبة التي سجلها المؤشر 12% مقارنة بتقديرات قانون المالية الأصلي حيث بلغ الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية نسبة 10% مقابل 1.2% مستهدفة.

ويفسر هذا الفارق الهام بالوضعية الاقتصادية الدولية والوطنية المتقلبة وغير المستقرة حتمت تغيير الفرضيات التي بنيت عليها تقديرات قانون المالية الأصلي وخاصة في ما يتعلق بتراجع نسبة النمو(1.1% مسجلة مقابل 2.5% مقدرة) والتراجع الهام المسجل لأسعار النفط بالأسواق العالمية (44 دولار للبرميل مقابل 55 مقدرة)، وكذلك ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية وخاصة منها الدولار (من1.970 دينار للدولار إلى2.148 دينار للدولار).

وفيما يلي تفصيل النتائج المسجلة للمؤشر بالنسبة لأهم مكونات المداخيل الجبائية :

المداخيل الجبائية	النسبة (%)
الضريبة على الدخل	9,3
الضريبة على الشركات البترولية	150-
الضريبة على الشركات غير البترولية	92-
الاداءات غير المباشرة	6-

وتجدر الإشارة إلى أنه ولئن تم تسجيل نسبة إنجاز مرتفعة للمؤشر بالنسبة لتقديرات قانون المالية التكميلي، فإن ذلك يعود إلى جودة المؤشر وتحسن نتائجه، باعتبار أن قانون

المالية التكميلي لسنة 2016 تم في ظروف استثنائية وعلى أساس النتائج المسجلة للتسعة أشهر الأولى من 2016 وتمت المصادقة عليه في نهاية السنة 2016. ولم يتم إصداره بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية إلا بتاريخ 03 جانفي 2017.

- **المؤشر 2.1.0.4: الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الديوانية**

لم تتجاوز نسبة إنجاز هذا المؤشر 60% مقارنة بقانون المالية الأصلي، حيث بلغت نسبة الفارق بين تقديرات الموارد الديوانية بعنوان قانون المالية الأصلي والانجازات المسجلة1% مقابل تقديرات بـ 0.6%.

ومقارنة بتقديرات قانون المالية التكميلي تراجع الفارق بين التقديرات والموارد المسجلة إلى 0.3% نتيجة تحيين الفرضيات على أساس النتائج المسجلة إلى موفى سبتمبر 2016 وبذلك ارتفعت نسبة إنجاز المؤشر.

الهدف 2.0.4 :تطوير جودة تقديرات نفقات الدولة

- **المؤشر 1.2.0.4 : الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات التصرف**

تجاوزت نسبة الإنجاز100% بالنسبة لهذا المؤشر، حيث بلغ الفارق بين الانجازات والتقديرات نسبة 0.7% مقابل نسبة 2.3% مقدرة بقانون المالية التكميلي ونسبة 1.2% مقابل 2.3% مقدرة بقانون المالية الأصلي.

ويمكن تفسير هذه النسب بالأساس بالضغط المتواصل للتحكم في هذه النفقات خاصة خلال السنوات الأخيرة وبالتالي عدم توفر أي هامش وتم صرفها كليا. هذا إضافة إلى الضغط المسجل على مستوى كتلة الأجور تبعا للزيادات غير المبرمجة خلال السنة وكذلك التقليص في نفقات الدعم نتيجة تراجع أسعار النفط،وهو ما تطلب صدور قانون مالية تكميلي.

- **المؤشر 2.2.0.4: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات التنمية**

تجاوزت نسبة الانجاز100% بالنسبة لهذا المؤشر، حيث بلغ الفارق بين الانجازات والتقديرات 2.26% مقابل 7.5% مقدرة بقانون المالية التكميلي و0.25% مقابل 7.5% مقدرة بقانون المالية الأصلي.

ويفسر ذلك باستعادة نسق إنجاز المشاريع التنموية خاصة بعد فض أغلب إشكاليات المشاريع المعطلة بالجهات المرسمة بقوانين مالية سابقة.

وقد تجلى ذلك خاصة بالنسبة للقطاعات الحيوية الكبرى على غرار التجهيز والصحة والفلاحة والتربية... حيث عرفت سنة 2016 نسقا مرتفعا تجاوز الاعتمادات المخصصة لهذه القطاعات، وهو ما تطلب دعما إضافيا لتمويلها للتعجيل بإتمامها.

- **المؤشر 3.2.0.4: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات التنمية المحمولة على القروض الموظفة**

تمّ تسجيل نسبة إنجاز مرتفعة لهذا المؤشر حيث بلغ الفارق بين إنجازات نفقات التنمية المحمولة على القروض الخارجية الموظفة والتقديرات 8.8 % مقابل 20 % مقدر سنة 2016. ويفسّر ذلك أساسا بتحسين إجراءات تسوية نفقات التنمية المحمولة على القروض الخارجية الموظفة ومزيد التنسيق مع المتدخلين بالإضافة إلى تحسين تقنيات التقديرات المتعلقة بهذه النفقات.

الهدف 3.0.4: تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية

المؤشر 1.3.0.4: آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ ميزانية الدولة

بلغت نسبة الإنجاز71% بالنسبة لهذا المؤشر، حيث بلغ المعدل السنوي لعدد الأيام لنشر النتائج الشهرية لتنفيذ ميزانية الدولة 42 يوما مقابل 30 يوم مقدرة مقابل 25 يوما كقيمة مستهدفة لهذا المؤشر.

وتجدر الإشارة إلى أن دورة إعداد النشرية الشهرية لمتابعة تنفيذ ميزانية الدولة تمر بعديد المراحل وتضم عديد المتدخلين من خارج الإدارة وخارج البرنامج وهو ما يفسر المدة الزمنية الطويلة نسبيا. غير أنه يتم السعي على التقليص الدائم والمتواصل للمدة المخصصة لإعداد النشرية ليتم إدراجها بموقع وزارة المالية في أحسن الآجال.

وتجدر الإشارة إلى أنه في حالة عدم الأخذ بعين الاعتبار **بشهري جانفي وديسمبر** (باعتبار أنهما يتطلبان فترة أطول لتجميع كامل البيانات)، فإن عدد الأيام تتقلص إلى 39 يوما. علما وأنه قد تم تحميل النشرية الشهرية من موقع وزارة المالية في حدود معدل 456 مرة للنشرية الواحدة.

المؤشر 2.3.0.4 : دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة

تجاوزت نسبة إنجاز هذا المؤشر 100%، حيث تم نشر التقرير في معدل أجل 3.8 نهاية السنة مقابل 12 أشهر مقدرة.

وتجدر الإشارة إلى أنه في غياب إصدار التقرير السنوي للمالية العمومية، تم اعتماد تقرير نصف سنوي للمالية العمومية تقوم الإدارة العامة للموارد والتوازنات بإعداده منذ سنة 2014 بهدف ترسيخ مبادئ الشفافية خاصة بعد انخراط تونس في مبادرة الحوكمة المفتوحة، وكذلك لتحسين ترتيب تونس على مستوى مؤشر "الميزانية المفتوحة" Open Budget Index.

ويحتوي هذا التقرير على ثلاثة أجزاء خصص **جزؤه الأول** لتقديم وتحليل النتائج السداسية المسجلة للموارد الجبائية وغير الجبائية للدولة وموارد الاقتراض، **وجزؤه الثاني** لتقديم نتائج نفقات التصرف والتنمية وخدمة الدين العمومي ومقارنتها بالنتائج المسجلة بنفس الفترة من السنة المنقضية **وجزؤه الثالث** لحوصلة نتائج ميزانية الدولة وسبل تمويله.

الهدف 4.0.4: دعم تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

- **المؤشر1.4.0.4: عدد البرامج المحددة بأمر**

يهدف المؤشر إلى قياس مدى تقدم تركيز المنظومة. ولا يمكن اعتبار التقسيم البرامجي رسميا إلا إذا تمت المصادقة عليه بمقتضى أمر حكومي.

وقد بلغت نسبة الإنجاز خلال سنة 2016 حوالي 51% مقارنة بما تم توقعه. ويفسر ذلك بعدم استصدار الأمر الخاص **بوزارات الدفعة الثانية** الذي تمت إحالته إلى رئاسة الحكومة للمصادقة عليه بمجلس الوزراء وليتم نشره بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

المؤشر2.4.0.4: عدد الأهداف المصادق عليها من طرف لجان المتابعة والتقييم بالوزارات

يهدف هذا المؤشر إلى التأكد من مدى التوافق الحاصل حول الأهداف التي يتم اعتمادها بالنسبة لكل وزارة في انتظار إرساء منظومة للتدقيق الأولي لإطار القدرة على الأداء وذلك لضمان استقرار إطار القدرة على الأداء ودلالة الأهداف المضبوطة.

وقد بلغت نسبة الإنجاز بعنوان سنة 2016 حوالي 240% متجاوزة بصفة ملحوظة كل التوقعات. ويفسر ذلك بعرض، خلال سنة 2016، أهداف 5 وزارات على لجان المتابعة والتقييم المحدثة لديها بمعدل 4 أهداف لكل برنامج عوضا عن 3 أهداف تم اعتمادها لضبط توقعات 2016.

المؤشر 3.4.0.4: عدد المؤشرات المصادق عليها من طرف لجان المتابعة والتقييم بالوزارات

يهدف هذا المؤشر إلى التأكد من مدى الاتفاق الحاصل حول المؤشرات المعتمدة في انتظار إرساء منظومة للتدقيق الأولي لإطار القدرة على الأداء وذلك لضمان استقرار إطار القدرة على الأداء ودلالة المؤشرات المضبوطة.

وقد بلغت نسبة إنجاز المؤشر المذكور خلال سنة 2016 حوالي 267% متجاوزة بصفة ملحوظة التوقعات. ويفسر ذلك بعرض، خلال سنة 2016، مؤشرات 5 وزارات على لجان

المتابعة والتقييم المحدثة لديها بمعدل 4 مؤشرات بالنسبة إلى كل هدف عوضا عن مؤشرين إثنين تم اعتمادها لضبط توقعات 2016.

المؤشر4.4.0.4 :عدد الأدلة ووثائق العمل المنشورة

يتطلب إرساء منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف إعداد ونشر الوثائق والأدلة وتوفيرها لتأطير ومساعدة مختلف المتدخلين والمستعملين وبالتالي ترسيخ مبادئها.

وقد قامت وحدة التصرف حسب الأهداف خلال سنة 2016 بإعداد 05 أدلة ووثائق عمل عوضا عن 03 وثائق تمت برمجتها أي بنسبة انجاز تساوي 120%. وتتمثل هذه الوثائق والأدلة في:

1. وثائق وأدلة تم إعدادها في إطار فريق عمل:
   - الدليل التطبيقي للبرمجة السنوية للنفقات
   - الدليل التطبيقي للرقابة المعدلة للنفقات
2. وثائق وأدلة تم إعدادها في إطار التعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE:

- أداء أفضل لحوكمة عمومية أفصل في تونس

Une meilleure performance pour une meilleure gouvernance publique en Tunisie

- تطوير التخطيط لتطوير حوكمة المالية العمومية

Une meilleure planification pour une meilleure gouvernance- budgétaire en Tunisie,

- الرقابة الداخلية والتصرف في المخاطر لتدعيم الحوكمة في تونس

Le contrôle interne et la gestion des risques pour renforcer la gouvernance en Tunisie.

برنامج الدين العمومي

تقديم رئيس البرنامج: تم تعيين السيدة **كوثر بابية** المديرة العامة للتصرّف في الدين والتعاون المالي رئيسا لبرنامج الدين العمومي.

1- التقديم العام للبرنامج:

يقوم قطاع الماليّة العموميّة بدور هام في تعبئة الموارد الداخليّة والخارجيّة لدفع النشاط الاقتصادي بالبلاد والمساهمة في تحقيق التوازنات الماليّة الكبرى ويمثل الدين العمومي حلقة مهمة في هذه التوازنات حيث يهدف لتمويل حاجيات الميزانية بموارد الاقتراض. ويتمثل الهدف الرئيسي للبرنامج في متابعة ومزيد التحكم في المديونية المرتبطة بسياسة المالية العمومية والظرف الاقتصادي المحلي والعالمي. ويشمل الدين العمومي مجموع التعهدات المالية المبرمة من قبل الدولة بالداخل (الدين العمومي الداخلي) ومع غير المقيمين (الدين العمومي الخارجي).

يتمّ التصرف ومتابعة هذه التعهدات (عمليات السحب والتسديد والتصرف النشيط) في إطار نصوص قانونية محددة (قانون المالية - القانون الأساسي للميزانية – مجلة المحاسبة العمومية...) تضبط الإجراءات والمبالغ القصوى المرتبطة بعمليات التداين.

هذا وتتمثل المحاور الرئيسيّة لإستراتيجية برنامج الدين العمومي في تنويع مصادر الدين وآلياته وآجال سداده والضغط على كلفته والمخاطر المتعلقة به والعمل على تطوير السوق المحلية لسندات الدولة وإرساء تصرف نشيط في الدين العمومي وذلك بهدف الاستجابة لحاجيات الميزانية من موارد الاقتراض **بالتوازي مع مزيد التحكم في مستوى الدين العمومي والتقليص من المديونية التي تبقى رهينة عوامل خارجية عديدة وخارجة نسبيا عن أداء التصرف في الدين العمومي.**

وتتمثل المهام الأساسية لبرنامج الدين العمومي في المحافظة على مستوى مقبول للدين على المدى المتوسط والطويل ومتابعة مختلف المخاطر المتعلقة به وضمان مستوى أدنى لسيولة الخزينة يغطي الدفوعات المنتظرة وتطوير السوق المحلية لسندات الدولة.

أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

تتمثل أهداف البرنامج في المحاور التالية:

التحكم في مستوى المديونية
- التحكم في تكلفة الدين العمومي
- تحسين التصرف في المخاطر المتعلقة بالدين
- إحكام التصرف في سيولة الخزينة
- تطوير السوق المالية لسندات الدولة

2- تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج:

2-2-1 أهم الإصلاحات الإستراتيجية التي تم تحقيقها:

تتمثل إستراتيجية برنامج الدين العمومي في التأطير العام للتصرف في الدين العمومي والتعاون المالي وتضبط بالتنسيق مع السياسات الاقتصادية الوطنية والمواكبة اليقظة لتطور الظرف الاقتصادي والمالي على الصعيد الوطني والعالمي ومتابعة تنفيذها.

من أهم الأهداف ذات العلاقة المباشرة بالبرنامج هي توفير موارد الاقتراض الداخلية والخارجية المقدرة بميزانية الدولة مع الحرص على التخفيض في كلفة التداين وتقليص المخاطر المرتبطة بالدين العمومي إلى مستوى مقبول إضافة إلى السعي لتطوير السوق المالية الثانوية لسندات الخزينة وتنشيطه وفي هذا الإطار تم انجاز الأنشطة التالية خلال سنة 2016:

1) **<u>التعاون المالي:</u>**

إبداء الرأي في الشروط المالية للقروض الخارجية ومتابعة تعبئة موارد الاقتراض (القروض الخارجية الموظفة وقروض دعم الميزانية) ونذكر منها خاصة:

- تعبئة موارد إصدار القرض الرقاعي بضمان الحكومة الأمريكية من السوق المالية العالمية بمبلغ 500 مليون دولار في أوت 2016.

- متابعة تعبئة موارد قرض التسهيل الممدد مع صندوق النقد الدولي الذي تم إبرامه خلال شهر ماي 2016 بمبلغ 2.9 مليار دولار وذلك بالنظر إلى حاجة ميزانية الدولة إلى موارد اقتراض هامة خلال سنوات 2016-2020 في شكل دعم الميزانية، حيث تم سحب 695 م.د سنة 2016. كما يتم تزويد صندوق النقد الدولي بالمعطيات اللازمة حول الدين العمومي وتحيينها دوريا وعند كل مراجعة.
- متابعة تعبئة موارد قرضي دعم الميزانية الممولين من طرف البنك الإفريقي للتنمية والمخصصين على التوالي لدعم القطاع المالي (268 م أورو) وبرنامج دعم التنمية الجهوية التشاركية (180م أورو).
- دراسة الشروط المالية الخاصة بقرض "الدعم المالي الكلي" الثاني المزمع إبرامه مع الاتحاد الأوروبي بمبلغ 500 م.أورو وهي آلية تهدف أساسا إلى توفير الحاجيات الاستثنائية من التمويل الخارجي لدعم ميزان المدفوعات والتوازنات المالية لدول الجوار للاتحاد الأوروبي.
- دراسة الشروط المالية للقروض الثنائية والمتعددة الأطراف المزمع إبرامها خلال سنتي 2016 و2017.
- ضبط نسب الفائدة القصوى للأقساط المسحوبة من قروض الوكالة الفرنسية للتنمية المخصصة لتمويل المشاريع العمومية.

2) **رسكلة الديون الخارجية:**

- وبخصوص رسكلة بعض الديون، تم بتاريخ 22 جانفي 2016، إبرام اتفاقية بين **تونس وفرنسا** لتحويل 60م أورو من ديون تونس تجاه فرنسا لتمويل إنجاز مستشفى متعدد الاختصاصات بقفصة.

وتم بتاريخ 13 ديسمبر 2016 إبرام الاتفاق **التونسي الايطالي** بشأن آليات تفعيل رسكلة الديون التونسية، الذي ينص على رسكلة قسط بمبلغ 25 م أورو من ديون تونس تجاه إيطاليا لإنجاز مشاريع لفائدة الجهات المحرومة.

كما تعهد الوزير الأول **البلجيكي** خلال زيارته إلى تونس من 4 إلى 6 ديسمبر 2016 بتحويل قسط بمبلغ 2.991 م أورو من الدين العمومي تجاه بلجيكا.

3) **التصرف في مخاطر الدين العمومي:**

وللتحكم في مخاطر السوق على القروض الخارجية تتم المتابعة المنتظمة لتطورات نسبة فائدة الائتمان "taux de swap " ونسب الفائدة المرجعية المتغيرة "libor et euribor 6 mois" على السوق المالية العالمية وذلك لدراسة تثبيت نسب الفائدة العائمة وانجازها في الوقت المناسب لتفادي مخاطر ارتفاعها ونظرا للتراجع الهام لنسب الفائدة على الأورو فقد تم القيام بعملية تثبيت نسب الفائدة المرجعية لبعض قروض البنك الإفريقي للتنمية في جانفي 2016 بنسب تتراوح بين 0.385% و0.8%.

كما تم مراجعة 8 اتفاقيات إقراض مع نفس البنك للتمتع بإمكانية تثبيت أسعار الفائدة المتغيرة لهذه القروض.

وللتقليص من مخاطر الصرف يتم تقدير تطورات نسب صرف العملات الرئيسية للتداين (أورو، دولار، يان ياباني) شهريا حسب أنموذج يمكن من احتساب كلفة مخاطر الصرف على القروض الخارجية واختيار عملة القروض المبرمجة في ميزانية الدولة (الدعم المباشر للميزانية).

4) **الإصدارات:**

أما بالنسبة للإصدار على السوق المالية الداخلية تمت تعبئة 3884 م.د بالسوق الداخلية بعنوان رقاع الخزينة ونظرا للنسق التصاعدي الذي شهدته نسبة الفائدة بالسوق النقدية تم السعي إلى اختيار العروض التي تضمن أقل كلفة والترفيع في مدة السداد قصد

التقليص من مخاطر إعادة التمويل على المدى القصير والمتوسط. ولذلك تم فتح 5 خطوط رقاع خزينة قابلة للتنظير مدى فيفري 2022، أكتوبر 2023 ، جانفي 2024، مارس 2026 وأفريل 2028 بنسب فائدة إسمية تتراوح بين 6 % و6.7 %.

وبهدف تطوير السوق الداخلية لرقاع الخزينة، فقد تمت مراجعة كراس شروط المختصين في رقاع الخزينة وتوضيح مهمات كل الأطراف المتدخلة في عملية الإصدار.

فتم، بتاريخ 08 جوان 2016، إبرام كراس الشروط الجديد بحيث يتم، كل نهاية سنة، مراجعة قائمة المختصين في رقاع الخزينة طبقا لمؤشرات تقييم نشاطهم الواردة في كراس الشروط.

كما تمت في جوان 2016، مناقشة الشروط المرجعية الخاصة بمنح مساعدة فنية من طرف البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير حول بناء ونشر منحنى نسب الفائدة ليكون مرجعا فعالا للإصدارات الرقاعية وتقييم الأصول على الأسواق المالية.

5) التصرف في سيولة الخزينة:

في إطار التصرف في سيولة الخزينة تمت:

- المتابعة الحينية لرصيد الخزينة والسعي إلى تزويده بالموارد اللازمة عند الضرورة لضمان تغطية نفقات الدولة.
- السعي إلى الاعتماد على الإيداعات بالخزينة العامة من خلال توظيف ومتابعة إيداعات الموارد المتوفرة بالخزينة العامة للبلاد التونسية في الحسابات "ن مكرر"، حيث تمثل هذه الإيداعات حوالي 50% من قائم الدين الداخلي ومن أهمها تلك المتأتية من موارد الإدخار البريدي.
- تم استعمال تقنية المبادلة لخطوط رقاع الخزينة في موفى سنة 2016 قصد التخفيف من أعباء الدين.

- كما تم العمل مع فريق من صندوق النقد الدولي من 20 أكتوبر إلى 2 نوفمبر في إطار معونة فنية 2016 حول التصرف في سيولة الخزينة تم خلالها تشخيص كيفية ضبط تقديرات سيولة الخزينة والنقائص المتعلقة بها حيث اقترح فريق الخبراء توجيهات عملية لتكون موضوع معونة فنية لاحقة.

6) **البحث عن مصادر تمويل بديلة:**

تم في هذا الإطار العمل على إصدار الصكوك الإسلامية باعتباره مصدر تمويل بديل للاقتراض وذلك بإعادة النظر في الإطار القانوني الخاص بالصكوك الإسلامية ضمن لجنة كونت في الغرض تضم الأطراف المعنية وتحت إشراف الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي والتي أعدت مشروع لتنقيح القانون عدد 30 لسنة 2013 المؤرخ في 30 جويلية 2013.

ويجدر التذكير أن جميع الأنشطة التي تم القيام بها سنة 2016 في إطار تحقيق أهداف برنامج الدين العمومي لم ينجر عنها أي زيادة في النفقات الاعتيادية للإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي. كما أنه في إطار المعونة المسندة لتونس من طرف سويسرا سنة 2014 والمخصصة لتمويل برنامج التصرف في مخاطر الدين العمومي التي يتصرف فيها البنك الدولي،تم سنة 2016 إعداد إستراتيجية الدين العمومي المتوسط المدى بهدف تطوير التصرف في مخاطر الدين العمومي والإعداد لإرساء وكالة الدين العمومي في سنة 2017.

3- نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2016:

1.3. تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت جملة الإعتمادات المنجزة لبرنامج الدين العمومي 1234 أ.د خلال سنة 2016 مقابل 1250 أ.د إعتمادت مرصودة في نفس السنة أي بنسبة إنجاز قدرت بـ 98.72%.

تنفيذ ميزانية برنامج الدين العمومي لسنة 2016 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(إعتمادات الدفع)

بيان النفقات	تقديرات 2016 (ق.م.الأصلي)*	تقديرات 2016 (التكميلي) (1)	انجازات سنة 2016 (2)	الانجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (2)-(1)	نسبة الانجاز %(1)/(2)
نفقات التصرف	1166	1166	1204	38	103,26%
تأجير عمومي	1026	1026	1100	74	107,21%
وسائل مصالح	140	140	104	-36	74,29%
تدخل عمومي	-	-	-		
نفقات تنمية	84	84	30	-54	35,71%
استثمارات مباشرة	84	84	30	-54	35,71%
على الميزانية	84	84	30	-54	35,71%
على القروض الخارجية	-	-	-		
تمويل عمومي					
على الميزانية					
على القروض الخارجية	-	-	-		
صناديق خزينة	-	-	-		
المجموع العام	1250	1250	1234	-16	98,72%

* تم تضمين تقديرات النفقات التي تمت المصادقة عليها ضمن قانون المالية الأصلي لسنة 2016 وليس تقديرات المشروع السنوي للقدرة على الأداء بإعتبارها المرجع في تقييم الإنجازات.

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج الدين العمومي

لسنة 2016

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(إعتمادات الدفع)

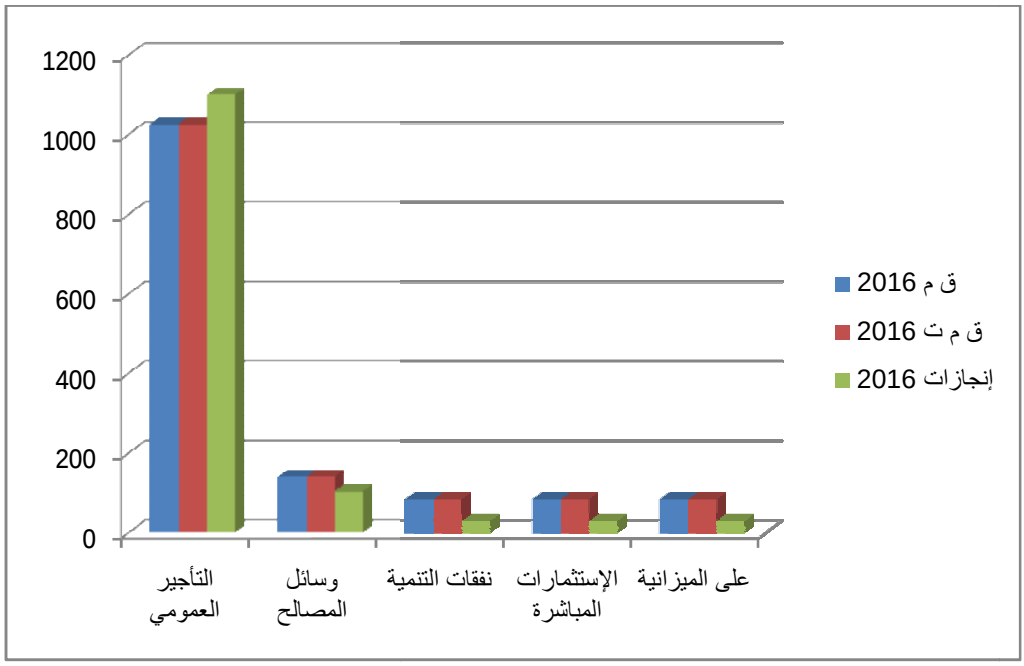

2.3. تقديم لنتائج القدرة على الأداء:

1.2.3- الهدف 0.5 .1: التحكم في تكلفة الدين العمومي

تعتبر متابعة تكلفة الدين العمومي والتحكم فيه من أهم مؤشرات أداء التصرف في الدين العمومي ويتمثل في الضغط على تكلفة الدين عبر التصرف النشيط وذلك باستعمال آليات التغطية في الوقت المناسب.

جدول عدد2

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2015	انجازات 2015	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2015	تقديرات 2016 (ق.م.أ)	تقديرات 2016 (التكميلي) (1)	انجازات 2016 (2)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2016 (1)/(2)	
المؤشر . 1.1.0.5 معدل تكلفة الدين العمومي	%	4.3	4	107.5%	4.1	4.3	4.2	%102.4	الهدف 1.0.5: التحكم في تكلفة الدين العمومي

رسم بياني عدد 24

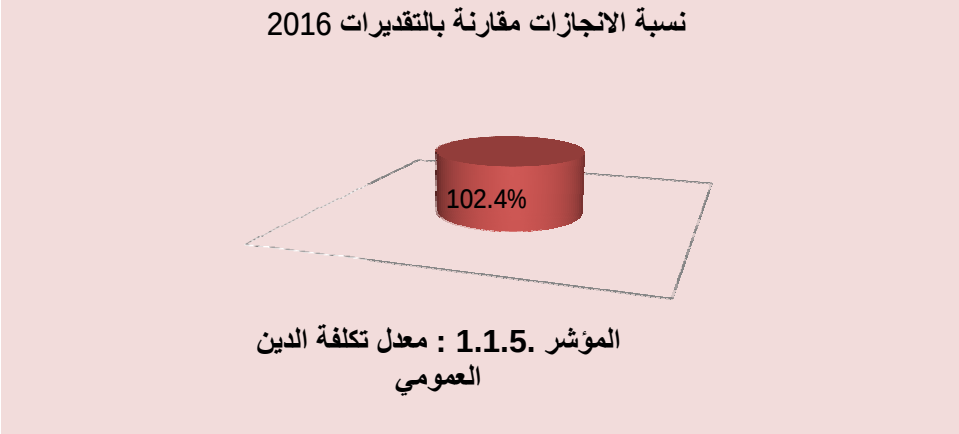

2.2.3- الهدف 2.0.5: التحكم في المخاطر المتعلقة بالدين العمومي

تواجه حافظة الدين العمومي عديد المخاطر التي يمكن أن تؤثر سلبا على تطور حجمه وكلفته ويتعين على هيكل الدين العمومي السهر على حسن التصرف في هذه المخاطر وذلك بـ:

- التحكم في مخاطر الصرف عبر الترفيع في مناب الدين الداخلي وتنويع عملات التداين الخارجي.
- التخفيض من مخاطر نسب الفائدة المرتبطة بالقروض ذات نسب الفائدة المتغيرة.
- التحكم في مخاطر إعادة التمويل من خلال التمديد في مدة تسديد الدين وتفادي الدين قصير المدى.

جدول عدد3

	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2015	انجازات 2015	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرت 2015	تقديرات 2016 (ق.م.أ)	تقديرات 2016 (ق م ت) (1)	انجازات 2016 (2)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2016(2)/(1)
الهدف 2.0.5:تحسين التصرف في المخاطر المتعلقة بالدين	**المؤشر 1.2.0.5: مناب الدين الداخلي من الدين العمومي**	%	34.4	35.2	102%	33.8	35.7	34.9	%98
	المؤشر 2.2.0.5: مناب الدين الخارجي بنسب فائدة متغيرة	%	18	22.8	%78.9	18	18	23.9	%75.3
	المؤشر 3.2.0.5 : معدل مدة سداد الدين العمومي	سنة	7	6.9	%98.6	7<	7<	6.8	%97.1
	المؤشر 4.2.0.5 : معدل مدة اعادة التسعير	سنة	5	5	%100	≥6	≥6	4.88	%81.3

رسم بياني عدد 25

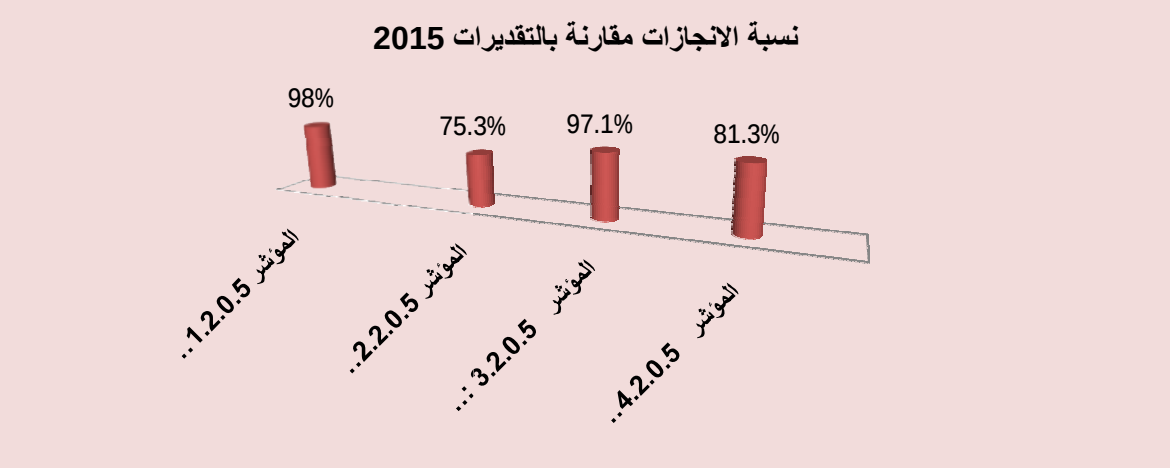

3.2.3 - الهدف 5. 3.0: تطوير السوق المحلية لسندات الدولة

يساهم تطوير السوق المحلية لسندات الدولة في توفير التمويلات اللازمة لتغطية حاجيات الميزانية من موارد الإقتراض وتفادي اللجوء إلى الإقتراض الخارجي بإعتبار المخاطر ذات العلاقة.

جدول عدد4:

	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2015	انجازات 2015	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2015	تقديرات 2016 (ق.م.أ)	تقديرات 2016 (التكميلي) (1)	انجازات 2016 (2)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات (1)/(2)2016
الهدف 5.-4.0.: تطوير السوق المحلية لسندات الدولة	المؤشر 1.4.0.5: عدد المناقصات في السنة	مناقصة	30	29	96.7%	48	25	23	92%
	المؤشر 2.4.0.5: حجم التداول في السوق الثانوية	%	20	14.9	74.5%	20	20	26.5	132.5%
	المؤشر 3.4.0.5: عدد النقاط على منحني نسب الفائدة	نقطة	7	7	%100	7	9	9	%100

رسم بياني عدد27

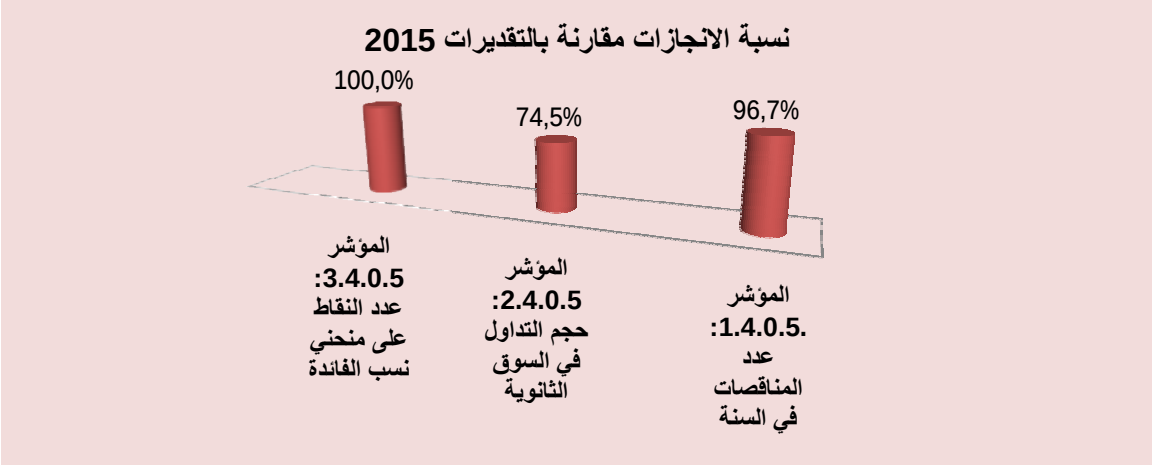

3.3. تحليل وتفسير لنتائج القدرة على الأداء لسنة 2015:

الهدف 1.0.5: التحكم في تكلفة الدين العمومي

- **المؤشر 1.1.0.5: معدل تكلفة الدين العمومي**

سجل هذا المؤشر نسبة إنجاز بـ 102.4% بالنسبة لسنة 2016 أي أقل من كلفة الدين العمومي المقدرة بـ 0.23% ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض كلفة الدين العمومي الخارجي (2.75%) المتأتية أساسا من تواصل انخفاض نسب الفائدة المرجعية الأوريبور 6 أشهر في الأسواق المالية العالمية.

الهدف 2.0.5 : التحكم في المخاطر المتعلقة بالدين العمومي

- **المؤشر 1.2.0.5 : مناب الدين الداخلي من الدين العمومي**

بلغت نسبة إنجاز هذا المؤشر 98% أي أقل بحوالي نقطة واحدة من مناب الدين الداخلي من الدين العمومي المقدر لسنة 2016 بالرغم من استيفاء التمويل من السوق الداخلية الذي ناهز 3900 مليون دينار.

ويفسر هذا الفارق بزيادة حجم الاقتراض الخارجي المنجز حيث بلغ 4005.3 مليون دينار مقابل 3768.3 مليون دينار مقدرة بقانون المالية التكميلي لسنة 2016 وذلك

لتغطية حاجيات التمويل المنجزة عن انخفاض الموارد الذاتية للدولة المتأتية خاصة من فوائض المؤسسات العمومية وارتفاع مصاريف التدخلات العمومية والاستثمار المباشر.

- **المؤشر 2.2.0.5: مناب الدين الخارجي بنسب فائدة متغيرة**

لم تتجاوز نسبة الانجاز لهذا المؤشر 75.3% في سنة 2016 وذلك بسبب ارتفاع حجم القروض الخارجية بالدولار وحقوق السحب الخاصة بنسب فائدة متغيرة من حجم الدين الخارجي العمومي ونظرا لارتفاع أسعار ائتمان الفائدة على الدولار طويلة المدى تم إرجاء عملية التثبيت على القروض بالدولار ومواصلة الانتفاع بنسب الفائدة العائمة الموظفة على هذه القروض للتقليص من كلفتها وبذلك تجاوز مؤشر الدين الخارجي بنسب فائدة متغيرة نسبة 18% التي تم تقديرها سنة 2016.

- **المؤشر 3.2.0.5 :معدل مدة سداد الدين العمومي**

بلغت نسبة انجاز هذا المؤشر 97.1 % بالنسبة لمعدل مدة سداد الدين العمومي المقدرة لسنة 2016 والمتمثلة في 7 سنوات، ويرجع هذا بالأساس إلى مدة سداد الدين الداخلي التي بلغت 5.77 سنة الناتجة عن مدة إصدارات رقاع الخزينة المنجزة والمتراوحة بين سنتين إلى 12 سنة في حين بلغت مدة سداد الدين الخارجي 7.5 سنوات والتي بدورها تقلصت مقارنة بسنة 2015 (8 سنوات) ويرجع ذلك أساسا إلى الإصدار بضمان من الحكومة الأمريكية الذي تم في أوت 2016 ولم تتجاوز مدته 5 سنوات.

- **المؤشر 4.2.0.5 : معدل مدة إعادة التسعير**

قارب معدل مدة إعادة التسعير 5 سنوات سنة 2016 أي أقل بسنة مما كان مقدرا في قانون المالية التكميلي لسنة 2016 ويرجع ذلك إلى زيادة حجم الدين الخارجي بنسب فائدة متغيرة والدين الداخلي ذات نسب فائدة متغيرة على المدى المتوسط (حيث بلغت 26 % من حجم الدين الداخلي) والمتمثلة أساسا في إيداعات الخزينة وتوظيف أرصدة الإدخار البريدي لفائدة صندوق الودائع والأمانات.

الهدف 3.0.5 : تطوير السوق المحلية لسندات الدولة

- **المؤشر1.3.0.5:عدد المناقصات في السنة**

بلغت نسبة إنجاز هذا المؤشر 92% سنة 2016 بسبب عدم انجاز بعض إصدارات رقاع الخزينة 52 أسبوع نظرا لنسب الفائدة المرتفعة المقترنة بقلة المبالغ المعروضة من طرف المختصين في رقاع الخزينة بحيث زادت في كلفة الإصدار دون تحقيق هدف سد حاجيات الخزينة قصيرة المدى. في حين أنه تم إصدار رقاع خزينة القابلة للتنظير نصف شهرية في أفريل وأوت 2016 بالإضافة إلى القيام بعملية مبادلة في موفى شهر نوفمبر بهدف تعبئة موارد اقتراض داخلية لتغطية مصاريف الدولة في موفى سنة 2016 والحد من الضغوطات على سيولة الخزينة.

- **المؤشر2.3.0.5 : حجم التداول في السوق الثانوية**

حقق هذا المؤشر نسبة انجاز بـ 132.5% لكنه يبقى بعيدا عن المأمول تحقيقه كحجم تداول في السوق الثانوية لرقاع الخزينة خاصة وأن أطراف عديدة تتدخل في هذا المؤشر ويظل أداء الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي نسبيا بما أن السوق الثانوية التونسية تعاني من صغر حجمها وقلة نشاطها عموما. إلا أن أداء برنامج الدين ينعكس من خلال تحسين نسبة انجاز هذا المؤشر مقارنة بسنة 2015 (74.5%) عن طريق تفعيل وتحسين أطر التداول في السوق الثانوية لرقاع الخزينة التي مكنت من تسجيل المشاركة في عمليات السوق المفتوحة بمبلغ 778.6 م.د.

- **المؤشر3.3.0.5: عدد النقاط على منحني نسب الفائدة**

تم انجاز هذا المؤشر كاملا كما تم تقديره، أي إرساء 9 نقاط على منحني نسب الفائدة التي تعكس مدة سداد خطوط رقاع الخزينة التي تم إصدارها سنة 2016 والتي تراوحت بين سنتين و12 سنة.

4- التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء:

يعتبر الدين العمومي عاملا أساسيا في الاقتصاد الكلي للبلاد التونسية والتصرف فيه يعد ضروريا للتقليص من التداين كي لا يصبح عبئا باعتبار أن الهدف الأول منه هو دفع الاستثمار العمومي ثم الاستثمار الخاص حتى ترتفع نسبة النمو وينتعش الاقتصاد. ولذلك فإن تنفيذ برنامج الدين العمومي على أكمل وجه يتطلب التنسيق مع كل المصالح المتدخلة حتى يحقق هدفه الرئيسي وهو **التحكم في نسبة الدين العمومي وضمان استدامته**. وفي هذا الإطار، يجب التركيز على إرساء إطار اقتصادي كلي يشمل جميع المتغيرات المؤثرة وتقديراتها على المدى المتوسط وخاصة إطار النفقات المتوسط المدى الذي يجب أن يكون له صبغة رسمية تعكس التوجهات العامة للحكومة ويمكن على إثره تحسين أداء برنامج الدين العمومي وتحقيق أهدافه كاملة خاصة وأنه تم، سنة 2016، إعداد أول وثيقة لإستراتيجية الدين العمومي والتحكم في مخاطره والتي تستوجب سد النقائص المذكورة للتمكن من تطبيق الإستراتيجية على أحسن وجه.

في هذا الإطار تعتزم الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي تنفيذ قرار الحكومة الرامي إلى إرساء وكالة تونس للخزينة التي تم إدراجها بالبرنامج الوطني للإصلاحات 2016-2020 وبهدف تحسين قدرات إطاراتها وتعزيزها تتواصل المعونة الفنية مع البنك الدولي التي بدأت سنة 2014 لتحسين التصرف في الدين العمومي وستمكن هذه المعونة من تحسين تنفيذ مؤشرات برنامج الدين العمومي وتحقيق أهدافه عبر الأنشطة التالية المزمع القيام بها:

- تحيين ونشر وثيقة إستراتيجية الدين العمومي التي تم إعدادها في موفى سنة 2016.
- العمل على تفعيل مقترحات وفد صندوق النقد الدولي إثر زيارة قام بها 2016 حول التصرف في سيولة الخزينة وذلك قصد تحسين تقديرات سيولة الخزينة والعمل على اعتماد تقنيات التصرف النشيط في رصيد الخزينة.

- العمل مع خبراء من البنك الدولي على تحليل واحتساب مخاطر ديون المؤسسات العمومية المتمثلة في القروض بضمان الدولة والقروض الخارجية المعاد إقراضها وقروض الخزينة.
- البدء بالعمل بالمنظومة الالكترونية الخاصة بمناقصات رقاع الخزينة لتأمين سرعتها وشفافيتها.
- العمل على احتساب وتوظيف عمولة مخاطر الصرف وفق الأنموذج الذي تم إعداده مع خبراء البنك الدولي ضمن المعونة الفنية الممولة من طرف سويسرا.
- مواصلة العمل ضمن المعونة الفنية من البنك الأوروبي للتنمية والاستثمار على إرساء منحنى مرجعي لنسب الفائدة.
- العمل على إصدار الصكوك الإسلامية إبان المصادقة على تنقيح القانون المتعلق بالصكوك الإسلامية.
- كما يتم العمل مع بورصة تونس على إمكانية إصدار صكوك داخلية.

برنامج القيادة والمساندة

رئيس البرنامج: السيّد الهادي دمّق الكاتب العام لوزارة الماليّة

1- التقديم العام للبرنامج:

برنامج القيادة والمساندة هو برنامج دعم لبقية برامج وزارة المالية ويهتم هذا البرنامج أساسا بالجوانب المتعلقة بالتصرّف في الموارد البشرية للوزارة إضافة إلى التصرّف في شؤونها المالية وتقديم الدعم الفني لإتخاذ القرار على مستوى الوزارة ومتابعة النشاط المالي للدولة في إتجاه ضمان سلامة التصرف في الأموال العمومية وفي حسن توظيف موارد الميزانية.
ومن هذا المنطلق فإنّ من بين مشمولات برنامج القيادة والمساندة توفير الانتدابات لمختلف البرامج إضافة إلى التصرّف في المسيرة المهنية للأعوان (من مرحلة الانتداب إلى مرحلة الإحالة على التقاعد) مرورا بالتكوين وذلك من خلال ما تؤمنه المدرسة الوطنية للمالية في هذا المجال وذلك عبر تركيز جهودها لضمان حسن سير منظومة التكوين بجميع مكوناتها لفائدة أعوان وزارة المالية.
هذا إضافة إلى توفير الدّعم المادي واللوجستي لكافة البرامج وذلك عبر تأمين الخدمات المتعلّقة بالجانب المالي في تنفيذ الميزانية وإنجاز المشاريع المتعلقة بالبناءات الجديدة وأشغال التهيئة والصيانة. ويرتكز ذلك أساسا على المحاور التالية:

- التحكم في آجال إعداد مشروع ميزانية وزارة المالية وعرضه على المصالح المختصة بالهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة،
- التحكم في الآجال المتعلقة بمتابعة تنفيذ ميزانية وزارة المالية وذلك فيما يتعلق بـ:
  - فتح والتصرف في الإعتمادات
  - تنفيذ الصفقات العمومية
  - تنفيذ طلبات التزود للهياكل المركزية للوزارة،
  - تنفيذ أشغال البناءات الجديدة ومشاريع التهيئة ذات الصبغة الوزارية.

2- تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج:

1.2. أهمّ الإصلاحات الإستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج:

نظرا لأهمية الجوانب المذكورة أعلاه المتعلقة أساسا بضمان حسن سير مختلف أنشطة البرامج الخصوصية من ناحية (برنامج الديوانة وبرنامج المحاسبة العمومية وبرنامج الجباية وبرنامج المصالح الميزانية وبرنامج الدين العمومي) وحرصا على مواكبة الجهود الرامية إلى تحسين الأداء في الميادين التقنية من ناحية أخرى، ارتكزت خطّة البرنامج على تحسين نسبة التأطير والتحفيز عبر دعم تكوين إطارات وأعوان مختلف البرامج في مختلف المجالات للرفع من مردودية العمل الإداري والرقي بجودته إضافة إلى اعتماد آليات ومعايير أساسها الحوكمة الرّشيدة في تنفيذ الميزانية ومتابعة وتقييم إنجازها وفقا للتوقعات.

وتبعا لذلك تمت مواصلة اعتماد المخطط المنطقي لإعداد الميزانية خلال سنة 2016 وذلك بمناسبة إعداد الميزانية على المدى المتوسط (2017-2018-2019) مع الالتزام بالإجراءات الواردة بالمخطط المنطقي والآجال المتعلقة بإنجازها وتمّ في هذا المجال إعداد لوحة قيادة لمتابعة حاجيات مختلف برامج الوزارة من انتدابات على المدى المتوسط والتي مكنتنا من تضمين مختلف المعطيات على سند وحيد وهو ما يسّر عملية المناقشة وتحيين الانتدابات والاختصاصات المطلوبة وهياكل التعيين على المستوى المركزي والجهوي.

كما تمّ في نفس السياق إعداد روزنامة تضبط تواريخ الاجتماعات المبرمجة لمناقشة الميزانية مع مختلف ممثلي البرامج حرصا على احترام الآجال المحدّدة لتقديم مشروع ميزانية وزارة المالية.

كما تم الإنطلاق سنة 2016 في إعداد دليل الإجراءات الخاص بكافة المجالات المتعلّقة بالتصرف في الموارد البشرية وذلك بتشريك كافة الأطراف المتداخلة بوزارة المالية.

كما سيساهم برنامج القيادة والمساندة من خلال مهام هيئة الرقابة العامة للمالية في المحافظة على سلامة التصرّف في الأموال العمومية وحسن توظيف موارد الميزانية وهو

ما من شأنه أن يحقّق أهم أهداف المالية العمومية ألا وهو الحفاظ على سلامة التوازنات المالية عبر تركيز مبادئ الشفافية والنجاعة.

3- نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2016

1.3. تنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت جملة الإعتمادات المنجزة لبرنامج القيادة والمساندة ما قدره 52912 ألف دينار مقابل 184044 حسب تقديرات نفس السنة أي بنسبة إنجاز قدرت بـ 28.75%.

تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2016 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(إعتمادات الدفع)

الوحدة:أ د

بيـــــان النفقات	تقديرات (ق م الأصلي) 2016	تقديرات (ق م التكميلي) 2016 (1)	إنجازات 2016 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز % (2)/ (1)
نفقات تصرف	30820	31279	18891	-12388	60,40%
تأجير عمومي	26283	26283	14851	-11432	56,50%
وسائل مصالح	3240	3240	3130	-110	96,60%
تدخل عمومي	1297	1297	910	-387	70%
نفقات تنمية	152765	152765	34021	-118744	22,27%
استثمارات مباشرة	765	765	930	165	121,57%
على الميزانية	-	-	-	-	-
على القروض الخارجية	-	-	-	-	-
تمويل عمومي	152000	52000	33091	-18909	63,64%
على الميزانية	-	-	-	-	-
على القروض الخارجية	-	-	-	-	-
صناديق خزينة	-	-	-	-	-
المجموع العام:	183585	184044	52912	-131132	28,75%

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج القيادة والمساندة

لسنة 2016

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(إعتمادات الدفع)

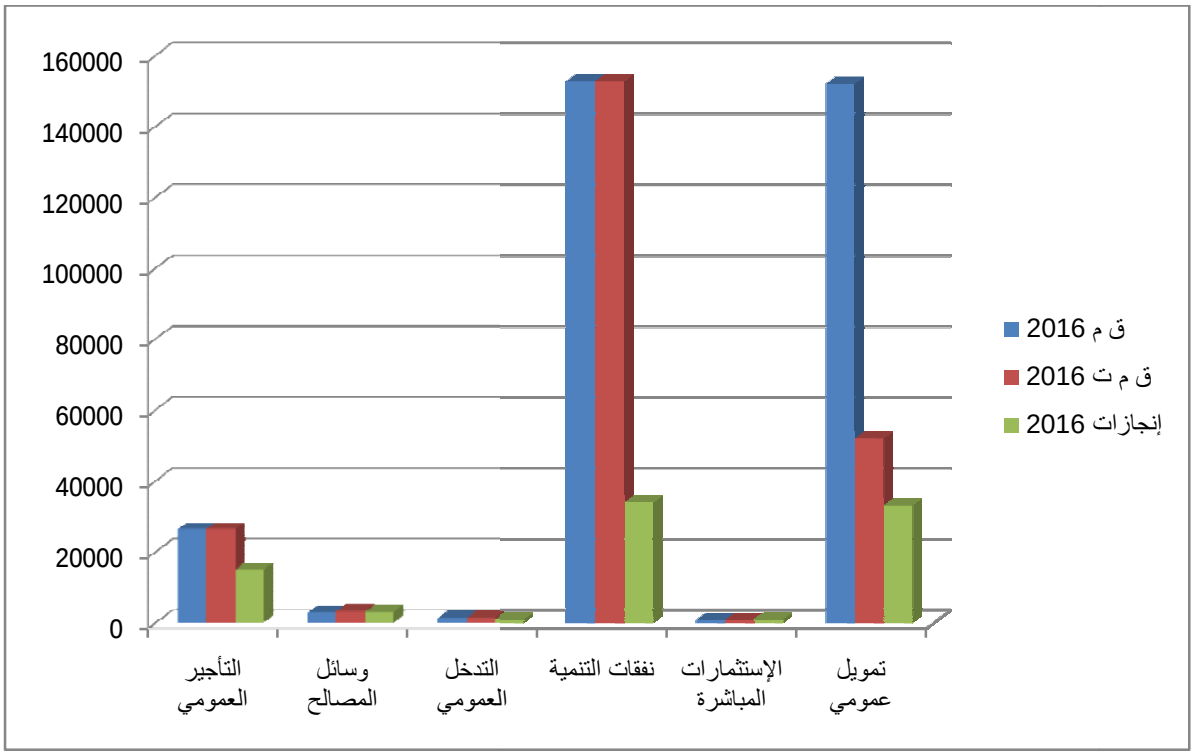

- بالنسبة للعنوان الأول قدرت نسبة تنفيذ بـ60.4% ويعلل ذلك بما يلي:
- بالنسبة للتأجير العمومي: تم انجاز 56.5% من جملة الاعتمادات الموزعة بميزانية سنة 2016
- بالنسبة للتدخل العمومي: تم انجاز ما يقارب 70% ويعود ذلك أساسا لعدم صرف منحة ودادية أعوان وزارة المالية والمقدرة بـ500.000د وذلك نظرا لأنه لم يتم استكمال الوثائق المطلوبة من طرف اللجنة الفنية المكلفة بالنظر في مطالب الحصول على التمويل العمومي عملا بأحكام الأمر عدد 5183 لسنة 2013

ب-**بالنسبة للعنوان الثاني:** تم انجاز 64.2% من الاعتمادات الموزعة لسنة2016 حيث تم انجاز 121,57% بالنسبة للاستثمارات المباشرة و63.6% بالنسبة للتمويل العمومي ويفسر ذلك بما يلي:

*عدم صرف كامل إعتمادات الدفع الخاصة بصندوق الودائع والأمانات وذلك لعدم مصادقة لجنة متابعة التصرف في الإعتمادات المخصصة لتدعيم موارد شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية جهوية على تمويل مشاريع بمبلغ 4741 أد،

* عدم تقديم برنامج تقديري من قبل البنك التونسي للتضامن وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة للمشاريع المزمع إحداثها في 14 ولاية وذلك عملا بالاتفاقيتين المبرمتين بين وزارة المالية والبنكين المذكورين في الغرض.

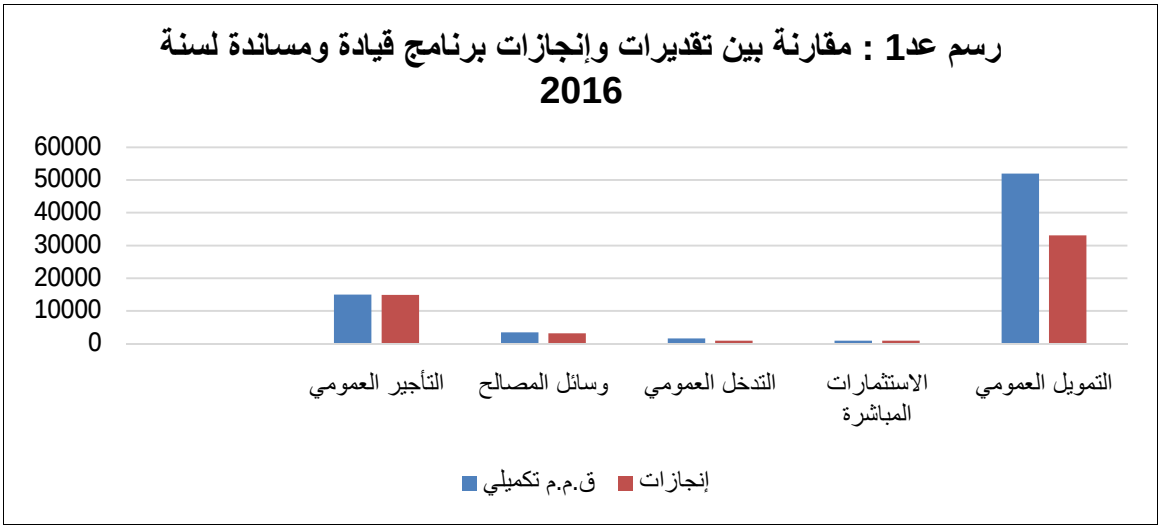

2.3. تقديم نتائج القدرة على الأداء:

1.2.3- الهدف 1.0.6: تحسين التصرّف في الموارد البشريّة

تقديم الهدف: يعتبر حسن التصرّف في الموارد البشريّة من أهمّ مقومات حسن سير بقية برامج الوزارة بصفته الركيزة الأساسية لمساندة برامج الوزارة في تحقيق أهدافهم وذلك عبر توفير الموارد البشرية اللازمة والكفئة. وعبر معالجة الإشكاليات الراهنة المتعلقة بالتصرف في الموارد البشرية خاصة منها المتعلقة بآجال إنجاز الخطط المخصصة للانتدابات والترقيات طبقا لما تمّ برمجته بميزانية السنة المالية المعنية وحسن ضبط التقديرات والحاجيات تماشيا مع قواعد برمجة الميزانية على المدى المتوسط.

وفيما يلي جدول يحوصل التقديرات والإنجازات المسجلة خلال سنة2015 و2016 وذلك بالنسبة للمؤشرات الثلاث المتعلقة بهدف تحسين التصرف في الموارد البشرية.

جدول عدد2: نتائج القدرة على الأداء للهدف 1.0.6: تحسين التصرف في الموارد البشرية

	مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	تقديرات 2015	إنجازات 2015	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2015	تقديرات ق م 2016	تقديرات 2016 (ق م ت)	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالقديرات 2016
الهدف 1.1: تحسين التصرف في الموارد البشرية	**المؤشر 1.1.0.6 : نسبة انجاز الخطط المخصصة للانتداب في الآجال (السداسية الثانية من السنة المالية المعنية)**	%	60	29	48.33	65	100	82.6	82.6
	المؤشر 2.1.0.6: نسبة انجاز الخطط المخصّصة للترقية في الآجال(السداسية الثانية من السنة المالية المعنية)	%	80	20.5	25.6	40	30	00	00
	المؤشر 3.1.0.6: نسبة انجاز مخطط التكوين السنوي لفائدة أعوان وزارة المالية	%	90	76.7	85.22	90	83.5	42.66	54.16

رسم بياني عدد 29: مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بهدف تحسين التصرف في الموارد البشرية لسنة 2015

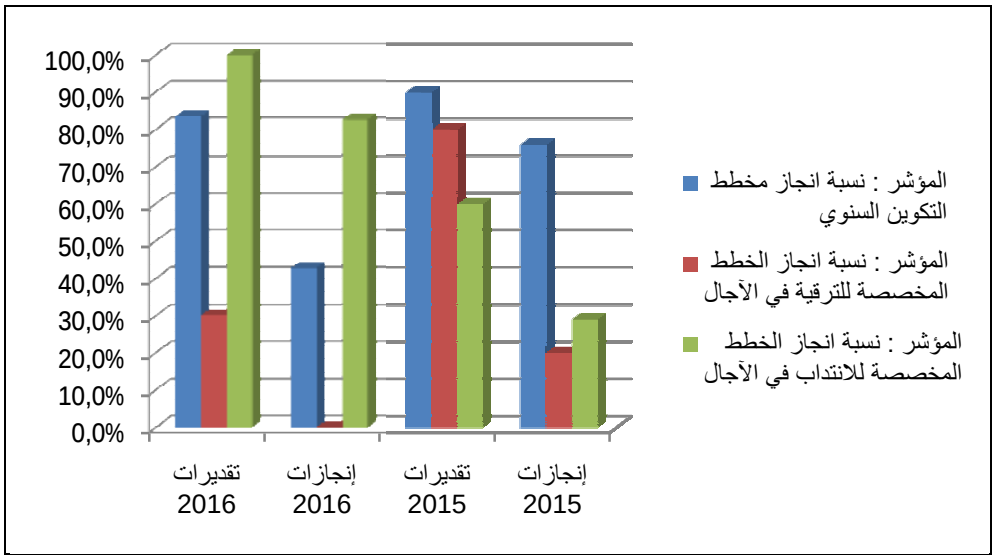

2.2.3- الهدف 2.0.6 : تحسين التصرف في ميزانية وزارة المالية

تقديم الهدف: إن ترشيد النفقات العمومية يستوجب المزيد من اليقظة والبحث عن مصادر التحكم في الاستهلاك دون المس من الحد الأدنى من مستوى الخدمات المسداة في الآجال لفائدة مختلف مصالح الوازرة. وفي هذا الغرض تم تحديد هدف "تحسين التصرف في ميزانية وزارة المالية" لإرساء مبادئ التصرف السليم وحسن إستغلال الموارد المالية والتجهيزات والمعدات المتوفرة.

تم تحديد المؤشرات التالية لمتابعة تحقيق الهدف"**تحسين التصرف في ميزانية وزارة المالية**":

1- أجال فتح والتصرف في الإعتمادات

2- أجال تنفيذ الصفقات

3- نسبة تنفيذ طلبات التزود للهياكل المركزية

4- نسبة تنفيذ (دراسة وانجاز) المشاريع ذات الصبغة الوزارية في الآجال.

جدول 3: متابعة تنفيذ مؤشرات قيس الأداء لسنة 2016

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2015	إنجازات 2015	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات2016
المؤشر 1.2.0.6 :آجال فتح والتصرف في الاعتمادات	يوم	15	17	88.2%	9.5	11.5	121.7%
المؤشر 2.2.0.6:آجال تنفيذ الصفقات	شهر	8	8	100%	7	7	100%
المؤشر 3.2.0.6: نسبة تنفيذ طلبات التزود للهياكل المركزية	%	87	89	102.2%	*89	87	98%
المؤشر 4.2.0.6: نسبة تنفيذ (دراسة وانجاز)المشاريع ذات الصبغة الوزارية	%	70	69	98.5%	86	87	101.1%

*تم تعديل التقديرات على ضوء الإعتمادات المرصودة بقانون المالية الأصلي لسنة 2016.

رسم بياني عدد30: مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2016الخاصة بالهدف 2.0.6 : تحسين التصرف في ميزانية وزارة المالية

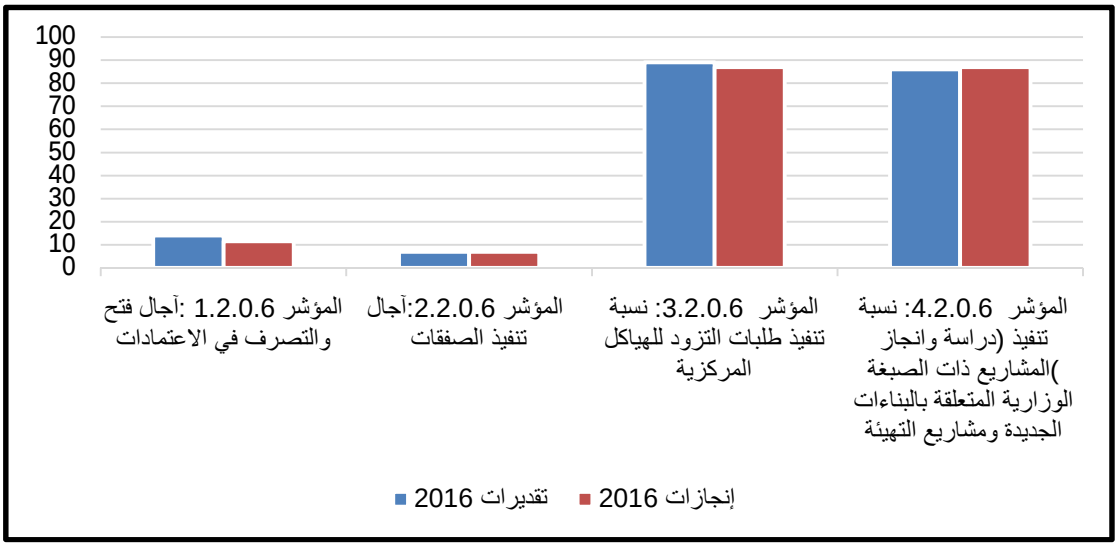

3.2.3- الهدف3.0.6: تحسين قدرة أداء هيئة الرقابة العامة للمالية في مجال الرقابة والتدقيق

تقديم الهدف: تلعب وظيفة الرقابة في مجال التصرف العمومي دورا أساسيا في المحافظة على سلامة التصرف في الأموال العمومية وفي حسن توظيف موارد الميزانية.

وتساهم هيئة الرقابة العامة للمالية، مع هياكل ومؤسسات وزارة المالية، في تحقيق أهم توجهات قطاع المالية العمومية التي ترمي بالخصوص إلى الحفاظ على سلامة التّوازنات المالية الداخلية والخارجية للدولة، وتحقيق النّجاعة والشفافية على مستوى توظيف موارد الميزانية وإستعمالها في إنجاز المشاريع والبرامج ذات الصبغة الوطنية والجهوية.

ومن ناحية أخرى، يندرج تطوير المنظومة الرقابية في القطاع العمومي في إطار الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والحوكمة الرشيدة وتطوير الرقابة الإدارية والمالية.

وفي هذا الإطار، تعتبر الجودة عنصرا أساسيا في أداء العمل الرقابي، وبالتّالي تعمل هيئة الرقابة العامة للمالية، طبقا للمعايير والمرجعيات الدولية للرقابة والتّدقيق، على تحسين أدائها وطرق وإجراءات أعمالها.

وتقوم هيئة الرقابة العامّة للمالية بمراقبة تصرف وحسابات مختلف المصالح والجماعات والمؤسسات والمنشآت العمومية أو ذات المساهمة العمومية والجمعيات والمجامع المهنية والشركات التعاونية المركزية والتعاونيات والهياكل الأخرى التي تنتفع بصفة مباشرة أو غير مباشرة بمساعدة أو دعم من الدولة أو الجماعات المحلية.

وتتولى الهيئة سنويا، إنجاز أكثر من 65 مهمة مراقبة وتدقيق حسابات، ويمكن تبويب مهمات الرقابة حسب طبيعة المصالح والهياكل على النحو التالي:

- مهمات تخص مصالح وزارة المالية، أو هياكل تعمل تحت إشرافها،
- مهمات تفقد وبحث تخص منشآت عمومية ومؤسسات عمومية إدارية أو غير إدارية،
- مهمات تفقد وتقييم وبحث تخص عدة إدارات وهياكل أخرى،

- مهمات تدقيق حسابات مشاريع ممولة بموارد خارجية.

وتفضي مهمات الرقابة والتقييم إلى إعداد تقارير تتضمن جملة من الملاحظات والنقائص التي تم تسجيلها، مما يستدعي مزيد حرص المصالح والهياكل المعنية لتداركها مستقبلا، قصد إحكام إنجاز البرامج والمشاريع العمومية والإستعمال الأمثل للموارد المالية المخصصة لها.

وتنجز مهمات المراقبة طبقا للبرنامج السنوي الذي تعده الهيئة بالتنسيق مع الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية والمصادق عليه من طرف الوزير المكلف بالمالية. كما يمكن للوزير المكلف بالمالية أن يأذن عند الاقتضاء بالقيام بمهمات مراقبة غير مدرجة بالبرنامج السنوي. وتتولى الهيئة إنجاز المهمات الرقابية طبقا للمعايير الدولية للمراجعة والتدقيق.

كما تحرص في إطار التصرف في الميزانية حسب الأهداف إلى **تحسين قدرة أدائها في مجال الرّقابة والتدقيق**. ويقتضي قياس تحسين أداء أعمال الرقابة والتدقيق صلب هيئة الرقابة العامة للمالية الإعتماد على مجموعة من المؤشرات القابلة للإحتساب والتّحليل والدراسة.

- **مؤشّرات قيس الأداء:**

تتمثل مؤشرات قيس الأداء فيما يلي:

1.3.0.6 نسبة إنجاز البرنامج السنوي لتدخل الهيئة.

2.3.0.6 نسبة إستجابة الهيئة لإنجاز مهمات تم طلبها من قبل الوزراء أو مسؤولين آخرين بالدولة خارج إطار البرنامج السنوي.

3.3.0.6 نسبة التقارير النهائية لتدقيق حسابات المشاريع الممولة بموارد خارجية المرسلة إلى الممول الأجنبي في الآجال المنصوص عليها في إتفاقيات القروض.

جدول عدد 5:إنجازات ونتائج تحسين قدرة أداء هيئة الرقابة العامة للمالية في مجال الرقابة والتدقيق

مؤشّرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2015	إنجازات 2015	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات	تقديرات 2016 (1)	إنجازات 2016 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات
المؤشّر 1.3.0.6: نسبة إنجاز البرنامج السنوي لتدخّل الهيئة	%	80	84	105	80	68,97	86,21
المؤشّر 2.3.0.6: نسبة إستجابة الهيئة لإنجاز مهمات تم طلبها من قبل الوزراء أو مسؤولين آخرين بالدولة خارج إطار البرنامج السنوي	%	25	28,57	114,29	50	40	80
المؤشّر 3.3.0.6: نسبة التقارير النهائية لتدقيق حسابات المشاريع الممولة بموارد خارجية المرسلة إلى الممول الأجنبي في الآجال المنصوص عليها في إتفاقيات القروض	%	90	67,50	75	80	45,71	57,14

رسم بياني عدد 31:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف لسنة 2016

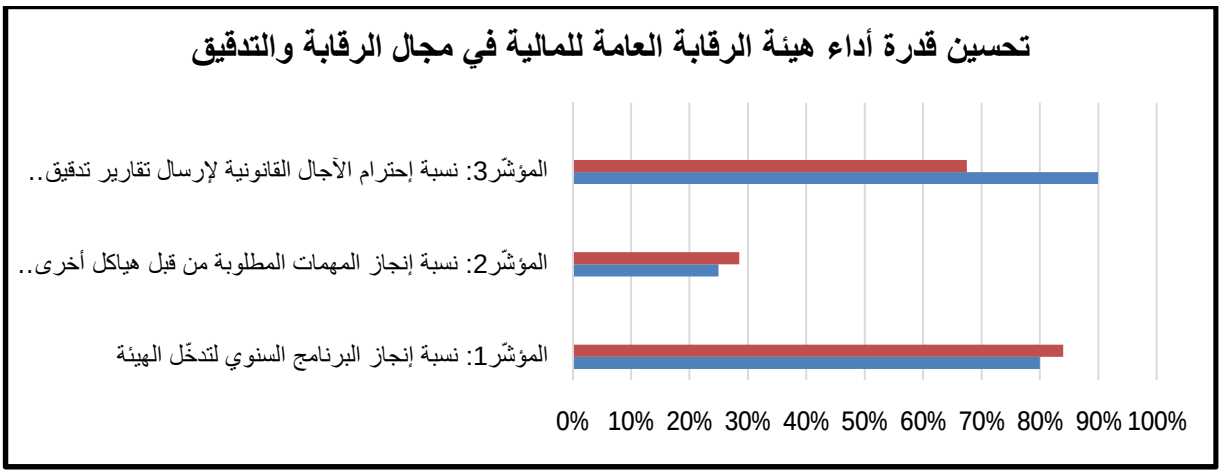

3.3. تحليل وتفسير النتائج التي تمّ تحقيقها سنة 2015:

الهدف 1.0.6: تحسين التصرف في الموارد البشرية

تتمثل أهم الإشكاليات والنقائص المتعلقة بتنفيذ البرنامج في النقاط التالية:

- التأخير الحاصل على مستوى رئاسة الحكومة لنشر قرارات فتح وتنظيم المناظرات الداخلية للترقية بالرائد الرسمي للجمهوري التونسية.
- التأخير الحاصل لنشر القائمات الاسمية للناجحين بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية فيما يتعلق بالترقيات للرتب العليا.
- نقص على مستوى التنسيق والسرعة في تبادل المعلومات بين مختلف المصالح المعنية بالتصرف في الموارد البشرية في مرحلة فرز ودراسة ملفات الترشّح
- ارتفاع عدد المناظرات الداخلية والامتحانات المهنية المخصصة للترقية والتي سيتم إنجازها بعنوان سنة2015 و2016 والتي تساوي 29 **مناظرة ستشمل** 1317 **عون**.
- نقص في عدد الأعوان والتجهيزات والمعدات اللوجستية على مستوى الإدارة العامة للتصرف في الموارد البشرية.
- نقص في قاعات التدريس بالإضافة خاصة إلى ضعف التنسيق على مستوى إقتراح تواريخ تنفيذ الدورات التكوينية من قبل الإدارات المستفيدة.
- عدم إلتزام بعض الهياكل بالبرمجة المدرجة بمخطط التكوين السنوي لوزارة المالية والسعي إلى تنفيذ أنشطة تكوينية غير مبرمجة على حساب الأنشطة المبرمجة وهو ما يثير صعوبات عند إحتساب المؤشر.
- نقص في مستوى تحسيس أعوان وإطارات وزارة المالية بأهمية التكوين في غياب استراتيجية تحسيسية اتصالية متكاملة.
- عزوف أعوان وزارة المالية عن التكوين ويستنتج ذلك من خلال كثرة الغيابات المسجلة بأوراق حضور العديد من الدورات التكوينية أدت في بعض الأحيان إلى إلغائها.

- عدم مدّ المدرسة بالمعطيات المتعلّقة بتنفيذ الأنشطة التكوينية الخصوصيّة المنظمة خارج مقرّها من قبل مختلف هياكل وزارة الماليّة.
- عدم مدّ المدرسة بالأنشطة التكوينية المنجزة من قبل الإدارة العامّة للديوانة (118 نشاط تكويني مبرمج بمخطط التكوين السنوي لسنة 2016).

- **المؤشر1.1.0.6 نسبة إنجاز الخطط المخصصة للانتداب في الآجال (السداسية الثانية من السنة المالية المعنية)**

تمّ تسجيل نسبة إنجاز تقدّر بـ82.60 % مقارنة بالتوقعات المتعلقة بنسبة إنجاز الخطط المخصصة للانتداب بعنوان سنة 2016 مع العلم أنّ العدد الجملي للخطط المخصصة للانتدابات المرخص فيها بمقتضى قانون المالية بعنوان سنة 2016 يساوي 23 خطة أنجز منها 19 خطة تهم مجملها خريجي مدارس التكوين موزعة بين الأصناف كما يلي:

- خريجي المرحلة العليا بالمدرسة الوطنية للإدارة: 4 خطط تمّ تسديدها عن طريق التعيين المباشر عوضا عن 08 خطط المبرمجة بميزانية سنة 2016.
- خريجي معهد الاقتصاد الجمركي والجبائي بالجزائر: 15

وفي هذا المجال نشير وأنّ التقديرات الخاصة بالانتدابات بعنوان سنة 2016 لم تأخذ بعين الاعتبار707 خطة مخصصة لانتداب أعوان وعملة في مختلف الأسلاك والرتب لفائدة مختلف مصالح وزارة المالية وذلك بعد تحويل مجموع بقايا الخطط المخصصة للانتداب بعنوان سنوات 2013 و2014 و2015 والتي لم يتم إنجازها وتمّ ذلك بالتنسيق مع مصالح الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة والحصول على ترخيص مصالح رئاسة الحكومة لانجاز هذه الخطط طبقا لمقتضيات الأمر عدد 372 المؤرخ في 21 مارس 2016 والمتعلق بالأحكام الاستثنائية للانتداب في قطاع الوظيفة العمومية.

- **المؤشر 2.1.0.6 نسبة إنجاز الخطط المخصصة للترقية في الآجال (السداسية الثانية من السنة المالية المعنية)**

تمّ تسجيل نسبة إنجازات تقدّر بحوالي 0% مقارنة بالتوقعات المتعلقة بإنجاز الخطط المخصصة للترقية في الآجال بالنسبة لسنة 2016 والتي تبلغ 30% يرجع ذلك بالأساس إلى الأسباب التالية:

- تواتر الحكومات المترتب عليه تغيير في وزير الإشراف الممضي على قرارات فتح وتنظيم المناظرات الداخلية للترقية.
- طول آجال نشر القرارات المتعلقة بفتح المناظرات الداخلية للترقية وبالتالي فإنه لم يتسنى لنا فتح هذه المناظرات إلا في أواخر سنة 2016 وبداية سنة 2017.
- صعوبة على مستوى التنسيق وتبادل المعلومات بين مختلف الهياكل المعنية بالتصرف في الموارد البشرية لوزارة المالية خاصة في مرحلة فرز ودراسة ملفات الترشّح.

- **المؤشر 3.1.0.6 نسبة إنجاز مخطط التكوين السنوي لفائدة أعوان وزارة المالية**

فيما يتعلق بمؤشر نسبة انجاز مخطط التكوين السنوي لفائدة أعوان وزارة المالية فإننا نلاحظ أنّ معدل الانجازات مقارنة بالتقديرات ساوى 54.16 ويرجع ذلك بالأساس إلى النقص الكبير في قاعات التدريس والتكوين مما يحول دون تنفيذ البرامج التكوينية بنسبة أكبر.

الهدف 2.0.6: تحسين التصرف في ميزانية الدولة

- **المؤشر 1.2.0.6: آجال فتح والتصرف في الاعتمادات**

بلغت نسبة الإنجاز بـ121.7 % حيث شهد المؤشر تقلصا بيومين ونصف مقارنة بتقديرات المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2016 ويفسر ذلك بما يلي:

- بالنسبة لآجال دراسة طلب فتح الإعتمادات: حققت هذه الفترة ما هو مبرمج بتقديرات المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2016 (3 أيام) ويعود ذلك لحرص الإطارات الراجعة بالنظر للإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات على التسريع في إجراءات فتح الإعتمادات وعلى إعتماد وسائل الاتصال (هاتف، فاكس، أنترنات IP...) التي من شأنها تسريع الإجراءات المتعلقة بطلب وثائق تكميليّة أو معطيات إضافيّة.
- بالنسبة لآجال التصرف في الإعتمادات: شهدت آجال فتح الاعتمادات تقليصا بـ (3 أيام) مقارنة بالمدّة المبرمجة لسنة 2016، ويعود ذلك إلى حرص الهيئة العامّة للتصرّف في ميزانيّة الدّولة في التقليص في الفترة وذلك بالتنسيق مع مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات.

· **المؤشر 2.2.0.6: آجال تنفيذ الصفقات العمومية**

تم انجاز الصفقات العمومية المتعلقة بالهياكل المركزية خلال 7أشهر الأولى لسنة 2016 بعد تأشيرة مراقب المصاريف العمومية على المخطط السنوي للصفقات وهي نفس الآجال التي تم تقديرها بعنوان نفس السنة إضافة إلى حرص المصلحة المعنية على تحقيق المدة المنشودة للمؤشر (7أشهر).

· **المؤشر 3.2.0.6: نسبة تنفيذ طلبات التزود للهياكل المركزية**

تم تنفيذ طلبات التزود بنسبة87% خلال سنة 2016 مقارنة بالتقديرات المحددة بـ89% ويفسر ذلك إلى:

- التأخير في إستلام الحاجيات المتعلقة بالمعدات الإعلامية والتي تم اقتناؤها عن طريق مركز الإعلامية لوزارة المالية في إطار صفقة عامة.
- يتم إسناد التجهيزات والمعدات الإدارية حسب الميزانية المبرمجة لكل برنامج التي تأخذ بعين الاعتبار حاجيات البرامج بالتالي تتم عمليات التوزيع حسب الحاجيات المبرمجة بالميزانية (بالنسبة للتجهيزات والمعدات الإعلامية وتأثيث الإدارة) وليس بمقتضى طلبات التزود التي يتم اللجوء إليها في الحالات الاستثنائية والخاصة.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة لحالات التزود وطلب خدمات إصلاح السيارات وآلات الطابعة والناسخة... فإنه يتم اعتماد المعدل الثلاثي لطلبات التزود التي تم الاستجابة لها.

هذا وسيتم ابتداءا من السداسي الثاني لسنة 2017 اعتماد طلبات التزود بالنسبة للتجهيزات الإعلامية ومعدات التصرف الإداري وتأثيث الإدارة وذلك لمزيد إضافة مزيد من النجاعة في تحديد هذا المؤشر.

- **المؤشر4.2.0.6: نسبة تنفيذ (دراسة وإنجاز) المشاريع ذات الصبغة الوزارية المتعلقة بالبناءات الجديدة ومشاريع التهيئة في الآجال**

حقق هذا المؤشر نسبة 87% خلال سنة 2016 مقارنة بالتقديرات المحددة بـ86% لنفس السنة ويعود ذلك إلى:

- مزيد تنظيم العمل بالإدارة العامة للبنايات وذلك بإعداد روزنامة تنقلات شهرية إلى مختلف الجهات مما ساهم في تحقيق نسبة انجاز فاقت 100% بالنسبة لمشاريع التهيئة والصيانة للمقرات التابعة لمختلف البرامج.
- توفير الوثائق العقارية اللازمة قبل البرمجة لتجنب تعطيل الدراسات.

الهدف 3.0.6: تحسين قدرة أداء هيئة الرقابة العامة للمالية في مجال الرقابة والتدقيق

- **المؤشّر 1.3.0.6: نسبة إنجاز البرنامج السنوي لتدخل الهيئة**

بلغت الإنجازات بالنسبة للمؤشّر عدد 1 بعنوان سنة 2016 حوالي 69% مقابل تقديرات ب 80% أي بنسبة إنجاز تقدر ب 86%.

وتعود أسباب تسجيل فارق بين الإنجازات والتقديرات إلى أسباب عديدة، من أبرزها:

- إضطرار الهيئة لإنجاز خلال السنة مهمّات تفقد وبحث غير مبرمجة، وبصفة مستعجلة
- شروع الهيئة في إنجاز مهمّات تفقّد معمّقة دون إستكمالها خلال نفس السّنة.
- وستعمل الهيئة على إتمام مهمّات المراقبة والتدقيق المذكورة سابقا وإعداد التقارير الخاصة بها.

من ناحية أخرى، يجدر التّذكير إلى أنّه وقع الأخذ بعين الإعتبار عند إحتساب المؤشّر للتقارير الصادرة خلال سنة 2016 بالنسبة للمهمّات التي صدرت في شأنها أذون بمأمورية خلال السنة السابقة لسنة 2016 وتم الشروع في تنفيذها دون إستكمالها خلال نفس السنة.

وقد بلغ عدد التقارير الصادرة بعنوان المهمات المذكورة سابقا 23 تقرير.

ومن ناحية أخرى بلغت نسبة إنجاز البرنامج السنوي بعنوان سنة 2016 (دون إحتساب المهمات التي صدرت في شأنها أذون بمأمورية قبل سنة 2016) حوالي 58% مثلما يبرزه الجدول الموالي:

نوعية المراقبة	البرنامج السنوي	الإنجازات	نسبة الإنجاز
مراقبة معمقة أو محورية أو أبحاث	29	7(1)	24,18%
تدقيق حسابات مشاريع ممولة بموارد خارجية	35(2)	30	85,72%
المجموع	64	37	57,81%

(1) تمّ الأخذ بعين الإعتبار للتقارير الصادرة خلال سنة 2016 وليس عدد الأذون بمأموريّة الممضاة من قبل السيد وزير الماليّة.

(2) لم يتم إنجاز جميع مهمات تدقيق حسابات المشاريع المبرمجة بعنوان سنة 2016 والبالغ عددها 52 لأسباب مختلفة مثل عدم إرسال القوائم المالية من قبل الوحدات المشرفة على إنجاز المشروع أو عدم وجود سحوبات على المشروع خلال السنة.

ويجدر التذكير أن عدد مهمات المراقبة المعمقة **أو المحورية أو الأبحاث** المبرمجة يبلغ 23 مهمّة في حين تمّ إصدار 29 إذن بمأموريّة.

ويتبين من خلال المعطيات السابقة أن مهمات تدقيق حسابات المشاريع الممولة بموارد خارجية تمثل 54,6 % من مجموع البرنامج السنوي لتدخل الهيئة.

- **المؤشّر 2.3.0.6: نسبة إنجاز المهمات المطلوبة من قبل هياكل أخرى خارج إطار البرنامج السنوي**

بلغت الإنجازات بالنسبة للمؤشر عدد 2 بعنوان سنة 2015 28,57% مقابل تقديرات بـ 25% أي بنسبة إنجاز تقدر ب 114,29%.

وقد تولت الهيئة سنة 2015 إنجاز 4 مهمات مراقبة وتدقيق غير مدرجة بالبرنامج السنوي، وبرمجة مهمتين ضمن برنامج تدخّل الهيئة لسنة 2016 وذلك بطلب من هياكل ومصالح الدولة.

علما أنّ الهيئة لم تستجب إلى عدد من العرائض وطلبات مهمّات نظرا لإنشغالها في إنجاز برنامجها السنوي ولعدم الإختصاص.

- **المؤشّر 3.3.3.6: نسبة إحترام الآجال التعاقدية لإرسال تقارير تدقيق حسابات المشاريع المموّلة بموارد خارجيّة**

بلغت الإنجازات بالنسبة للمؤشر عدد 3 بعنوان سنة 2016 حوالي 46% مقابل تقديرات ب 80% أي بنسبة إنجاز تقدر ب 57 %.

ويجدر التذكير أن عدد مهمات تدقيق حسابات المشاريع المبرمجة يبلغ 52 مشروعا وقد تمّ التدقيق في 35 مشروعا، ولم يتمّ إنجاز بقيّة المهمّات نظرا لعدم القيام بسحوبات لفائدة المشاريع المعنيّة أو لعدم إعداد قوائم ماليّة من طرف الوحدات المتصرّفة في المشاريع أو إرسال القوائم المالية من قبل الوحدات المشرفة على المشاريع بعد نهاية سنة 2016.

وتعود أسباب تسجيل فارق بين الإنجازات والتقديرات إلى أسباب عديدة، من أبرزها:

- إعداد وإرسال القوائم المالية من طرف الوحدات المشرفة على التصرف في المشاريع إلى الهيئة بصفة متأخرة، إذ تم في بعض الحالات تجاوز الآجال التعاقدية لإرسال تقارير تدقيق حسابات المشاريع.

- وجود صعوبات أثناء أعمال التدقيق الميداني، خاصة بالنسبة للمشاريع الجهوية، ناتجة خاصة عن عدم تجميع الوثائق والبيانات المحاسبية على مستوى الوحدة المركزية المكلفة بمتابعة إنجاز المشروع وإعداد القوائم المالية الخاصة به.
- طول آجال تقديم الإجابات على التقارير الأولية لنتائج التدقيق من طرف بعض المتصرفين على المشاريع المذكورة.

4- التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء:

قصد تدارك الفوارق المسجّلة بين القيم المنشودة والنتائج المحققة على مستوى بعض مؤشرات قيس الأداء، تمّ وضع برنامج لجملة من الإجراءات والتدابير التي تمكّن من تلافي هذه الفوارق وتحسين الأداء:

الهدف 1.0.6: تحسين التصرف في الموارد البشرية

لتدارك الإشكاليات المذكورة أعلاه، يتعين إتخاذ التدابير الآتي ذكرها:

- إنجاز الخطط المخصصة للانتداب بالطريقة التي تمّ توخيها لإنجاز الانتدابات الاستثنائية بعنوان سنة 2016 المشار إليها أعلاه والتي أثبتت نجاعتها على مستوى تقلص الأجال وسدّ الشغورات المسجلة في أسرع الآجال (4 أشهر بين تاريخ فتح المناظرة وتاريخ مباشرة المنتدبين الجدد بمراكز عملهم).
- الانطلاق في إعداد دليل الإجراءات في كافة المجالات المتعلقة بالتصرف في الموارد البشرية عملا على توحيدها والتمكن منها من قبل كافة المتدخلين.
- برمجة تنظيم دورات تكوينية لفائدة المترشحين للترقية فيما يتعلق بإعداد ملفات الترشح
- برمجة تكوين دورات تكوينية لفائدة الأعوان المعنيين بالإجراءات المتعلقة بالمناظرات الداخلية للترقية لتطوير كفاءاتهم وقدراهم.
- تفعيل برنامج العمل المتعلق تنظيم ورشات عمل تهتّم المحاور التالية:
  - وضع دليل إجراءات للتصرف في الموارد البشرية.

- إعداد المخططات المنطقية.
- صياغة بطاقات المهام قصد ضبط مختلف الأنشطة التي يضطلع بها جميع الأعوان المكلفين بالتصرف في الموارد البشرية.
- توضيح أساليب العمل ومجالات تدّخل مختلف الهياكل المعنية بالتصرّف في الموارد البشرية.

- تطعيم الفريق العامل بكفاءات يوكل إليها مهمّة مساعدة اللّجان المحدثة بالمدرسة على مراجعة السندات البيداغوجية وتوحيدها وتحيينها عند الاقتضاء سواء المعتمدة من قبل المترشحين لاجتياز الاختبارات الكتابية أو السندات التي يعتمدها المكوّنون في عرض الدروس وقد تمّ في هذا الإطار تنقيح القرار المتعلق بتعيين أعضاء اللجنة العلمية بالمدرسة الوطنية للمالية بتاريخ 06 فيفري 2017.
- وضع خطة عمل بين مختلف الهياكل المتدخلة في مجال التكوين للتنسيق أكثر فيما بينها:
  - على مستوى البرمجة باعتبار الأهداف التي ينبغي أن يتم الاتفاق بشأنها وتحديدها بكل دقة وبصفة مسبقة وخاصّة عند إعداد مخطّط التكوين وحثهم على برمجة الدورات التكوينية التي تعكس الحاجيات الفعلية للتكوين دون سواها،
  - على مستوى التنفيذ،
  - على مستوى المتابعة وللتقييم

وتمكن هذه الخطة المشتركة من تحديد المعوقات وبالتالي الخروج بمقترحات وتوصيات لتلافي الإشكاليات مستقبلا.

- البحث عن فضاءات تكوين خارجية لإحتضان الدورات التكوينية التي تنظمها المدرسة على مستوى جهوي لتغطية حاجيات التكوين للمصالح الجهوية لوزارة التكوين وذلك قصد تجاوز محدودية فضاءات التكوين بالمدرسة، وفي هذا

الإطار تمّ إبرام إتفاقيات مع المراكز الجهوية للتربية والتكوين المستمر بمختلف ولايات الجمهورية لإحتضان الملتقيات التكوينية على مستوى جهوي.

- دعم التكوين في الجهات وذلك بالحرص على توفير مكونين جهويين، حتى يتسنى لجميع الأعوان الراجعين بالنظر لوزارة المالية الإنتفاع بالتكوين بأقلّ كلفة ممكنة.
- وقد انطلقت المدرسة خلال سنة 2016 في برمجة دورات تكوينية لفائدة إطارات جهوية في مجال هندسة التكوين وبيداغوجيا التكوين بالتنسيق مع المركز الوطني لتكوين المكونين وهندسة التكوين.

الهدف 2.0.6: تحسين التصرف في ميزانية وزارة المالية

- **المؤشر 1.2.0.6: آجال فتح وتحويل أو تفويض الإعتمادات**

- التنسيق مع مصالح الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة على ضبط آجال مضبوطة لفتح الإعتمادات.
- السعي إلى تطوير أساليب العمل واعتماد البريد الإلكتروني ووسائل التكنولوجيا.

- **المؤشر 2.2.0.6: آجال تنفيذ الصفقات**

- تحديد آجال مضبوطة للجان فتح وتقييم العروض للقيام بالأعمال المنوطة بعهدتها بمقتضى أدلة إجراءات ومذكرات داخلية خاصة بالشراءات خارج إطار الصفقات.

- **المؤشر 3.2.0.6: نسبة تنفيذ طلبات التزود للهياكل المركزية**

- التقليص في مدة دراسة وتنفيذ طلبات التزود (من خلال التقليص في مدة الاستحقاق) والقيام بالشراءات في صورة نفاذ المخزون.
- اعتماد نظام معلوماتي لمتابعة مدى استحقاق طلبات التزود.

- **المؤشر 4.2.0.6: نسبة تنفيذ مشاريع البناءات ذات الصبغة الوزارية**

- ضبط روزنامة تحدد آجال مختلف مراحل دراسة وانجاز أشغال المشاريع الوزارية المبرمجة بميزانية وزارة المالية.
- ضبط آلية جديدة لمتابعة المشاريع الوزارية من قبل مصالح الإدارة العامة للبنايات.

الهدف 3.0.6: تحسين قدرة أداء هيئة الرقابة العامة للمالية في مجال الرقابة والتدقيق

ستعمل الهيئة على إتمام مهمات المراقبة والتدقيق التّي تمّ الشّروع في إنجازها سنة 2016 والضغط على آجال إنجاز المهمات وإعداد التقارير الخاصّة بها.

كما ستحرص على تدارك النقائص المسجلة بعنوان سنة 2016 وخاصة تلك المتعلقة بالتأخير في إرسال تقارير تدقيق حسابات المشاريع الممولة بموارد خارجية في الآجال التعاقدية وذلك عن طريق:

- مواصلة إرسال في شهر جانفي من كل سنة مكاتيب رسمية إلى الوزارات المشرفة على التصرف في المشاريع لإستحثاثها على إعداد وتوجيه القوائم المالية للسنة السابقة في أجل محدد، وإرسال تذكير في الغرض عند الإقتضاء.
- تكليف قدر الإمكان نفس الفريق الذي تولى تدقيق حسابات المشروع بعنوان السنة المنقضية لإنجاز مهمة التدقيق بعنوان السنة الموالية وذلك ضمانا للإستمرارية والنجاعة والتحكم في الآجال.
- من ناحية أخرى، تتمثّل أبرز الإصلاحات على المدى المتوسط والطويل المصادق عليها أو التي هي تحت الدرس فيما يلي:
- نشر تقرير النشاط السنوي أو مقتطفات منه للعموم، وإحالة نسخة منه للسلطة التشريعية.
- مراجعة الأمر المتعلق بالنظام الأساسي الخاص بهيئة الرقابة العامة للمالية بهدف مزيد دعم إستقلاليتها وتثمين نتائج أعمالها.